وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: علوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور البلدية في حماية البيئة
- دراسة حالة بلدية مستغانم -

ميدان الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: العلوم السياسية– التخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالب (ة):
بن عائشة جيهان

تحت إشراف الأستاذ:
مولاي محمد بلكرشة

أعضاء لجنة

الاستاذ..... بوغازي عبد القادر..... رئيسا
الأستاذ..... مولاي محمد بلكرشة..... مشرفا مقررا
الأستاذ(ة).....ابصير احمد طالب..... مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022
تاريخ المناقشة: 2023/06/21

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات. والسلام على الرحمة المهداة سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

أتقدم بكل معاني الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي المشرف **مولاي محمد بلكرشة** على موافقته الإشراف على هذه الدراسة، ولما أفادني به من خبرته الواسعة وثقافته العالية إذ أنه لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة. جزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة. والشكر موصول أيضا لجميع الأساتذة الذين ساهموا في تلقيننا مبادئ العلم

إلى جميع من كان عونا لي ولو بكلمة تشجيع

الإهداء

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله
أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار " أبي العزيز"
إلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى
من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب " أمي حبيبتي "
إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن تعلمت المثابرة والاجتهاد
جدي وجدتي رحمكم الله
إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من
عرفت معهم معنى الحياة " اختي وإخوتي "
وإلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة
والحزينة سرت وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير أصدقائي الأعزاء إيناس
ونصيرة أدام الله رفقتنا
الى كل من شجعني من أقاربي وبالأخص عائلتي
كما أهديها إلى أساتذتي الرائعين الذين قدموا لي المعرفة والإرشاد طوال هذه الرحلة الجامعية
بتوفيق من الله وبدعاء الأحباء لم يبقى سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الجامعية ’
شكرا لكل من مد لي يد العون أهدي تخرجي هذا لكم

بن عائشة جيهان

مقدمـــــة

في الجزائر، البلدية هي كيان حكومي محلي مسؤول عن تقديم خدمات متنوعة للسكان الخاضعين لولايتها. نظام البلديات الجزائري لامركزي . فـلكل بلدية مجلسها وعمدتها المنتخبين. المجلس مسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة موارد البلدية، بما في ذلك الميزانية والبنية التحتية والخدمات العامة. فقد تشمل هذه الخدمات التي تقدمها البلديات الجزائرية إدارة النفايات وصيانة الطرق والنقل العام والمنتزهات العامة والرعاية الاجتماعية.

قد تواجه البلديات الجزائرية تحديات مثل محدود يّ الموارد المالية، ضعف البنية التحتية، مما قد تؤثر على قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة لسكانها . ومع ذلك تعمل الحكومة الجزائرية على تحسين قدرة البلديات وزيادة استقلاليتها . وبشكل عام تلعب البلديات دورا مهما في ضمان رفاهية سكانها والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية.

تبنت الجزائر النظام اللامركزي في تسيير شؤون السكان وذلك من خلال إعطاء صلاحيات أوسع للمجالس الشعبية المنتخبة على المستوى المحلي وبصفة أخص المجالس الشعبية البلدية من خلال قانون البلدية رقم 10/11.

البلدية جزء لا يتجزأ من إقليم الدولة بل هي في الأصل الخلية الأساسية لها وهي التي تواكب انشغالات ومطالب المواطن على مستوى إقليمها لتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما أنها تعبير جغرافي محدد إقليميا وتجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة.[1]

هذا، وتشير التنمية المحلية إلى خلق فرص اقتصادية واجتماعية مستدامة في المجتمع. إنها تنطوي على تحسين نوعية حياة السكان من خلال خلق فرص العمل والتعليم والوصول إلى الخدمات الأساسية من بين عوامل أخرى. كما أن أحد الجوانب الحاسمة للتنمية المحلية هي علاقتها بالبيئة.

تلعب البيئة دورا حاسما في عملية التنمية المحلية، حيث أنها ضرورية لتوفير الموارد الطبيعية وخدمات النظ ام البيئي التي تدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . لذلك يجب متابعة التنمية المحلية بطريقة تحافظ على البيئة وتحافظ عليها للأجيال القادمة.

[1] - Alain Durbesson et Yves-AndreFaur, « Décentralisation et Développement local : Un lien a repenser » , **Revue tiers monde** , N 181, 2005, p.10.

تتضمن التنمية المحلية المستدامة وضع سياسات واستراتيجيات ومبادرات تساعد في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يمكن أن تشمل هذه المبادرات استثمارات في الصناعات منخفضة الكربون، والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة... تساعد هذه التدابير على تقليل البصمة الكربونية للأنشطة البشرية ومنع التدهور البيئي.

يمكن أن تفيد التنمية المحلية البيئة أيضا، حيث يمكنها أن تخلق فرصا لاعتماد تقنيات أنظف وممارسات تجارية مستدامة وتقليل النفايات والانبعاثات من خلال تعزيز الممارسات المستدامة في المجتمع . كما يمكن للتنمية المحلية أن تساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ، وحماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

باختصار العلاقة بين التنمية المحلية والبيئة مرتبطة بشكل جوهري وأي جهود للتنمية المستدامة يجب أن تعطي الأولوية للحفاظ.

بناءا على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

– ما مدى مساهمة البلدية في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المحلية؟

الفرضيات

محاولة منا الإجابة عن الإشكالية المركزية الواردة أعلاه فقد تبنينا الفرضيات الآتية:

– دور وفعالية المجالس الشعبية البلدية في تحقيق تنمية مستدامة مرتبطان أساسا بمدى فاعلية الإدارية والمالية المحلية في تسييرها اقتراحها لمشاريع التنموية على المستوى المحلي وكذا مراجعة المنظومة القانونية ذات الصلة؛

– حماية البيئة كإختصاص أصيل بالجماعات المحلية ومن ثمة البلديات لا يشكل في واقع الحال أولوية قصوى بالنسبة للمسير البلدي (منتخب أو إداري).

الأسئلة الفرعية

ماذا نقصد بمفهوم البيئة في القانون؟

فيما تتمثل صلاحيات البلدية في مجال حماية البيئة؟

ماهي الأجهزة المسيرة للبلدية؟

ما هو دور المجلس الشعبي البلدي؟

أهمية الدراسة

يتميز موضوع دراستنا بأهمية علمية وعملية بالغة ، من حيث أنه يهدف إلى إبراز دور المجالس الشعبية البلدية في تحقيق التنمية المحلية بفعالية بغية تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، لا سيما بالنظر إلى دور البيئة كمجال مكاني لكل المشاريع البلدية التي تتصل بهذا الإطار المعيشي. خصوصا أن الدراسات الجامعية في هذا الطور بالذات (الماستر) قلما تشير إلى دور المجالس الشعبية في ذلك مع أن القوانين أسندت لها دورا حيويا في هذا القطاع.

– الأهمية العملية: تكمن في محاولة إبراز دور البلدية ميدانيا في تحقيق التنمية المحلية من خلال حماية البيئة.

أهداف الدراسة

نبتغي من خلال هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

– **الأهداف العلمية** فتتمثل في حرصنا على إثراء الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية والبلدية المحققة وعلاقتها بالبيئة من خلال تظافر كل من جهود الإدارة البلدية كجهاز معَين مسير والمجلس الشعبي البلدي كهيئة منتخبة للتحقيق الفعلي للتنمية المحلية المستدامة؛

– **الأهداف العملية** من الدراسة هي محاولة إبراز دور المجالس البلدية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المحلية ومدى مساهمتها من خلال الصلاحيات المخولة لها من خلال القانون المتعلق بالبلدية 10/11 في تحقيق هذه الأخيرة، وكذا معرفة الأسس والآليات المتبعة لتجسيد ذلك على أرض الواقع، وماهي المعيقات المثبطة لسير الوتيرة التنموية على المستوى المحلي؛

– أما **التطلع الذاتي** من وراء هذه الدراسة فهو إغناء معارفي في هذا المجال لا سيما قطاع البيئة.

الإطار المنهجي:

لقد تم الاستناد في الدراسة النظرية على المنهج الوصفي في تقديم مختلف التعاريف والمفاهيم التي تتصل بالموضوع. أما في الدراسة الميدانية فقد تم انتهاج المنهج التحليلي في التعقيب على المعطيات والجداول المتحصل عليها خلال فترة التقابل مع المصالح المعنية.

أدبيات الدراسة:

–أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** ، ط1 (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)

– سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013)

– علاء الدين عشي، **شرح قانون البلدية** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

– د. طيبون حكيم، **محاضرات في قانون البلدية** ، (مطبوعة موجهة لطلبة الماستر– تخصص قانون إدارة وتسير جماعات محلية) (خميس مليانة– الجزائر: جامعة جيلالي بو نعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)

– خليفة، تركية، دور مديرية البيئة في حماية البيئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في شعبة علم الاجتماع تخصص علم اجتماع البيئة,2009–2010

تقسيمات الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

– الفصل الأول موسوم ب: الإطار المفاهيمي للبلدية والبيئة ، المبحث الأول منه كان حول تحديد مفهوم البلدية. أما المبحث الثاني فيتعلق بماهية البيئة.

– الفصل الثاني موسوم ب: آليات واختصاصات البلدية في مجال حماية البيئة والأجهزة. تمحور المبحث الأول منه حول المجالات المعنية بتدخل البيئة. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للمتدخلين الآخرين.

– الفصل الثالث أردناه فصلا تطبيقيا بدراسة حالة " بلدية مستغانم". المبحث الأول منه تضمن تقديما عاما عن بلدية مستغانم. أما المبحث الثاني فهو حول حصيلة أنشطة هذه البلدية في مجال حماية البيئة.

صعوبات الدراسة

تتمثل هذه الصعوبات في:

– ضيق الوقت، بما أنه الموضوع يتطلب دراسة ميدانية تحتاج الى مجهود ووقت كبير لإتمام؛

– الصعوبة الدراسة في الجانب الميداني لِما واجهنا الطالب من عراقيل إدارية، قلة الوثائق المتعلقة بالتنمية المحلية ونشاطات حماية البيئة على مستوى البلدية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبلدية والبيئة

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت تطبيق مبدا اللامركزية وذلك منذ الاستقلال حيث أنه من المبادئ التي يمكننا تصنيفها على أنها ركيزة هامة في احداث التنمية المحلية ويظهر هذا جليا من خلال المكانة الممنوحة للجماعات الإقليمية عن طريق الإصلاحات المتواصلة للنهوض بمشاريع التنمية المحلية, حيث قدمت الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال لغاية التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020الجماعات المحلية وخاصة البلدية باعتبارها الجماعة القاعدية الاهتمام اللائق فخولتها صلاحيات متعددة شملت المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والصحية وغيرها من المجالات التي لها صلة قوية بحياة المواطن وهذا انسجاما مع الطابع الاجتماعي للدولة. وبالمقابل رافق ذلك توفير موارد مالية للتكفل بتلك الصالحيات وتعد البيئة من أحد أولويات واهداف التي تسعى البلدية الى المحافظة عليها وترقيتها

المبحث الأول: ماهية البلدية

البلدية هي كلمة مشتقة من كلمة بلدة أو جزء من البلد، وهذا الأخير يقصد به كل مكان في الأرض عامرا كان أم خاليا. ولقد اختلفت الآراء حول تعريف البلدية فالبعض يعرفها على أنها هيئة محلية ذات حدود معلومة وهي الجزء الأصغر في التنظيم الإداري على مستوى الولاية، والبعض الآخر عرفها على أنها القاعدة الأساسية في التقسيم الإداري الجزائري. فقد تغير تعريف البلدية من دستور إلى آخر ومن قانون بلدية إلى آخر، وسيظهر هذا التغيير خلال التعريفات التي سنتطرق لها.

المطلب الأول: مفهوم البلدية

البلدية هي وحدة حكومية محلية مسؤولة عن إدارة منطقة جغرافية معينة مثل بلدة أو مدينة أو مقاطعة. يتمثل الدور الأساسي للبلدية في توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية للمواطنين الذين يعيشون داخل حدودها، وتشمل هذه الخدمات جمع القمامة والصرف الصحي وإمدادات المياه والطرق والإنارة.

تلعب البلديات أيضا دورا مهما في ضمان السلامة العامة من خلال إنفاذ القانون وإدارات مكافحة الحرائق وخدمات الطبية الطارئة. فهم مسؤولون عن لوائح تقسيم المناطق، قوانين البناء، تخطيط استخدام الأراضي للحفاظ على النظام ، وتعزيز النمو الاقتصادي...

دور هام آخر للبلدية هو تحصيل الضرائب وغيرها من أشكال الإيرادات لتمويل هذه الخدمات الأساسية. غالبا ما يتم تمويل البلديات من خلال الضرائب العقارية وقد تتلقى أيضا منحا من المستويات الحكومية العليا.

تكمن أهمية البلدية في قدرتها على التأثير بشكل مباشر على نوعية الحياة لمواطنيها ، من خلال توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية، إذ تخلق البلديات بيئة مستقرة وآمنة للمجتمعات لتزدهر وتنمو.

الفرع الأول: تعريف البلدية في الدساتير الجزائرية

لقد تعرضت جميع الدساتير الجزائرية، إلى البلدية كجماعة إقليمية لا مركزية للدولة، بداية من دستور سنة 1963 إلى دستور سنة 2020، وهذا ما سيتم تبيانه فيما يلي:

- **البلدية في دستور سنة 1963:** لقد اعتبر دستور الجزائر الصادر في 10 سبتمبر 1963، في المادة 9 منه أن" الدولة تتشكل من مجموعات إدارية، يحدد القانون مداها واختصاصاتها". [1] كما اعتبر أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية الإدارية الاقتصادية والاجتماعية، القاعدية للدولة".

- **البلدية في دستور سنة 1976:** لقد اهتم دستور 19 نوفمبر 1976 اهتماما كبيرا بالبلدية حيث اعتبرها مجموعة إقليمية للدولة إلى جانب الولاية، واهتم بالمبادئ التي تحكم البلدية والتي على رأسها مبدأ اللامركزية، كما عرف المجلس الشعبي المنتخب، وقام كذلك، بإعطاء تعريف للبلدية، وذلك في الفقرة الثانية من المادة 36 منه، والتي نصت على أن: "البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة". [2]

- **البلدية في دستور سنة 1989:** لقد عرفت الجزائر مرحلة جديدة بعد دستور 23 فيفري 1989 أحدثت القطيعة مع النظام الاشتراكي السائد سابقا ونظام الحزب الواحد. وتميزت هذه المرحلة بانفتاح سياسي ومجالس منتخبة مبنية على أساس التعددية الحزبية. وفي في ظل هذه السياقات اهتم دستور 1989 بالبلدية، واعتبرها "جماعة إقليمية قاعدية للدولة"، وهذا في المادة 15 منه.[3]

---

[1]– د. طيبون حكيم، **محاضرات في قانون البلدية**، (مطبوعة موجهة لطلبة الماستر– تخصص قانون إدارة وتسير جماعات محلية) (خميس مليانة– الجزائر: جامعة جيلالي بو نعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية) ص. 12.

[2]– نفس المرجع، ص.12.

[3]– دستور الجزائر لسنة 1989, المؤرخ في 23 نوفمبر 1989, الجريدة الرسمية، العدد 09,سنة 1989.

- **البلدية في دستور سنة 1996:** لم يختلف دستور الجزائر لسنة 1996، المعدل والمتمم، عن دستور 1989، واهتم هو الآخر بالبلدية واعتبرها "جماعة إقليمية قاعدية للدولة"، حسب المادة 16 منه.[1]

- **البلدية في دستور سنة 2020:** لقد نصت المادة 17 من دستور الجزائر لسنة 2020، على ما يلي:" الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية"، وهو ما يفهم من خلاله أن البلدية هي جماعة محلية القاعدية للدولة"[2].

تجب الإشارة أن المؤسس الدستوري استعمل اصطلاح جديد هو "الجماعات المحلية" عوض اصطلاح "الجماعات الإقليمية" الذي سبق أن استعمله في الدساتير السابقة الذكر، وهو الذي نراه أنه لا يعدو سوى تسمية مرادفة لاصطلاح "الجماعات الإقليمية". لا تترتب عليه أي آثار قانونية

الفرع الثاني: تعريف البلدية في قوانيين البلدية

تعرف البلدية على أنها الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والثقافية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للأشخاص.[3]

وعرف المشرع البلدية بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة . وأضفى عليها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما جعل منها الإطار المؤسساتي لمشاركة المواطنين في التسيير.[4]

وهناك مجموعة من التعاريف حسب المراحل التي صدر فيها قانون البلدية . وهي كالتالي:

أولا- مرحلة قانون البلدية لسنة 1967

---

[1]- دستور الجزائر لسنة 1996, المؤرخ في 08 ديسمبر 1996, الجريدة الرسمية، العدد 76 , سنة 1996.

[2]- د. طيبون حكيم، مرجع سابق، ص5.

[3]- سامية فقير، محمد أمين لعروم، مداخلة بعنوان: "مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر"، **الملتقى الدولي الخامس حول الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار** (برج بو عريريج: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي، 01 و02 أبريل 2016) ص.2.

[4] - علاء الدين عشي، **شرح قانون البلدية** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011) ص.1.

عرفت البلدية في الفقرة الأولى من المادة 01 من الأمر رقم 24-67، المؤرخ في 18 يناير 1967 الذي يتضمن القانون البلدي، والتي جاء نصها كما يلي: "البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية".[1]

وبطبيعة الحال هذا التعريف يعكس الوظائف الكثيرة للبلدية ومهامها المتنوعة في ظل الفلسفة الاشتراكية. وما يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه جاء واسعا، شاملا، ويعبر عن التوجه الذي كان سائدا آنذاك وهو التوجه الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي في إطار الحزب الواحد، حيث كانت البلدية تتمتع بصلاحيات واسعة وكانت تعتبر أداة أساسية لتكريس التوجه الاشتراكي.

ثانيا- مرحلة قانون البلدية لسنة 1990

عرفها المشرع بموجب المادة الأولى من القانون رقم 90-08 المؤرخ في07 ابريل1990 المتعلق بقانون البلدية بكونها " الجماعة الإقليمية الأساسية . وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتحدث بموجب قانون " , وعرفها أيضا "بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وأضفى عليها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما جعل منها الإطار المؤسساتي لمشاركة المواطنين في التسيير".[2]

ولعل هذا التعريف يعكس تمتع البلدية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثالثا- مرحلة قانون البلدية لسنة2011

عرفت المادة الأولى من القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يناير 2011 , الذي يتعلق بالبلدية، على أنها:" البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون".[3]

وعليه، نسجل تماثلا كبيرا في تعريف البلدية بين قانون البلدية لسنة 1990 والقانون الجديد لا سيما في المادة الأولى منه بأن البلدية هي : "القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة . وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة . وتنشأ بموجب قانون". وهو ما يضفي عليها طابعا خاصا، ويعطيها أساسا قانونيا قويا. ويكفي القول أن الوزارة هي تنظيم مركزي مهم غير أنها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية على عكس البلدية.

---

[1]- د. طيبون حكيم، مرجع سابق، ص من 03 إلى 12.

[2]- نفس المرجع، ص.5.

[3]- د. طيبون حكيم، مرجع سابق، ص.12.

ومن خلال التعريفات التي تم ذكرها سابقا يمكن استنتاج خصائص البلدية وهي كما يلي:

– البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛

– نظام البلدية في الجزائر يجسد صورة اللامركزية الإدارية المعتدلة، بحيث أن جميع أعضاء هيئات ولجان تسييرها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام والمباشر، ولا يوجد من بينهم أي عضو تم تعيينه أو تكليفه؛

– لقد خول المشرع الجزائري البلدية اختصاصات ووظائف مختلفة وواسعة ، في إطار مبدأ الاختصاص العام؛

– يعد نظام الوصاية الإدارية والسياسية على البلدية متوازن، وهذا لأن كل الاختصاصات الخاصة للبلدية وكافة الإجراءات يجب ان تعمل في نطاقها مع اعطائها استقلالية ما؛

المطلب الثاني: التطور التاريخي للبلدية

إن البلدية باعتبارها مرفقا عاما يتأثر دائما بالأيديولوجية السائدة في فترة ما وفي بلد ما، فهو يتغير إذا يتغير المكان والزمان، وتنطبق هذه الملاحظة على الجزائر، سواء اعتبرنا المرحلة الاستعمارية أو التي بعد الاستقلال. من هذا المنطلق نجد أن البلدية منذ احتلال الجزائر، عرفت عدة تغيرات، سواء تعلق الأمر بتسميتها أو بنظام تسييرها وحتى هيئاتها وذلك ما سنتطرق له من خلال وضعيتها في مرحلة الاستعمار، ووضعيتها بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: المرحلة الاستعمارية

لقد عمد المستعمر الفرنسي إلى تقسيم البلاد إلى أقاليم مدنية وأخرى عسكرية، بهدف قهر الجزائريين وتجريدهم من أملاكهم لفائدة المعمرين باستعمال القوة العسكرية. [1] ولقد تميز التنظيم البلدي في الفترة الاستعمارية بثلاثة 3 أصناف من البلديات وهي كالتالي:

[1]– د. سعيد الله أبو قاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900**– الجزء الأول (بيروت: مكتبة دار الغرب الإسلامي، 1992) ص. 3.

أ- البلديات الأهلية: تركز هذا الصنف في المناطق الجنوبية وفي بعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال حيث تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري. أين كان تسييرها الفعلي من قبل رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي تم تعيينهم تحت تسميات مختلفة.

ب- البلديات المختلطة: هذه البلديات كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، حيث وجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الفرنسيين بالقسم الشمالي . وقد قسمت إدارة البلدية المختلطة إلى هيئتين رئيسيتين هما:

- المتصرف: وهو يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين الترقية والتأديب؛

- اللجنة البلدية: يرأسها متصرف مع أعضاء من المنتخبين الفرنسيين والجزائريين (الأهالي) الذين يتم تعيينهم من قبل السلطة الفرنسية كممثلين لمجموعة بشرية تسمى "الدوار".

ج- البلديات ذات التصرف التام: أقيمت أساسا في أماكن التواجد المكثف للفرنسيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، حيث كان سنة 1945 بالقسم الشمالي للجزائر 329 بلدية ذات تصرف تام Communes en plein exercice. وعند اندلاع ثورة سنة 1954 كان هناك 332 بلدية ذات تصرف تام، ثم عمدت السلطات الاستعمارية إلى إصدار المرسوم رقم 56- 642 في جوان 1956 لتعميم البلديات ذات التصرف التام على كافة مناطق الجزائر، وذلك بهدف مجابهة الثورة والالتفاف عليها، وقد خضعت هذه البلديات للقانون البلدي الفرنسي الصادر في أفريل 1984 والذي دعم البلدية بهيئتين هما:

- المجلس البلدي: وهو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية من أوروبيين وجزائريين حسب المراحل والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر، مؤثرة بذلك على الوضع الانتخابي للجزائريين سواء كناخبين أو منتخبين بنسب محدودة وله صلاحيات متعددة.

- العمدة: ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، حيث أن السلطة الاستعمارية الفرنسية أطلقت الطابع العسكري للبلديات باستحداث الأقسام الإدارية المختصة SAS في المناطق الريفية والأقسام البلدية الحضرية SAU في المدن وهي هيئات تقع تحت سلطة الجيش الفرنسي، وتتحكم في إدارة وتسيير البلديات.

الفرع الثاني: مرحلة الاستقلال

لقد عانت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة من حالة الفراغ الإداري نتيجة لانعدام الإطارات الجزائرية القادرة على تسيير الشؤون الإدارية، إضافة إلى العجز المالي، الشيء الذي أدى إلى الإسراع في وضع حلول عاجلة للإصلاح الإداري الشامل، حيث حاول مجلس الثورة إعطاء قيمة حقيقية للبلدية كمؤسسة وتحديد مبادئها الأساسية، وذلك من خلال تقليص عدد البلديات وإعادة تنظيم أجهزتها لتسهيل عملية إدارتها وتسييرها.[1]

1- المرحلة الأولى: 1962/ 1967

تعرضت البلدية في هذه الفترة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها، عقب خروج المستعمر ، حيث فرض هذا الفراغ على السلطة آنذاك اتخاذ عدة تدابير، نذكر من بينها أساسا:

إنشاء لجان خاصة على مستوى كل بلدية تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية . ويترأس كل لجنة خاصة رئيسا يقوم بوظيفة رئيس البلدية في انتظار إعداد قانون بلدي جديد للجزائر المستقلة.

2- المرحلة الثانية: 1967/ 1990

أهم ما يميز هذه المرحلة أنها أرست أرضية التنظيم الإداري بالجزائر، حيث صدر فيها الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 1967/01/18 المتعلق بالبلدية الذي اعتبر المجلس الشعبي البلدي كجهاز مداولة يتكون من أعضاء منتخبين. وأتبعه بجهاز آخر يشرف على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي هو المجلس التنفيذي البلدي.

المبحث الثاني: ماهية البيئة

البيئة هي النظام الذي يستوعب جميع أشكال الحياة على سطح الأرض . أما علم البيئة فهي العلم الذي يدرس العلاقات المتبادلة "أولا" للكائنات الحية بين بعضها البعض، و "ثانيا" بين الكائنات الحية والبيئة المحيطة بما فيها من عوامل حية وعوامل غير حية تحيط بها وتؤثر على وجودها وتطورها وتوزعها. ونتيجة لمفهومها الواسع أصبح لديها ارتباطات بكافة الدراسات والعلوم الأخرى سواء ا التجريبية منها أو الإنسانية وذلك ما حثنا على البحث في

[1]- أحمد محيو، محاضرات المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996, ص 163.

مفهوم البيئة بشكل أكثر دقة من خلال تحديد تعريف لها وطرح لعناصرها والاهتمام القانوني بها.

تتضمن دراسة هذا المبحث مطلبين أساسيين : وذلك من خلال التطرق لأهم المفاهيم المرتبطة بالبيئة والأهمية المتوخاة من دراستها.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

البيئة هي مجموعة العناصر الحيوية والكيميائية والفيزيائية التي تؤثر عليها وعلى استمرارها. وعلم البيئة لا ينفصل عن باقي العلوم بل هو مرتبط بها ارتباطا وثيقا كعلم الكون والأرصاد الجوية والتربة والجغرافيا والكيمياء والفيزياء وغيرها. فالحديث عن مفهوم البيئة هو حديث عن مكوناتها الطبيعية وعن العوامل، والظروف التي تعيش فيها الكائنات الحية.

من الصعب وضع تعريف محدد وشامل للبيئة، وذلك لاختلاف الكثير من العلماء والمتخصصين حول هذا المصطلح.

1- في القرآن والسنة:

لقد جاء ذكر البيئة في العديد من الآيات في قوله سبحانه وتعالى: " وكذلك مكنا يوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء. نصيب برحمتنا من نشاء، ولا نضيع أجر المحسنين".[1]

وقوله عليه الصلاة والسلام: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". والمقصود بذلك في كلا النصين المكانة والمنزلة.

2- التعريف اللغوي للبيئة:

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل " بوأ " المشتقة من فعل باء ويقال باء، يبوء ومباءاة. وله عدة معان منها:

- الرجوع والاعتراف: يقال باء بحقه،بمعنى رجع أو أقره ويقال باء بحقة أي اعترف له به؛
- الحمل: يقال باء بذنبه أي ثقل به.
- الالتزام: ومنه ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما " أي لزمه هذا الوصف، وهو الكفر.

[1]- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية رقم 61.

– المنزل أو المكان : وه و المحيط الذي يعيش فيه الإنسان. وتعرف بعض المعاجم البيئة بأنها منزل القوم أو الحالة أو الهيئة أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان. من ذلك قولهم تبوأت منزلا أي نزلته . والبيئة ما تحيط بالفرد ويقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية ويقال وبئت الأرض أي تلفت. [1]

3– التعريف الاصطلاحي للبيئة:

لم يخرج تعريف البيئة الاصطلاحي عن نطاق تعريفها اللغوي، حيث ورغم تعدد وتنوع الميادين والفروع التي تناولتها الابحاث والدراسات، وهو ما انجر عنه إعطاء عدد كبير من التعريفات للبيئة قد تشترك في جزئية وتختلف في جزئيات، إلا أن معظم المعاني في مختلف التخصصات تدور في حلقة المعنى اللغوي الذي يقول إن البيئة هي البيت أو المنزل أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أو الكائن الحي. هذا المحيط قد يتسع ليشمل الكرة الأرضية كلها لدى البعض، وقد يضيق لينحصر في رقعة البيت الذي يسكنه لدى البعض الآخر، وبين هذا وذاك

كما عرفت البيئة على أنها: "الأرض وما تضمه من مكونات غير حية ممثلة في مظاهر سطح الأرض من جبال، هضاب، سهول، وديان، صخور، معادن، تربة، موارد مياه ومكونات حية ممثلة في النباتات والحيوانات سواء كانت على اليابسة أم في الماء وما يحيط بالأرض من غلاف غازي يضم الكثير من العناصر الأساسية اللازمة لوجود الحياة على سطح الأرض"[2]

يتفق تعريف البيئة في التشريع الجزائري مع التعريف السابق، حيث عُرفت بأنها: "تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، الجو، الماء، الأرض، باطن الأرض، النبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه المواد، وكذا الأماكن، المناظر والمعالم الطبيعية".[3]

4– التعريف الاصطلاحي للبيئة : لقد حقق الاستخدام الكثير لمصطلح البيئة على كافة المستويات وفي كل فروع المعرفة عدة دلالات بتعدد العلوم الإنسانية ومختلفة باختلاف مفاهيمها وغاياتها كما شارك من ناحية اخر ى في جعل مفهوم البيئة أكثر المفاهيم العلمية

---

[1]– أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، ط1 (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014) ص.13.

[2]– الشيخ محمد أحمد حسين، **البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي** (إمارة الشارقة: منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر) ص 01

[3]– عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر – دراسة ميدانية لقطاع النفط حاسي مسعود** (رسالة ماجيستر في اقتصاد وتسيير البيئة) (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، 2006 / 2007) ص 82

تعقيدا وأقلها فهما على الرغم من كونها مهمة ومؤثرة في مستقبل حياتنا، ولقد شكك العديد من الفقهاء في إمكانية وضع تعريف محدد وواضح للبيئة وخاصة من الجانب القانوني باعتبارها قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها.

يرى الأستاذ لانفريسان Laneversain في كتابه حول مساهمة القاضي في تطوير قانون البيئة أن الكلمة المستخدمة في تعريف البيئة تطابق فكرة واضحة فعليا في مضمونها الا أنها غير محددة تماما فيما يحيط بها.

ويعترف الأستاذ ميشال برييو ر Michel prieur بأن مفهوم البيئة مفهوم متقلب متغير، ومتلون. وكذلك أشار الأستاذ ديسباكس M. Despax أن وصف مصطلح البيئة بالنسبة لرجل القانون بأنه نوع من الزئبق الذي لا يدرك، والذي يعتقد المرء أنه قد أدركه في الوقت نفسه الذي يختفي فيه.

5- تعريف البيئة في اللغة الفرنسية:

يعد لفظ البيئة من الالفاظ الجديدة في اللغة الفرنسية. وقد أدخله معجم اللغة الفرنسية LE GRAND LAROUSSE ضمن مفرداته عام 1972 ليعبر عن مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية التي تلزم لحياة الانسان ويعرف معجم اللغة الفرنسية لوبوتي روبير LE PETIT ROBERT البيئة بأنها "مجموعة الظروف عضوية، كيميائية، أحيائية والثقافية والاجتماعية القادرة على التأثير على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية".

ويعرف المجلس الدولي للغة الفرنسية البيئة بأنها " مجموعة العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والعوامل الاجتماعية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر، حال أو مقبل على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية".[1]

6- تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية:

تستخدم كلمة Environment للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة في نمو وتنمية حياة الكائن الحي، أو مجموعة الكائنات الحية، كما تستخدم للتعبير عن الظروف الصعبة مثل الهواء، الماء، الأرض التي يعيش فيها الانسان.[2]

وكذلك يستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر في مشاعره وأخلاقه وأفكاره.

---

[1]- أحمد لكحل، مرجع سابق، ص.ص. 14-15.

[2]- نفس المرجع، ص.16.

وتذهب الموسوعة الفلسفية والنفسية إلى وضع مرادفات لجميع الألفاظ اللغوية في معظم لغات العالم كمرادفات لكلمة البيئة والتي ترادف بين كلمات الوسط، المحيط المكان الظروف المحيطة الحالات المؤثرة وذلك في كل من اللغات الألمانية والإيطالية والفرنسية.

7- التعريف القانوني للبيئة

لقد تعددت الاختلافات حول تعريفات البيئة من جوانب الفنية عن الجوانب القانونية . وهذا ما يتوضح في تفرعها لاتجاهين : الفرع الأول يأخذ بالمفهوم الضيق حول عناصر الطبيعة لا غير والثاني يتوسع إلى العناصر الإنسانية والحضرية

أ- تعريف المشرع المصري: لقد نصت المادة الأول الفقرة 1 من القانون رقم 4 لسنة 1994 المتعلق بالبيئة "البيئة هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة، وما يقيمه الانسان من منشآت". [1]

ب- تعريف المشرع الكويتي: عرفها القانون رقم 62 لسنة 1985 المتعلق بحماية البيئة بأنها " المحيط الحيوي الدي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وكل ما يحيط به من هواء وماء وتربة وما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو المنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الانسان".[2]

ج- تعريف المشرع الجزائري: لقد تم تعريف البيئة بموجب المادة 4 من قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنها:" تتكون من الموارد الطبيعية واللاحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التعامل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية "[3]

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكننا تعريف البيئة على أنها كل المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها من صحراء، بحار، مناخ، تضاريس، مياه سطحية وجوفية.... كما يطلق مصطلح البيئة على مجموعة العناصر الحيوية، والكيميائية، والفيزيائية التي تحيط بالكائن الحي.

أما **بنسبة لعناصر البيئة** فهي:

أ- عناصر حية: وهي "العناصر الحية المنتجة" وهي عناصر ذاتية التغذية مثل النباتات تنتج الأوكسجين وتنتج غذائها وتعد المصدر الأول للغذاء عند الإنسان والحيوان، "العناصر

---

[1]- محمد السيد أرناووط، **الإنسان وتلوث البيئة**، ط 5 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002) ص 17

[2]- سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013) ص 21

[3]- قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 جويلية 2003, الجريدة الرسمية، العدد رقم 43.

الحية المستهلكة" وهي العناصر التي لا تستطيع تكوين غذاءها بنفسها وتمثل الإنسان والحيوانات التي تعتمد في غذائها على اللحوم أو الأعشاب، "العناصر الحية المحللة" مثل البكتيريا والفطريات حيث تقوم بتحليل المواد العضوية من الكائنات الحية إلى مواد تمتصها التربة.

ب- عناصر غير حية: هي المكونات الغير حيوية وتشمل مجموعة من العناصر الفيزيائية والكيمائية والتي تختلف من منطقة لأخرى كالتربة، الماء، الهواء، الشمس، والمعادن.

- **النظام البيئي** هو منظومة متكاملة تحوي كائنات حية وغير حية، تتوفر فيها جميع الخصائص الفيزيائية التي تساعد كل أصناف الأحياء على التعايش مع بعضها البعض، ولا يتقيد النظام البيئي بمساحة أو حجم محدد، فمن المحتمل أن يكون كبيرا جدا أو صغيرا جدا.

ويعتبر الفرق واضح بين البيئة والنظام البيئي. فالبيئة هي الوسط الذي تعيش به الكائنات الحية والغير حية دون التطرق إلى العلاقات فيما بينهم، في حين النظام البيئي هو المساحة من الطبيعة بما تحويه من كائنات حية تتفاعل مع بعضها ومع الإنسان.

يتوقف تحقيق التوازن والاستقرار البيئي على مدى تعقيده، فكل ما يقوم به الإنسان من حرق الغابات، أو انقراض بعض النباتات أو الحيوانات، وكل أنواع التلوث لمكونات البيئة وغيرها من أفعال، تسبب بتبسيط التوازن البيئي وبالتالي صعوبة في تحقيق استقراره فيصبح أكثر عرضة للانهيار والخطر.

المطلب الثاني: عوامل الضرر

ينتج الضرر البيئي عن عوامل مختلفة تضر بالبيئة الطبيعية، والتي تؤدي الى تلف مستمر على المدى الطويل للبيئة لذلك من ا لمهم إدراكها من أجل معالجتها وحماية كوكبنا وضمان مستقبل مستدام.

يؤثر البشر على البيئة المادية بعدة طرق: الاكتظاظ السكاني والتلوث وحرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات، أدت مثل هذه التغييرات الى تغير المناخ، وتآكل التربة وسوء نوعية الهواء، والمياه غير الصالحة للشرب، يمكن أن تؤثر هذه الآثار السلبية على السلوك البشري ويمكن أن تؤدي الى هجرات جماعية أو معارك على المياه النظيفة.[1]

[1] - يوم 2023/05/22 على الساعة 16 ونصف https://education.nationalgeographic.org

سنذكر الأسباب الكامنة وراء التدهور البيئي فيما يلي:

- **التدهور البيئي:** هو نتيجة ال عامل البيني الديناميكي الاجتماعي والاقتصادي، الأنشطة المؤسسية والتكنولوجية. قد تكون التغيرات البيئية مدفوعة من قبل الكثيرين من هذه العوامل بما في ذلك النمو الاقتصادي ، نمو السكان، التحضر، تكثيف الزراعة ، زيادة استخدام الطاقة، والنقل. ولا يزال الفقر يمثل مشكلة من جذورها العديد من المشاكل البيئية.
- **عوامل اجتماعية:** فللسكان مصدر مهم للتنمية، ومع ذلك فه م مصدر رئيسي للتدهور البيئي عندما يتجاوز حدود أنظمة الدعم. كما يمكن أن يكون السكان نظام دعم الحياة المستقرة. تأثير السكان على البيئة يتم في المقام الأول من خلال استخدام الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات وهو يرتبط أيضا بالضغوط البيئية مثل فقدان التنوع البيولوجي، تلوث الهواء والماء وزيادة الضغط على أرض صالحة للزراعة.

-يعد **الفقر** وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي و اللامساواة و انعدام العدالة, إذ ارتبط مفهوم بشكل مباشر باستشارة و احتكار البعض على جانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين, و يعد الفقراء الأكثر ارتباطا بالبيئة, إذ تمثل خصوصا في المناطق الريفية مورد رزقهم و منبع احتياجاتهم, إلا أنه ثمة حقيقة مفادها أن الفقر هو أحد الأسباب المحدثة للتدهور البيئي المتوافرة, إذ لا تتيح لها إمكانية التجدد و إدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن أجندة المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة, كما أنجزت عدة مشاريع محلية و عالمية بهدف إدراج البعد البيئي ضمن استراتيجية مكافحة الفقر.

الفقر أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، مثلما كان أحد نتائجها، وقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية إذ يجبر الفقراء على اختبار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم من سد الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وهكذا تستمر المشكلة، إذ يؤدي الفقر الى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية.

- **النزوح والهجرة،** إن انتقال العائلات الفقيرة إلى المدن. فللمدن الكبرى آخذة في الظهور وتتوسع الأحياء الفقيرة في المدن. فقد كانت هناك زيادة ثمانية أضعاف في المناطق

الحضرية. هذا التوسع السريع وغير المخطط له للمدن أدى إلى تدهور المناطق الحضرية. لقد وسعت الفجوة بين الطلب والعرض لخدمات البنية التحتية مثل الطاقة والإسكان والنقل، الاتصالات والتعليم وإمدادات المياه والصرف الصحي والمرافق الترفيهية، وبالتالي استنزاف الموارد البيئية الثمينة. والنتيجة هي تدهور جودة الهواء والماء، توليد النفايات، وانتشار الأحياء الفقيرة والتغيرات غير المرغوب فيها في استخدام الأراضي، وكلها تساهم في الفقر الحضري.

– **عوامل اقتصادية**، إذ أن التدهور هو نتيجة لفشل السوق عندما تعمل بشكل سيئ في توفير ا لسلع والخدمات البيئية. في هذا السياق، فالتدهور البيئي هو حالة معينة من الاستهلاك أو الإنتاج العوامل الخارجية التي يعكسها الاختلاف بين التكاليف الخاصة والاجتماعية (أو الفوائد). كما قد تكون حقوق الملكية غير المحددة جيدًا واحدة من أسباب فشل هذا السوق. من جهة أخرى تشوهات السوق الناتجة عن اختلال السعر، الضوابط، والإعانات قد تفاقم تحقيق الأهداف البيئية.

– **المستوى والنمط الاقتصادي التنموي** يؤثر أيضا على طبيعة المشاكل البيئية. فتكنولوجيا التصنيع المعتمدة من قبل معظم الدول جعلت الصناعات عبئًا ثقيلًا على البيئة خاصة من خلال ا لاستخدام المكثف لموارد الطاقة، كما هو واضح في الطبيعة من نضوب للموارد (الوقود الأحفوري والمعادن والأخشاب)، تلوث المياه والهواء والأرض والمخاطر الصحية وتدهور النظم البيئية الطبيعية. مع نسبة عالية من الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للطاقة الصناعية وتلوث الهواء الرئيسي، صناعات مثل الحديد والصلب والأسمدة الزراعية وصناعة الأسمنت والمصادر الصناعية لكلها تساهم في حصول حصة عالية نسبيًا في تلوث الهواء ، وكذا الكميات الكبيرة من النفايات الصناعية والخطرة الناتجة عن التوسع في الصناعة الكيميائية القائمة على مشكلة إدارة النفايات الخطيرة آثارها صحي وبيئي.

– **أنشطة النقل** لها مجموعة متنوعة من التأثيرات على البيئة مثل تلوث الهواء، الضوضاء بسبب حركة المرور في الطرقات وانسكابات النفط من سفن الشحن ا لبحرية. إن البنية التحتية للنقل توسعت بشكل كبير من حيث الشبكة وخدمات. وبالتالي، فإن النقل البري يمثل حصة كبيرة من احتمالات تلوث الهواء في الهدن بسبب مشاريع الموانئ والمرافئ بشكل رئيسي على النظم البيئية الساحلية الحساسة. كما يؤثر البناء على الهيدرولوجيا والمياه السطحية، على جودة مصايد الأسماك والشعاب المرجانية والأشجار بدرجات متفاوتة.

– **الآثار المباشرة للتنمية الزراعية على البيئة** تنشأ من الأنشطة الزراعية التي تساهم في تآكل التربة وملوحة الأرض وفقدان المغذيات. فلنتشار اللون الأخضر واستغلال موارد الأراضي والمياه، وزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات أضعاف كثيرة ، والزراعة المتغيرة كانت أيضًا سببا مهما في تدهور الأراضي. كما أن الاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة هو مصدر مهم لتلوث المياه.

– **العوامل المؤسسية** ، فوزارة البيئة والغابات في الحكومة هي المسؤولة عن حماية وحفظ وتطوير البيئة. إذ أن الوزارة تعمل بشكل وثيق التعاون مع الوزارات الأخرى، بما في ذلك هيئات مكافحة التلوث والمؤسسات العلمية والتقنية، الجماعات المحلية، الجامعات ، والمنظمات غير الحكومية ، وما إلى ذلك. ومن ثمة، فإن طبيعة أداء هذه المؤسسات في حماية البيئة له أثر مباشر على وضعيتها.

– **إزالة الغابات** لأغراض زراعية أو صناعية يقلل من الغطاء النباتي، ويؤثر سلبا على الحياة البرية، والقدرة على تخزين الكربون.

– **الممارسات الزراعية**، من خلال استخدام مبيدات الحشرات الضارة والأسمدة يمكن أن يضر بالبيئة ويلوث مصادر المياه.

– **التعدين**، يمكن أن يؤدي استخراج المعادن والوقود الأحفوري إلى تدمير الموائل وتآكل التربة وتلوث المياه.

– **تغير المناخ** أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر، بما في ذلك الظواهر الجوية غير العادية التي تسببها الأنشطة البشرية بما يعزز احتمال الحاق ضرر كبير بالبيئة.

– **الصيد الجائر**، إذ يمكن إن تؤدي ممارسات الصيد غير المستدامة الى استنفاد الأرصدة السمكية وتقليل التنوع البيولوجي وتعطيل النظم الايكولوجية البحرية.

– **استهلاك المياه** ، من خلال الافراط في استخدام موارد المياه يمكن أن يسبب تأثيرات سلبية شديدة على النظم الايكولوجية المائية، مثل جفاف الأنهار أو البحيرات وفقدان موائل الأراضي الرطبة.

– **التلوث البلاستيكي**، إذ يشكل وجود البلاستيك في المحيطات والنظم البيئية تهديدا كبيرا للحياة البرية، حيث يمكن للحيوانات أن تبتلع النفايات البلاستيكية.

- **التحضر**، فيمكن أن يؤدي نمو المدن والتوسع الحضري الى فقدان الموائل الطبيعية والحياة البرية والمساهمة في تلوث الهواء والماء.
- **النقل** من خلال استخدام المركبات التي تعمل بالوقود الأحفوري والسفر الجوي يساهم بشكل كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يؤدي إلى تغيير المناخ والضرر البيئي.

ملخص

تلعب النشاطات والتدابير المتخذة من قبل البلدية حمايةً للبيئة دورا مهما في تحقيق التنمية من خلال تحقيق مستقبل مستدام للمجتمع، وذلك عن طريق خلق أنشطة مختلف مثل إدارة النفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة المساحات الخضراء . إذ تضمن البلدية وجود توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئ ية، حيث أن حماية البيئة تجذب المستثمرين وتعزز الرفاهية الاجتماعية وتحسن نوعية الحياة. كما تشجع على تبني نموذج

صناعات صديق للبيئة ، مما يؤدي الى خلق وظائف جيدة. علاوة على ذلك فإن حماية البلدية للبيئة تعزز ثقافة المسؤولية البيئية بين السكان . وبشكل عام أصبحت حماية البيئة واحدة من أكثر المهام حيوية والتي يمكن للبلدية من خلالها إطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة للتنمية.

الفصل الثاني: اختصاصات البلدية، الأجهزة، وآلياتها في مجال حماية البيئة

تمهيد

تلعب البلديات دورا حاسما في تعزيز وتنفيذ السياسات والمبادرات البيئية على المستوى المحلي. فلديها آليات مختلفة ضمن اختصاصاتها لحماية البيئة ومعالجة القضايا البيئية.

ومن أهم الآليات وضع اللوائح والسياسات البيئية التي تحكم الأنشطة والممارسات المحلية. قد تشمل وضع قيود على التخلص من النفايات، اللوائح الخاصة بالانبعاثات من الصناعات والمركبات، وقواعد استخدام الموارد الطبيعية. وتتمتع البلديات أيضا بصلاحية اصدار التصاريح والتراخيص للأنشطة التي لها تأثير على البيئة، مثل الإنتاج الصناعي والبناء واستخدام الأراضي. يمكن استخدام هذه التصاريح والتراخيص لوضع شروط ومتطلبات لهذه الأنشطة لضمان امتثالها للتشريعات والمعايير البيئية.

بالإضافة الى ذلك، يمكن للبلديات الاستثمار في التقنيات والممارسات الصديقة للبيئة وتعزيزها، مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل المستدام. كما يمكنها أيضا تقديم الحوافز والإعانات للشركات والأفراد لتبني هذه الممارسات والتقنيات.

أخير، يمكن للبلديات إنشاء ودعم حملات التوعية البيئية وبرامج التثقيف العام، وتشجيع سكانها على القيام بدور فعال في حماية البيئة. يمكن أن يشمل ذلك مبادرات مثل برامج إعادة التدوير، والحدائق المجتمعية، والتعليم البيئي في المدارس. وبشكل عام، تمتلك البلديات مجموعة واسعة من الاختصاصات والآليات الموجودة تحت تصرفها لتعزيز حماية البيئة وضمان التنمية المستدامة على المستوى المحلي. من خلال العمل مع المواطنين والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين، يمكن للبلديات تقديم مساهمة كبيرة في خلق كوكب أنظف وأكثر صحة للأجيال القادمة.

المبحث الأول: المجالات المعنية بالتدخل البيئي

هناك العديد من المجالات الرئيسية التي تهتم بالتدخل البيئي. حيث يمكن أن تضمن التدخل البيئي في هذه المجالات مجموعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك تطوير السياسات، والبحث والابتكار، وحملات التثقيف والتوعية العامة، والشراكات التعاونية مع أصحاب

المصلحة. في نهاية المطاف، يتطلب التدخل الناجح في هذه المجالات جهدا منسقا لتعزيز التنمية المستدامة وحماية محيطنا. ومن بين أهم المجالات المعنية بـالتدخل في مجال حماية البيئة ما يلي:

المطلب الأول: تسيير النفايات

النفايات هي مشكلة تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم. تعد إدارة النفايات أمرا بالغ الأهمية للصحة العامة والبيئة، وتتطلب حلولا إبداعية وفعالة للتخلص من هذه النفايات بطريقة مستدامة.

تحتاج الحكومات والمنظمات والأفراد إلى ابتكار حلول تغير من أنماط الإنتاج الاستهلاكي وزيادة الوعي حول المسؤولية البيئة، وتطوير النظم البيئية الهادفة إلى التخفيف من تأثير النفايات والحد من تكاليف التخلص منها. بالإضافة الى ذلك يجب تحفيز التدوير وإيجاد حلول ذكية لإدارة النفايات للمحافظة على صحة البيئة والاقتصاد.

الفرع الأول: رفع النفايات

عرف المشرع الجزائري النفايات على أنها: " كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال . وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته". [1]

ومنه، تشير إزالة النفايات إلى عملية جمع ونقل والتخلص من النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية. ويشمل ذلك أنواعا مختلفة من النفايات مثل النفايات المنزلية ، والنفايات الصناعية، والنفايات الخطرة وكذلك الطبية الحيوية. إن الهدف من إزالة النفايات هو تقليل الآثار الضارة على البيئة والصحة العامة من خلال ضمان التخلص منها بشكل صحيح وآمن. فعادة ما تتضمن عملية إزالة النفايات تدخلات متعددة من قبل سلطات إدارة النفايات، الشركات الخاصة، والنقل إلى مواقع التخلص المخصصة مثل مدافن النفايات أو معامل الحرق، والمعالجة لتقليل حجم أو سمية النفايات.

[1]– المادة 03، القانون رقم 01–19، مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، ص.10.

إن نشاط رفع النفايات هو خدمة تُقدم إلى أهالي المدينة والمناطق الحضرية والضواحي لإزالة النفايات المنزلية. وعادةً ما يتم ذلك من قبل الموظفين باستخدام المركبات لالتقاط النفايات المنزلية في حاويات مقبولة أو موصوفة من قبل البلدية.

هذا، ويُنشأ في كل بلدية مخطط بلدي لتسيير النفايات ، حيث يتم إعداده من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي . وهو يشمل كافة إقليم البلدية و يتعين أن يكون مطابقا للمخطط الولائي لتسيير النفايات، ومصادق عليه من طرف الوالي.

1- مراحل إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات:

أ- يعد المخطط البلدي لتسيير النفايات وما شابهها تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويتم ذلك وفق للنموذج الملحق بالمرسوم رقم 07-205. وعندما تبادر بلديتان أو أكثر، أو يبادر الوالي المختص إقليميا بتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بصفة مشتركة، يتولى أحد رؤساء المجالس الشعبية المعين من قبل نظرائه ضمان إجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والاطلاع عليه والمصادقة عليه وتنفيذه.

ب- يعلق مشروع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، بمجرد إعداده ويوضع تحت تصرف المواطنين في مقر البلدية لمدة شهر للاطلاع عليه وابد اء الرأي فيه. في هذا الصدد، يتعين على البلدية أن تضع تحت تصرف المواطنين سجلا مرقما ومؤشرا عليه لتسجيل الآراء المحتملة.

ج- يمكن الاستعانة بخدمات الوكالة الوطنية للنفايات عند إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والمصادقة عليه وتنفيذه . إذ يجب أن يكون تدخل الوكالة الوطنية للنفايات على أساس اتفاقية مع رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.

د- عند نهاية مهلة الشهر، وبعد الأخذ بآراء المواطنين، عند الاقتضاء، يرسل مشروع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها إلى المصالح الولائية المعنية لدارسته وابداء الرأي فيه.

هـ- بعد ذلك، تتم دراسة المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والموافقة عليه خلال مداولات المجلس الشعبي البلدي، ويصادق عليه بقرار من الوالي المختص إقليميا طبقا لنص المادة 31 من القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها.

و- يتم إعلام المواطنين بقرار المصادقة على المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها عن طريق الصحافة.

ز- تتم مراجعة المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بعد المصادقة عليه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي في أجل أقصاه عشر سنوات، وفقا للأشكال التي أعد بها . كما يمكن مراجعتها كلما اقتضت الضرورة ذلك، بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الثاني: إعادة التدوير

المقصود بإعادة التدوير هو إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي. فمنذ أن بفطنت المجتمعات إلى المشكلات البيئية فإن العديد منها اتخذ إجراءات لإعادة تدوير النفايات . وفي إعادة تدوير النفايات دور كبير في حماية الموارد الطبيعية.

تتضمن عملية إعادة التدوير سلسلة من الخطوات التي تعمل معا لتحويل النفايات الى منتجات جديدة، وتتمثل فيما يلي:

- الجمع: يتم جمع النفايات من المنازل والشركات والمصادر الأخرى؛
- الفرز: يتم فرز النفايات حسب النوع، مثل البلاستيك أو الزجاج أو الورق أو المعدن...؛
- التنظيف: يتم تنظيف المخلفات لإزالة أي ملوثات مثل الطعام أو الأوساخ؛
- التقطيع أو التكسير: يتم تقطيع النفايات أو تكسيرها إلى قطع صغيرة لتسهيل معالجتها ؛
- الصهر أو فصل الألياف: يتم صهر أو تفتيت الموارد المقطعة أو المكسرة لمزيد من التفتيت؛
- إعادة التشكيل: يتم إعادة تشكيل المواد المنصهرة أو المسحوبة إلى منتجات جديدة، مثل الزجاج، العلب، والورق أو غيرها من السلع.
- التوزيع: يتم توزيع المنتجات الجديدة على المصنعين وتجار التجزئة لاستخدامها أو بيعها.

إذ تساهم هذه الخطوات في التقليل من كمية النفايات المرسلة إلى مدافن النفايات وتحافظ على الموارد.

يبلغ حجم تدوير النفايات في الجزائر بشكل سنوي، ما بين 7 و 10% من إجمالي النفايات المنتجة سنويًا، والتي تصل إلى 34 مليون طن، وفقًا للأرقام الرسمية الأخيرة التي تكشف عن حجم التأخر المسجل، رغم أن الأرقام نفسها تشير إلى أن النفايات المنزلية التي

تمثل 13 مليون طن سنويًا تشكل موردًا اقتصاديًا مهمًا .ووفق هذه الأرقام الرسمية فإن 54% من النفايات هي مواد عضوية، يمكن استغلالها لصناعة الأسمدة وإنتاج الطاقة.

وعلى غرار العديد من القطاعات تعيد التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية و الرقمنة الحياة لثروة ضائعة تقدر بالمليارات، من خلال مبادرات تستهدف آليات تدوير النفايات في الجزائر، والتي تفتح البوابات الإلكترونية لرقمنة جمع النفايات القابلة لإعادة التدوير؛ لإيصالها للشركات المتخصصة .

1- رقمنة جمع النفايات

تؤدي البوابات الرقمية لجمع النفايات القابلة لإعادة التدوير دور همزة الوصل بين جامعي النفايات والشركات الناشطة في مجال تدوير النفايات في الجزائر، ولا سيما في غياب ثقافة تصنيف النفايات لدى المواطنين.

وتتيح البوابات الإلكترونية لجامعي هذا النوع من النفايات التواصلَ مع الشركات لبيعها بغرض إعادة تدويرها واستعمالها مجددًا . الأمر الذي يقلّص فاتورة الواردات الوطنية من هذا النوع من المواد الأولية المهمة والضرورية.

وبالتوازي مع العائد الاقتصادي، تحمل البوابات الإلكترونية أهمية بيئية، هي التخلص من هذا النوع من النفايات المضرة للبيئة والمحيط، خاصة ما تعلّق منها بالمخلفات البلاستيكية على غرار القارورات والأكياس البلاستيكية المستعملة بكثرة في الجزائر، رغم حملات التوعية الدائمة.

ويرى مدير البوابة الإلكترونية الرقمية "ريفاداكس" وليد حجاج، أن هناك إمكانية لتحقيق ما يصل إلى 40 مليار دينار (274 مليون د. أميركي) من النفايات سنويًا، واصفًا عمليات تدوير النفايات في الجزائر، التي يطلق عليها اسم "الرسكلة"، بأنها خادمة للاقتصاد الوطني، وحامية للبيئة والمحيط.

وأوضح حجاج أن هذه العمليات تخلق نسيجًا جديدًا من النشاط، ينتج الثروة ومناصب العمل ويحرك عجلة الاقتصاد، التي كانت خاملة لولا النافذة التي منحتها الرقمنة، موضحًا أن الفكرة نبعت من الواقع الذي جعل فعلًا "الحاجة أم الاختراع"، والفراغ الموجود بين جامعي النفايات التي تُعَد ثروة مهمة، وبين الشركات ذات الاختصاص في مجال تدوير النفايات في الجزائر.

ولفت حجاج النظر إلى أن الشركات لا تجد أمامها إلا الطرق الكلاسيكية وإجراء الاتصالات، وهي الحلول التي تُعَد "يدوية"، بحكم أنّها تستهلك الكثير من الوقت الذي يقدر بالمال في النشاط الاقتصادي كما هو معروف، وفي المقابل لا يجد جامعو النفايات الوجهة التي يمكن أن تصل إليها النفايات ولا الاحتياجات الحصرية للشركات . لذلك جاءت فكرة البوابة لتكون حلقة وصل بين الطرفين".[1]

المطلب الثاني: حماية الغطاء النباتي

تساعد الأشجار في تصفية الملوثات من الهواء والماء، علاوة على ذلك تساعد جذور الأشجار في امتصاص الماء وتقليل تآكل التربة، مما يؤدي إلى منع دخول الحطام إلى المجاري المائية. فللتشجير مهم في معالجة المياه لأنه يقلل من كمية الرواسب والجزيئات الأخرى الموجودة في الماء وتحسين جودة المياه عن طريق تصفية الملوثات من المياه ومنع الحطام من دخول المجاري المائية . كما يساعد التشجير أيضا في الحد من تآكل التربة وتعزيز التنوع البيولوجي، مما يعود بالفائدة على البيئة.

الفرع الأول التشجير البيئي

التشجير هو عملية إنشاء غابة، موقف من الأشجار، في منطقة لا توجد بها غابة.[2]

يقصد بالتشجير البيئي زراعة الأشجار والشجيرات البرية في مواقعها الطبيعية مثل الغابات والأودية والمراعي الطبيعية والفياض والروضات وسواحل البحار والأحزمة الخضراء ومصدات الرياح حول المدن والقرى، وذلك باستخدام الأنواع النباتية المحلية الملائمة وبكثافة شجرية مناسبة لطبيعة المنطقة والموقع المستهدف، علماً بأن التدخل البشري عادة يكون محدوداً في بداية التشجير وبعد ذلك تترك النباتات لتعتمد على نفسها وفق الميز النسبية المناخية للموقع المحدد.

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول إن التشجير هو ممارسة مهمة في زراعة الغابات . ويوضح هذا المطلب موقع الغابة، وإعداد الموقع، واختيار مواد التحريج في عملية التشجير. إن دورة حياة الغابات طويلة جدًا، ومن الصعب تغييرها بمجرد تشجيرها . لذلك يجب تحليل موقع الغابة بعمق قبل التشجير للحفاظ على نجاح التشجير والنمو الصحي للغابات لاحقًا.

---

[1]– عماد الدين شريف، "تدوير النفايات في الجزائر في الجزائر " ملايين الدولارات مهدرة دون استغلال"، **مجلة الطاقة**، https://attaqa.net

[2]- د. عماد علي جمعة ' تشجير متن الغاية والتقريب في الفقه الشافعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، سنة 2014 , ص 5.

تتأثر مواقع الغابات بشكل رئيسي بالأنشطة البيئية والبشرية. ولتسهيل التشجير، من الضروري تقييم وتصنيف عوامل موقع الغابة وتحقيق الأنواع المناسبة المزروعة في الموقع الصحيح. ويعتمد إعداد الموقع أيضًا على تصنيف الموقع. إذ يتم إجراؤه عادة بعد تحديد نوع أرض التشجير، من خلال تحضير أرضي ميكانيكي أو طرق كيميائية. من المهام الأساسية لإعداد الموقع الحفاظ على رطوبة التربة وتعزيز بقاء الشتلات ونموها.

تنقسم مواد التشجير أساسًا إلى ثلاث فئات: البذور ، الشتلات، والقطع. يرتبط اختيار هذه الأنواع الثلاثة من مواد وطرق التحريج بظروف الموقع وأنواع الأشجار والعمر.

1- فوائد التشجير

تكمن فوائد التشجير البيئية والاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

أ- الفوائد البيئية: تتمثل في:

- حفظ وازدهار الموائل النباتية الطبيعية واستعادة التنوع الأحيائي؛
- تحسين جودة الهواء وامتصاص الملوثات، وتلطيف الطقس؛
- تحسين جودة التربة ومنع انجرافها، ووقف زحف الرمال والحد من العواصف الغبارية؛
- تحسين استدامة المياه السطحية والجوفية؛
- تعزيز التكيف مع التغير المناخي بالمساهمة بخلق مخزون طبيعي للكربون.

ب- الفوائد الاقتصادية: تتلخص في:

- تعزيز السياحة البيئية؛
- توفير فرص وظيفية للمجتمع المحلي؛
- توفير المنتجات الغذائية والطبية والدوائية والعطرية.

ج- الفوائد الاجتماعية: من أهمها:

- تعزيز جودة الحياة؛
- تحسين الصحة العامة والترفيه والترويح عن النفس.

2- ضوابط التشجير

أ- جانبي الشوارع على الأرصفة: فنظراً لزيادة مشاكل المرور وارتفاع نسبة التلوث بدرجة كبيرة ولما للنباتات من دور رئيسي كبير لتخفيف هذه الأضرار فإنه من الأفضل زراعة الشوارع بالنباتات مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين شكل وطبيعة نمو النبات وموقعها في التنسيق على الأرصفة

ومن أهم الضوابط العامة التي ينبغي مراعاتها عند اختيار وزراعة النباتات في الشوارع العامة على الأرصفة ما يلي:

– أن تكون النباتات المزروعة في الشوارع من الأنواع التي تتحمل الظروف البيئية للمنطقة ومقاومة للإصابة بالأمراض والآفات الحشرية وعوامل التلوث البيئي؛

– ألا تقل المسافة البينية بين كل شجرة وأخرى عن 5–8 م وذلك في الشوارع داخل المدن أو القرى و10– 12 م في الطرق السريعة والدائرية؛

– تتم زراعة الشوارع داخل المدن وفقاً لما يراه المختص ون وكل حالة على حدة .

ومن الأفضل ألا يقل عرض الرصيف عن 3 م. وتختار الأشجار القائمة المنتظمة للتشجير في الشوارع مثل أشجار النخيل وبعض الأنواع القابلة للقص مثل الفيكس العادي بحيث تأخذ شكلاً منتظماً؛

– أن تتلاءم طبيعة نمو النباتات وحجمها مع نسبة حجم الشارع وطبيعته ومع ظروف الموقع الذي تزرع فيه وما يحيط به من منشآت ثابتة، بحيث لا تكون أفرع الأشجار معرضة للتشابك مع الأسلاك وغيرها ولذا تختار الأشجار القائمة أو الخيمية المنتشرة حسب ظروف الشارع. وفي حالة الشوارع الكثيرة الأسلاك تختار الأشجار التي يمكن تقليمها وتشكيلها بسهولة.

– يزرع كل شارع بنوع واحد من الأشجار وذلك لسهولة إجراء عمليات الصيانة ولإبراز القيمة التنسيقية. وفي حالة الشوارع الطويلة يمكن زراعة أكثر من نوع واحد . ويتبع نظام التبادل بين شجرتين من نوعين مختلفين مع مراعاة التناسب بينهما من حيث الارتفاع واللون والشكل والاحتياجات البيئية.

– تزرع الأشجار في حفر ذات أبعاد " 1.5× 1.5 × 1.5 م مع الأخذ في الاعتبار التربة والموقع، وعلى مسافات تبعد عن بعضها 5 – 8 أمتار حسب نوعها وطبيعة نموها وقد تحتاج الأشجار في بداية عمرها إلى دعامة أو شبكة حديد لاستقامة ساقها وحمايتها؛

– يجب الأخذ في الاعتبار عند تحديد حجم حوض الأشجار على الأرصفة ضرورة تخصيص مسافة كافية لحركة مرور المشاة، وبحيث يكون عرض الرصيف كاف لزراعة الأشجار وحركة المشاة والأخذ في الاعتبار طبيعية نمو النبات وتفرعه مستقبلاً؛

– ضرورة مراعاة توزيع النباتات واللوحات الدعائية والتجارية على الأرصفة بحيث تكون في وضع يُفادى فيه التداخل بينها؛

– يراعى أن تكون الأشجار المزروعة على جانبي الطرق ذات نمو خضري محدود . وذلك حتى لا تمتد فروعها إلى المباني المجاورة أو المارة في الطرق . ويُفضل زراعة أشجار صغيرة مزهرة محدودة وتجنب زراعة الأشجار في الأرصفة المخصصة للمشاة في الشوارع؛

– أما بالنسبة لعلاقة التشجير وأحواض الأشجار بمسارات المشاة يجب أن تبعد مناطق عبور المشاة عن الأحواض المزروعة بها أشجار بمسافة لا تقل عن 60 متراً وعن الأحواض المزروعة بها الشجيرات 40 م وعن الأحواض المزروع بها نباتات عشبية مزهرة 20 م. وذلك لكي يتمكن سائق السيارة من الوقوف عند مسار المشاة ولا تعوقه حركتهم؛

– عدم زراعة الأشجار الشوكية على الأرصفة الجانبية؛

– تجنب زراعة الأشجار المثمرة على الأرصفة الجانبية لأنها تتلوث بالغبار وغاز ثاني أكسيد الكربون، هذا بالإضافة لتساقط الثمار وتشويه منظرها وتعرضها للعبث من المارة.

– كما تعتبر الجزر الوسطية إحدى الوسائل الهامة لتجميل الشوارع وذلك بزراعتها بالأشجار والشجيرات. ويتوقف ذلك على عرض هذه الجزر فإن كانت متسعة فيمكن زراعتها بالأشجار والشجيرات ذات الظل والجمال مع تهذيبها بشكل جيد وإن كانت ضيقة فيفضل زراعتها بنوع من الأسيجة النباتية المزهرة والقابلة للتشكيل .أما إذا كانت الجزر ذات أطوال كبيرة وعريضة فيمكن زراعتها بنوعين من الأشجار ذات الاحتياجات المائية المتقاربة ليسهل صيانتها ويفضل أن تكون الأشجار مزهرة لإضفاء الجمال للشوارع .ومن أهم الضوابط العامة التي يجب مراعاتها عند اختيار وزراعة الأشجار في الجزر الوسطية ما يلي:

– يفضل أن تكون الأشجار المزروعة خاصة في وسط الجزر ذات سيقان مرتفعة وأن يكون تفرعها عالياً بما لا يعوق حركة المارة أو السيارات (لا يقل طول الساق عن 3–4 أمتار)، مثل نخيل البلح. وأن يتناسب حجم الأشجار مع عرض الجزيرة؛

– عدم زراعة الأشجار الكبيرة الحجم في تقاطع الطرق أو عند رأس الجزر في الشوارع حتى لا تعوق مسار النظر للسائقين مع ملاحظة ترك مسافة لا تقل عن 5–8 أمتار حول مفارق الطرق بدون زراعة أشجار أو نباتات كبيرة الحجم. ويمكن زراعتها بالنباتات العشبية قليلة الارتفاع والمسطحات الخضراء؛

– يفضل زراعة الجزر الوسطية للفصل بين الاتجاهين بالفيكس العادي والفلفل العريض للتقليل من حوادث السيارات الناتجة من استعمال النور العالي؛

– مراعاة توزيع النباتات والأماكن المخصصة لوضع اللوحات الدعائية والتجارية من الجزر الوسطية وذلك لتلافي التداخل بينها؛

– وضع حواجز متصلة في الجزر كتحديد للنباتات المزروعة بداخلها وترك مسافة لا يقل عرضها عن 1م كرصيف جانبي؛

– مراعاة عدم زراعة الأشجار بالقرب من الفتحات ، والسماح للدوران إلى الخلف بالجزر الوسطى ويكتفى بزراعة الأسيجة بارتفاع لا يزيد عن 50 سم. وذلك للطرق التي يتم إنشاؤها وتتم إعادة النظر للطرق السابق إنشاؤها وإزالة الأشجار العائقة للرؤية؛

– توضع اللوحات الإعلانية والتجارية على مسافة لا تقل عن 20 م من نهاية فتحات الجزيرة والخاصة بالدوران إلى الخلف للطرق التي يتم تحسينها . ويتم نقل اللوحات الإعلانية العائقة للرؤية للطرق القائمة حالياً والتي سبق إنشائها.

هذا، وتعد الجزائر من بين الدول التي قامت بمشاريع فيما يخص موضوع التشجير سنذكر منها نموذجين:

ذ

أ- السّد الأخضر

هو مشروع بيئي زراعي لتشجير السهوب الجزائرية، ولمكافحة زحف الصحراء. يعد من أكثر المشاريع طموحاً التي نفذتها الجزائر في عهد الرئيس بومدين كان الهدف منه إقامة شريط نباتي من الأشجار من الشرق إلى الغرب قصد وقف زحف الصحراء إلى الشمال ووقف ظاهرة . إلا أن المشروع شهد التوقف ولم يستكمل إلى يومنا هذا بعد وفاة صاحب فكرة المشروع الراحل هواري بومدين. فقد أطلق مشروع السد الأخضر سنة 1971 م للحد من تقدم الرمال نحو الشمال الخصب بطول 1700 كلم. وقد كان لهذا السد دور في نشوء 400 قرية نموذجية جديدة، والحد من تمدد الصحراء نحو المناطق الحضرية.

أكد كريم حسان رئيس المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي "أن السبب في تسمية السد الأخضر يعود إلى أن مبدأ إنجازه هو جعله حدا فاصلا بين التصحر وزحفه إلى المناطق الخضراء ، بالإضافة إلى دوره في ضرورة الحفاظ على بقاء الأراضي الشمالية صالحة للزراعة وجلب الأمطار . وقد اتضح أنه للإنقاص من ظاهرة التغيرات المناخية لابد من غراسة النباتات الغابية المتأقلمة مع النظم الإيكولوجية لكل منطقة ، كشجرة البلوط الأخضر، شجرة الفستق في الأطلس، والأشجار البرية كالأرقان، إلى جانب العرعار ،

والنباتات الرعوية المؤلفة من نبات الحلفاء والبلوط والسرو وغيرها. وينقسم السد إلى 3 فروع: الفرع الغابي ، الرعوي ، والفلاحي. وكل فرع له نباتاته ومنطقته الخاصة به. " [1] وتبعا للدراسات الهيد وجيولوجية المعتمدة فإن السد الأخضر ليس غرس الأشجار فقط كما يعتقد الكثير بل هو مجموعة من المشاريع لإنجاز المسالك وحفر الآبار والمتاريس لتوجيه المياه إلى المحميات والسدود الصغيرة والتنوع البيولوجي من جميع الكائنات الحية النباتية والحيوانية. كما أن نجاح المشروع مرتبط بتدخل الجمعيات والمنظمات المختصة التي تضم الخبراء الحقيقيين في الميدان ، وكذا إشراك مكاتب الدراسات المختصة في المتابعة والمرافقة والمراقبة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة، لأن المشروع كبير وبحاجة إلى تظافر جهود الجميع لإنجاحه . وبالنسبة للقسم الفلاحي فهو يتمثل في أشجار الزيتون والفستق واللوز باستعمال الري بالتقطير. وعلى ذلك فإن مشروع السد الأخضر من أهم المشاريع التي تعتزم الدولة إعادتها إلى الواجهة والتي سيكون لها انعكاس إيجابي يمس العديد من الميدان على رأسها الميدان الاقتصادي من خلال خلق الثروة ومناصب العمل للساكنة وحماية البيئة من العديد من الكوارث الطبيعية التي تهددها ومن بينها التصحر.

ب- شجرة الشهيد

بعد النجاح في إخماد الحرائق التي اشتعلت في عدة ولايات بالجزائر في شرق ووسط البلاد شهري يوليو و أوت سنتي 2021 و 2022، شرع شباب وجمعيات خيرية محلية في إطلاق مبادرات تهدف إلى إعادة تشجير تلك المساحات الغابية وإرجاع الغطاء النباتي للمناطق المتضررة من النيران، خاصة في محافظات تيزي وزو وبجاية وسطيف وخنشلة بجمع وغرس مليون ونصف شُجيرة في هذه المناطق.

الفرع الثاني: معالجة المياه

يشير مصطلح معالجة المياه Water Treatment إلى العمليات التي تتم لجعل المياه المُعالَجة قابلة للشّرب ، وذلك بتخليصها من الرّوائح، تنقيتها، ترويقها، وإزالة قساوتها (عسر الماء). ويتّسع مصطلح معالجة المياه ليشمل أيضاً العمليات الفيزيائيّة، الكيميائيّة، الحيويّة، والآليّة التي تتم لجعل المياه صالحة لاستخدام معين وليس للشرب بالضرورة.

[1]- كريم حسان (رئيس المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي)، "السد الأخضر موجه لمجموعة من المشاريع للتنوع البيولوجي"، **المستثمر**، يناير 2023،

ويعتمد نوع المعالجة على الاستخدام المطلوب، وعلى مصدر المياه المراد معالجتها . ذلك، لأن طرق معالجة المياه الرّماديّة Greywater – وهي المياه التي تنتج عن الاستعمالات المنزليّة كالاستحمام وغسل الأطباق – تختلف عن طرق معالجة المياه السّوداء Blackwater التي تنتج عن استخدام المراحيض.

1- معالجة مياه الشرب

تستخدم شبكات المياه العامة طرقاً مختلفة لمعالجة مياه الشّرب لتخليصها من الملوّثات وجعلها أكثر أماناً للاستخدام . وتعتمد طريقة المعالجة على مصدر المياه . فالمياه السّطحيّة مثل البحيرات والأنهار والجداول غالباً ما تكون أكثر تلوّثاً من المياه الجوفيّة، وتحتوي على رواسب أكثر، وبشكلٍ عامّ تتم معالجة مياه الشّرب باتباع الخطوات الآتية:

– التّخثّر والتّلبّد Coagulation and Flocculation: ويُقصد بها إضافة مواد كيميائيّة موجبة الشّحنة إلى المياه، لتحييد الأوساخ والمواد الذّائبة التي تحمل شحنة سالبة، وبهذا يتم تجميع المواد المذابة على شكل كتلة كبيرة الحجم تُسمى الثّفل Floc؛

– التّرسيب Sedimentation: تترسّب كتلة الثّفل بعدما تصبح ثقيلة الوزن في قاع الخزان؛

– الترشيح:Filtration بعد ترسيب الثّفل، تمر المياه عبر مرشحات متنوعّة في التّركيب، وحجم المسامات، وذلك لتخليص المياه من الفحم، والرّمال، والحصى، بالإضافة إلى المواد الذّائبة مثل، المواد الكيميائيّة، والغبار، والفيروسات، والبكتيريا، والطّفيليات؛

– التّطهير Disinfection: ويقصد به إضافة مواد مثل الكلور، أو أحادي الكلورامين لقتل ما يتبقى في الماء من فيروسات، وبكتيريا، وطفيليّات.

2- معالجة مياه الصّرف الصّحيّ

مياه الصّرف الصّحي هي المياه التي تم استخدامها في الأغراض المختلفة، وتتعدّد مصادر الصّرف الصّحي، فهناك الصّرف المنزليّ الذي يشمل مياه المراحيض، والمطابخ، ومياه الاستحمام، وغسل الملابس، والصّرف الصّناعي النّاتج عن المصانع، والمؤسسات التجاريّة.

تحتوي مياه الصّرف الصّحيّ غالباً على كائنات حيّة مسببة للأمراض، وأحماض، ومواد سامّة؛ إذ تهدف معالجة الصّرف الصّحيّ لتحسين وتنقية مياه الصّرف لجعلها صالحة

للاستخدام مرة أخرى، أو لتكون صالحة لتفريغها في المياه السّطحيّة مثل الأنهار والمحيطات، أو في المياه الجوفيّة.

2-1- مراحل معالجة مياه الصّرف الصّحيّ

شهدت عملية معالجة الصّرف الصّحيّ بعض التدرج، فقد اقتصرت معالجة مياه الصّرف الصّحيّ في البداية على المعالجة الأوليّة، ثم بدأ استخدام المعالجة الثّانويّة بعد مرور فترة من الزمن، أما المعالجة المتقدمة فيتم استخدامها عند الحاجة، وفيما يلي مراحل معالجة مياه الصّرف الصّحيّ:

المعالجة الأوليّة:

وتتضمن المراحل الآتية:

- تخليص المياه من المواد العائمة كبيرة الحجم مثل العيدان، وقطع القماش؛
- استخدام المصافي للتخلّص من المواد غير العضويّة الثّقيلة مثل الرّمال، والحصى الصّغيرة؛
- ترسيب المواد العضويّة وغير العضويّة داخل خزانات ترسيب، ويتم استخدام الرّواسب لاحقاً كسماد، أو يتم التّخلّص منها في مكب النّفايات، أو حرقها، أو إعادة تدويرها إذا كانت خالية من المواد السّامة؛
- تطهير المياه من البكتيريا باستخدام الكلور، أو الأوزون، أو الأشعة فوق البنفسجيّة . علماً أنه يجب التّخلّص من آثار الكلور السّام قبل طرح الماء في المسطحات المائيّة.

2-1-1- المعالجة الثّانويّة

وهي تتضمن معالجة مياه الصّرف الصّحي حيوياً للتخلُّص من المواد العضويّة وتحويلها إلى كتل تترسّب في قاع أحواض التّرسيب، ويمكن استخدامها لاحقا كأسمدة . ويتم إزالة 85% أو أكثر من المواد العضويّة أثناء المعالجة الثّانويّة، بينما لا تزيد نسبة المواد العضويّة التي يتم التّخلّص منها في مرحلة المعالجة الأوليّة عن 50%، ويتم ذلك بعدة طرق منها:

- الحمأة المُنَشَطّة (Activated sludge): تعتمد هذه الطريقة على ضخ مياه الصّرف الصّحيّ إلى خزانات تهويّة حيث يتم تزويد البكتيريا الموجودة في مياه الصّرف الصّحيّ بالأكسجين لتنشيطها لتقوم باستهلاك المواد العضوية في المياه.

– مرشحات التقطير (Trickling filters) : تعتمد هذه الطريقة على تمرير مياه الصّرف الصّحيّ على سطح من الحجارة، والمواد الصّناعية التي تنمو عليها كائنات حيّة مثل البكتيريا التي تعمل على تحليل الملوثات، ويتم تزويد البكتيريا بالهواء اللازم لتنفسّها من خلال مرشحات خاصة[1].

وقد أطلقت الشركة العمومية الجزائرية الكبرى لاستغلال الموارد البترولية "سوناطراك" أولى الاختبارات لتشغيل واحدة من أكبر محطات تحلية مياه البحر التي تعول عليها الجزائر للمساهمة في القضاء على ظاهرة شح المياه.

وصرح ممثل الشركة الجزائرية أن: "مشروع محطة تحلية مياه البحر بالمرسى يعد أحد المشاريع الاستراتيجية والحيوية، الذي يهدف لوضع اللبنات الصلبة لتحقيق استراتيجية صناعية حقيقية خاصة بتحلية مياه البحر في الجزائر".

وتسعى الجزائر عبر هذه الخطوة لتوفير 12 ألف متر مكعب يوميا عن طريق استغلال هذه المحطة كمرحلة أولية، على أن يتم تطوير المحطة في المرحلة النهائية لتصل إلى 60 ألف متر مكعب.[2]

3– مشاريع ضخمة لآفاق 2027

وصلت درجات الحرارة في عدة دول عبر العالم بما فيها الجزائر معدلات قياسية خلال الصيف الماضي، تجاوزت حدود الخمسين درجة، مما تسبب في موجة جفاف حادة رافقها تراجع محسوس في مستوى المياه في السدود.

ويرى المهندس الجزائري محمد حماس، المسير في شركة "المياه الذكية" الجزائرية المتخصصة في تحلية وتصفية المياه أن المعالجة الذكية للمياه أصبحت ضرورة من ضروريات العصر.

وقال حماس لموقع سكاي نيوز عربية: "المياه اليوم هي أكبر تحدي للأمن القومي، وفي الندرة الكبيرة للمياه في العالم لا يوجد خيار آخر أمامنا سوى الوقاية والتوعية وترشيد الاستهلاك لمرافقة التكنولوجيا الحديثة التي تحاول معالجة وتحلية مياه البحر في ظل الاحتباس الحراري الذي أصبح ظاهرة عالمية تدق ناقوس الخطر على الكرة الأرضية."

وحسب الدراسات المناخية فإن السنوات القادمة من 2030 إلى 2050، ستشهد انخفاضا حادا في نسبة الأمطار الموسمية لتصل إلى ما دون الـ 30 بالمئة.

---

[1]- الإجرار, مراحل معالجة المياه, موضوع أكبر موقع عربي بالعالم, https://mawdoo3.com

[2]- محمد علاء، سوناطراك الجزائرية تطلق مشاريع لتحلية مياه البحر، عربية Sky news, https://www.skynewsarabia.com

هذا، ويندرج مشاريع التحلية ضمن المخطط الاستعجالي الذي سطرته الجزائر، لمواجهة شح المياه، وذلك عن طريق إنشاء عدة محطات تحلية مياه البحر، بقدرة إجمالية تتجاوز 300 ألف متر مكعب يوميا بحلول عام 2027. وذلك عبر تشييد عدة محطات، من أجل توفير طاقة إنتاجية بسعة 150 ألف متر مكعب، تضاف إلى 280 ألف متر مكعب يَوْمِيا التي تنتج على مستوى 222 بئرا[1].

وسيتم توسيع نطاق الاستثمار في محطات تحلية مياه البحر على مستوى 14 ولاية ساحلية، مثل وهران، مستغانم، سكيكدة، بجاية، وتيزي وزوو.

4- المياه بين التكنولوجيا والترشيد

يؤكد المراقبون أن أزمة شح المياه تحتاج إلى نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك، لدعم مشاريع تحلية مياه البحر . في هذا السياق، أوضح المهندس الجزائري المتخصص في تكنولوجيات معالجة المياه يازيد لعلام، أن برامج تحلية مياه البحر تندرج ضمن مخططات التنمية المستدامة التي يسعى العالم لتحقيقها بحلول عام 2030.

من جهته، أوضح المهندس الجزائري زكريا دردار من شركة "أمنهيد" أن عملية معالجة المياه تشمل عدة مستويات، حيث يكون المستوى الأولى خاص بالمنشآت التي تستعمل المياه في التصنيع. أما المستوى الثاني فيتعلق بمياه الشرب لمواجهة مشكلة الاحتباس الحراري، وذلك عن طريق تحلية مياه البحر أو الاستعانة بالحلول التي تقوم بإعادة تنقية المياه.[2]

وقال دردار لموقع سكاي نيوز عربية أن: "الجزائر تقوم بتطوير الحلول الخاصة بالمياه عن طريق المرافقة التقنية، ونحن ملزمون بخوض هذه المعركة بأحدث الأجهزة والتكنولوجيا العصرية". [3]

ويرى الخبراء أن ارتفاع درجات الحرارة كنتيجة مباشرة لتغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن المائي والغذائي مما سيؤثر على مستوى التنوع البيولوجي.

الفرع الثالث: إحصاء المسطحات المائية ومراقبتها

---

[1]- المرجع السابق

[2]- محمد علاء، سوناطراك الجزائرية تطلق مشاريع لتحلية مياه البحر، عربية Sky news, https://www.skynewsarabia.com

[3]- المرجع السابق

يعد مسح ومراقبة المسطحات المائية عملية مهمة لضمان بقائها صحية وقابلة للاستخدام لأغراض مختلفة مثل الشرب والزراعة ومصايد الأسماك والترفيه.

فيما يلي الخطوات المتبعة في مسح ومراقبة المسطحات المائية:

- تحديد المسطح المائي: تتمثل الخطوة الأولى في مراقبة المسطح المائي في تحديد المسطح المائي المعين المراد دراسته، مثل بحيرة أو نهر أو مياه جوفية؛

- تحديد فترة أخذ العينات: يجب تحديد فترة أخذ العينات بناء H على سبب إجراء المسح وحجم المسطح المائي والتغيرات المتوقعة في جودة المياه. على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى فاصل زمني لأخذ العينات يوميا لاختبار جودة مياه الشرب، في حين أن أخذ العينات كل أسبوعين أو شهريا قد يكون كافيا لمياه الترفيه؛

- اختيار مواقع أخذ العينات: يجب أن تكون مواقع أخذ العينات ممثلة لكامل المسطح المائي ويجب اختيارها بناء على الغرض من المسح. على سبيل المثال يجب أن تكون مواقع أخذ عينات مياه الشرب قريبة من مصادر التلوث المحتملة؛

- جمع العينات: يمكن جمع عينات المياه باستخدام طرق مختلفة، مثل زجاجات أخذ العينات أو المضخات أو أجهزة أخذ العينات الأوتوماتيكية، اعتمادا على موقع أخذ العينات والغرض من المسح؛

- تحليل العينات: يتم تحليل عينات المياه في المختبر لعوامل مختلفة مثل الأكسجين المذاب ودرجة الحموضة، ودرجة الحرارة، والعكارة، ومستويات المغذيات؛

- تفسير النتائج: يتم تفسير النتائج على أساس معايير جودة المياه المعمول بها والمبادئ التوجيهية. يساعد هذا في تحديد أي مشاكل أو مخاطر محتملة على جودة المياه وتحديد أولويات أنشطة الإدارة؛

- تنفيذ استراتيجيات الإدارة: يجب تنفيذ استراتيجيات الإدارة المناسبة مثل حماية مستجمعات المياه أو التحكم في الملوثات أو إعادة التأهيل البيئي بناءا على نتائج المسح للحفاظ على جودة المياه أو تحسينها.[1]

باتباع هذه الخطوات، يمكن مسح المسطحات المائية ومراقبتها بشكل صحيح لضمان استدامتها على المدى الطويل وفوائدها متعددة الاستخدامات.

[1]- محمد علاء، سوناطراك الجزائرية تطلق مشاريع لتحلية مياه البحر، عربية Sky news, https://www.skynewsarabia.com

المطلب الثالث: الصحة الوقائية

إن مكافحة الأمراض التي تنقلها المياه عنصر حاسم في تحسين الصحة العامة، حملات النظافة هي وسيلة فعالة لتعزيز ممارسة النظافة الشخصية التي يمكن أن تقلل من انتشار الأمراض التي تنقلها المياه . بالإضافة إلى ذلك، إن تطهير الصحة العامة إجراء أساسي لتطهير الأماكن العامة وتقليل انتشار الجراثيم.

يعد تطهير الصحة العامة جانبا مهما آخر لمكافحة الأمراض التي تنقلها المياه. يساعد التطهير على الحد من انتشار الجراثيم في الأماكن العامة مثل المستشفيات والمدارس ووسائل النقل العام. يمكن أن تشمل طرق التطهير استخدام موارد كيميائية مثل الكلور أو الأشعة فوق البنفسجية أو الأوزون.

الفرع الأول محاربة الامراض المتنقلة عبر المياه M.T.H

تعد مكافحة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الصحة العامة والوقاية من الأمراض التي تنقلها المياه.

وفيما يلي بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمكافحة الأمراض التي تنقلها المياه:

– معالجة المياه : إذ تساعد قبل الاستهلاك أو الاستخدام على إزالة مسببات الأمراض والملوثات الضارة.

وتشمل طرق العلاج الشائعة الترشيح، الكلور، والأشعة فوق البنفسجية.

– تطهير المياه المعالجة بالكلور أو الأوزون أو الأشعة فوق البنفسجية يمكن أن يقتل الكائنات الحية الدقيقة الضارة التي قد تكون موجودة في الماء. هذه الطرق تمنع انتشار الأمراض مثل الكوليرا والتيفوئيد والدوسنتاريا؛

– تحسين مرافق الصرف الصحي التخلص السليم من النفايات البشرية يساعد على منع انتشار الامراض مثل الاسهال والكوليرا والتهاب الكبد، تشجيع بناء المراحيض وتوفير الوصول الى المياه النظيفة لغسل اليدين هي تدابير بسيطة لكنها فعالة لتحسين الصرف الصحي؛

– تعزيز النظافة يمكن أن يساعد التثقيف والحملات في تقليل الوعي بانتشار الأمراض المنقولة بالمياه. يكمن أن تساعد تعزيز ممارسات النظافة الجيدة مثل غسل اليدين والتعامل السليم مع الطعام وتجنب التغوط في العراء في منع انتقال الأمراض؛

– حماية المصدر يمكن أن تساعد حماية مصادر المياه مثل المياه الجوفية والجداول والبحيرات من التلوث من خلال تنفيذ التخطيط السليم لاستخدام الأراضي وإدارة مستجمعات المياه والمراقبة في الوقاية من الأمراض؛

– المراقبة والاستجابة: يمكن أن تساعد المراقبة الفعالة والاستجابة في الوقت المناسب لتفشي الأمراض المنتقلة عن طريق المياه في منع انتشار الامراض. وهذا يشمل الإبلاغ الصحيح والتحقيق والاستجابة لتفشي الأمراض.

من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن تقليل حدوث الامراض المنقولة بالمياه، ويمكن تحسين الصحة العامة.

الفرع الثاني: حملات النظافة والتطهير

تعتبر حملات النظافة والصحة العامة وسيلة فعالة لتعزيز ممارسات النظافة الجيدة ومنع انتشار الأمراض. وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه الحملات:

– التعليم: يمكن استخدام المواد التعليمية مثل الملصقات والكتيبات ومقاطع الفيديو ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول ممارسات النظافة الجيدة، يجب أن تكون هذه المواد واضحة وموجزة ومتاحة للجميع بغض النظر عن مستوى معرفة القراءة والكتابة؛

– إشراك المجتمع: إشراك المجتمع في تطوير وتنفيذ حملات النظافة الشخصية يمكن أن يزيد من فعالية الحملة، يمكن أن يشمل ذلك اجتماعات المجتمع ومجموعات التركيز وبرامج التوعية المجتمعية؛

– الشراكة مع السلطات الصحية المحلية: يمكن للحكومات والمنظمات غير الحكومية والسلطات الصحية الأخرى أن تشارك في حملات النظافة لتوفير الدعم الفني والمالي واللوجستي؛

– الأحداث العامة: يمكن دمج حملات النظافة في الأحداث العامة مثل المعارض الصحية وعبر خطبة يوم الجمعة وكذلك عبر الاحداث الرياضية والحفلات الموسيقية للوصول إلى جمهور أكبر؛

– البرامج المدرسية: توفر المدارس فرصة مثالية لتعزيز ممارسات النظافة الجيدة للأطفال. ويمكن للمدارس تنظيم مسابقات متعلقة بالنظافة وتوزيع الملصقات وتثقيف الطلاب حول ممارسات النظافة؛

– تأييد المشاهير: يمكن استخدام الشخصيات المعروفة لتأييد حملات النظافة، والتي يمكن أن تعزز رؤية الحملة وتأثيرها.

في نهاية المطاف، تكون حملات النظافة والصحة العامة أكثر فاعلية عندما يتم تصميمها وفقا للسياق والثقافة واللغة المحلية. فمن خلال تعزيز ممارسات النظافة الجيدة من خلال هذه الحملات، يمكننا تقليل حدوث الأمراض وتحسين الصحة العامة.

المبحث الثاني: المتدخلون الآخرون

تشير التدخلات الحكومية في حماية البيئة إلى السياسات والبرامج واللوائح والإجراءات التي تنفذها الحكومات للتخفيف من الآثار البيئية السلبية وتعزيز التنمية المستدامة . هذه التدخلات ضرورية لأن المشاكل البيئية مثل تغير المناخ وإزالة الغابات والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي لها آثار عالمية، والإجراءات الفردية غير كافية لمعالجتها.

المطلب الأول: مديرية البيئة

مديرية البيئة إدارة أو وكالة حكومية مسؤولة عن إدارة وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها. ويمكن أن تختلف المسؤوليات المحددة لمديرية البيئة من بلد إلى آخر، ولكنها تشمل عادة مجالات مثل مكافحة التلوث، إدارة الموارد الطبيعية، وتخفيف تغير المناخ والتكيف معه، وإدارة النفايات، والمحافظ على التنوع البيولوجي.

عادة ما يرأس مديريةَ البيئة مفوض يعمل مع فريق من المهنيين مثل العلماء والمهندسين ومحللي السياسات ومدير البرامج التي تعالج التحديات البيئية ، حيث يعرف قانون حماية البيئة على أنه " مجموعة القواعد القانونية، ذات الطبيعة الفنية، التي تنظم نشاط الإنسان في علاقاته بالبيئة والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وتحديد ماهية البيئة وأنماط النشاط المحظور الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الفطري بين مكوناتها، والآثار القانونية المرتبة على مثل هذا النشاط". [1]

[1]– بن يكن عبد المجيد، "الحماية القانونية للبيئة وفقا للتشريع الجزائري"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** ، العدد الأول، المجلد الخامس، سنة 2021، ص.482.

قد تعمل المديرية أيضا مع الإدار ات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين للتنسيق والتعاون في القضايا البيئة. حيث تعتبر مديرية البيئة هيئة لامركزية تابعة لوزارة البيئة، تهتم بتنفيذ القرارات الخاصة بالبيئة والإقليم بالتعاون مع هيئات أخرى على المستوى المحلي تحت إشراف الولاية.

تشارك المديرية في عملية التنمية بحسب الأهداف الإستراتيجية المحددة في المخطط الوطني للبيئة والذي يهدف إلى تحقيق الخطط الوطنية لسياسة المحافظة على البيئة تحت إطار التنمية المستدامة.

لقد نظم المرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولايات [1] مديريات البيئة للولايات. وتضم هذه المديريات مصالحا ومكاتبل يسيرها مدير يعين بموجب مرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالبيئة.

ولقد نص قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئي في إطار التنمية المستدامة على إنشاء هيئة للإعلام البيئي تتولى جمع المعلومات البيئية ومعالجتها ، على الصعيدين الوطني والدولي، كما تتكفل بإعطاء المعلومات المتعلقة بحالة البيئة لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلبها منها[2]. وقد ترك الأمر للتنظيم لتحديد كيفية عمل هذه الهيئة وتشكيلها.

في إطار المخطط الخماسي الأخير (2009/2005)، استفادت مديرية البيئة من برنامج تنموي غني ومتنوع يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وإلى الحد من التأثيرات الغير مستحبة على البيئة.

ومن أجل اثراء معلوماتنا سنأخذ مديرية البيئة لولاية باتنة كمثال حي:

أنشئت مديرية البيئة لولاية باتنة – بعد أن كانت مفتشي ة – بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ 28 ماي 2007م المتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 7 رمضان 1416هـ الموافق لـ 27 جانفي 1996م وناص على إحداث مفتشيه البيئة في الولاية.

تضم هذه المديرية وفق الهيكل التنظيمي المقترح من طرف الوزارة أربع 4 مصالح، هي:
– مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية. وتضم مكتبين: مكتب حماية الحيوان والنبات؛ ومكتب المحافظة على الأنظمة البيئية.

[1]- بن يكن عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 482.
[2]- نفس المرجع، ص.483.

– مصلحة البيئة الحضرية والصناعية . و تتضمن مكتبين : مكتب ترقية نشاطات جمع النفايات المنزلية وما شابهها والجامدة واسترجاعها ومعالجتها؛ و مكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة وتثمينها.

– مصلحة التنظيم والتراخيص والتحسيس والإعلام والتربية البيئية. تتضمن ثلاثة 3 مكاتب: مكتب التنظيم والمنازعات؛ مكتب التراخيص؛ مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئية.

– مصلحة الإدارة والوسائل تضم مكتبين هما: مكتب تسيير المستخدمين ؛ ومكتب الميزانية والوسائل.

أما الهيكل التنظيمي الفعلي للمديرية فهو على النحو التالي:

– مدير البيئة؛

– الأمانة العامة؛

– المصلحة التقنية؛

– مكتب الضريبة البيئية؛

– مكتب المشاريع؛

– مكتب التجهيزات؛

– مكاتب المحاسبة؛

– مكتب تسيير المستخدمين؛

– مكاتب الإنشاءات المصنفة؛

مكتب الإعلام الآلي.

أما الإنجـازات الكبرى التي أنجزتها مديرية البيئة لولاية باتنة فكانت كالتالي:

– إنجاز مراكز الردم التقني لبلديات: باتنة، عين التوتة، بريكة؛

– إنجاز مفرغات مراقبة لبلديات: أريس، نقاوس، المعذر، مروانة، تيمقاد، رأس العيون؛

– اقتناء تجهيزات الاستغلال والجمع لمركز الردم التقني بباتنة؛

– إنجاز محطة المراقبة بباتنة؛

– دراسة إنجاز وتجهيز مركز الردم التقني بباتنة، بريكة، عين التوتة والمفرغة المراقبة بلويس، ومروانة.

– دراسة إنجاز وتجهيز دار البيئة؛

– دراسة إنجاز وتجهيز مديرية البيئة؛

- إنجاز المخطط التوجيهي لتسيير النفايات الصلبة الحضرية لبلديات: عين ياقوت، عزيل عبد القادر، بيطام، اشمول، واد الماء، أولاد فاضل، ثنية العابد، أمدوكال؛
- دراسة إنجاز وتجهيز 05 مفرغات مراقبة؛
- دراسة إنجاز للقضاء على المفرغات الفوضوية لـ 03 تجمعات؛
- دراسة إنجاز وتجهيز مركز الفرز على مستوى مركز الردم التقني بباتنة؛
- دراسة إنجاز وتجهيز مفرغة للنفايات الهامدة على مستوى مركز الردم التقني بباتنة؛[1]
- دراسة انجاز وتجهيز مفرغة للنفايات الاستشفائية بمركز الردم التقني بباتنة؛
- دراسة انجاز وتجهيز المركز الوطني للتكنولوجيات الأكثر نظافة؛
- اقتناء التجهيزات للاستغلال بمراكز الردم التقني لعين التوتة وبريكة؛
- تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي؛
- تكوين موظفي البلديات في تسيير النفايات؛
- دراسة المخطط الولائي لتسيير النفايات الخاصة بباتنة؛
- دراسة المخطط التوجيهي للنفايات الصلبة الحضرية؛
- القضاء على 03 مفرغات فوضوية بـ: أريس، تيمقاد، مروانة؛
- دراسة لإنجاز حظيرة حضرية بباتنة؛
- دراسة لإنجاز مركز للنفايات الهامدة بباتنة؛
- دراسة لإنجاز مفرزة للنفايات بباتنة.

أما نشاطات المديرية فأهمها:

- تدقيق ومراقبة المنشئات المصنفة؛
- التحسيس والإعلام والتربية البيئية؛
- تسيير النفايات.[2]

المطلب الثاني: مديرية السياحة

[1] -http://wilaya-batna.gov.dz 28/12/2022

[2] - خليفة، تركية، دور مديرية البيئة في حماية البيئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في شعبة علم الاجتماع تخصص علم اجتماع البيئة,2009-2010,ص.19.

مديرية السياحة هي وكالة حكومية مسؤولة عن الترويج للسياحة وتطويرها داخل منطقة أو بلد معين. تشمل المسؤوليات الرئيسية لمديرية السياحة وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات السياحية، وإدارة البنية التحتية والمرافق السياحية والترويج للأنشطة السياحية والمعالم السياحية، وتقديم المعلومات وخدمات الدعم للسياح.

تعمل مديرية السياحة بشكل وثيق مع الإدارات الحكومية الأخرى والشركات ذات الصلة بالسياحة لإنشاء ممارسات سياحية مستدامة تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي والبيئة والمجتمع.

بشكل عام، تسير مديرية السياحية بطريقة مسؤولة ومستدامة تعود بالنفع على السائحين والمجتمعات المحلية، مع الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للمنطقة أو البلد.

بمقتضى أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 10-257 المؤرخ في: 20 أكتوبر 2010 السالف الذكر فإن مديرية السياحة والصناعة التقليدية في الجزائر تضطلع بالمهام التالية:

- المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز لتنمية النشاطات السياحية؛
- متابعة تطابق النشاطات السياحية لمقاييس التسيير وقواعد ممارسة النشاطات السياحية؛
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لاسيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن؛
- توجيه ومتابعة، بالتنسيق مع الهيئات المعنية، مشاريع الاستثمار السياحي؛
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين المواقع السياحية؛
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة المحلية من خلال ترقية السياحة البيئية والسياحة الثقافية والتاريخية؛
- جمع وتحليل وتوزيع المعلومات والمعطيات الإحصائية حول النشاطات السياحية وإعداد بطاقات ووثائق تتعلق بالقدرات السياحية والحموية المحلية؛[1]
- تشجيع ظهور طلبات سياحية متنوعة وذات نوعية وكذا ترقية وتسويق المنتوجات السياحية المحلية؛
- دعم وتنمية نشاطات المتعاملين والهيئات والجمعيات المتدخلة في السياحة والحمامات المعدنية؛
- السهر على تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية؛

[1]- مديرية السياحة والصناعة التقليدية الجزائر، 12/01/2023 . dta.alger@mta.gov.dz

– ضمان تنفيذ ميزانية التسيير والتجهيز.[1]

في مجال الصناعة التقليدية:

– إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية؛

– المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية؛

– المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له؛

– السهر على تطبيق واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج ودارسة أنشطة الصناعة التقليدية؛

– المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية؛

– المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الجنوب والهضاب العليا؛

– المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية؛

– تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها؛

– المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية؛

– جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها؛

– تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها؛

– ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية؛

– إعداد الحصائل الثلاثية والسنوية لنشاط الصناعة التقليدية.[2]

المطلب الثالث: مديرية الصحة والسكان

مديرية الصحة والسكان هي جهاز حكومي مسؤول عن تخطيط وتنفيذ وتنسيق السياسات والبرامج الصحية والسكان في بلد معين. هدفها الرئيسي – باختلاف مسمياتها من دولة إلى أخرى – هو تحسين صحة السكان ورفاهم من خلال توفير الخدمات الصحية الأساسية،

[1] - المرجع السابق.

[2] - مديرية السياحة والصناعة التقليدية الجزائر، 12/01/2023 . dta.alger@mta.gov.dz

وتعزيز أنماط الحياة الصحية، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والإدارة السليمة للقضايا السكانية مثل تنظيم الآسرة وصحة الام والطفل، والصحة الإنجابية.

تعمل مديرية الصحة والسكان بشكل وثيق مع الوكالات الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمهنيين الصحيين والمنظمات المجتمعية لتحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين صحة السكان ورفهاهم. كما تتعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي للوصول الى الموارد الفنية والمالية لدعم برامجها.

حيث نصت المادة الثالث من المرسوم التنفيذي على ما يلي " يكلف وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات في مجال الصحة، على الخصوص بما يأتي:

اعداد الاستراتيجية والسياسة الوطنية وتنفيذها وتقييمها في مجال حماية الصحة وترقيتها.

تنظيم الوقاية وحفظ صحة السكان ومكافحة الامراض المتنقلة وغير المتنقلة.

المبادرة ببرامج نشاطات الصحة الخاصة بفئات المواطنين الهشة أو التي هي في وضع صعب

اعداد برامج الصحة الجوارية

السهر على مكافحة ادمان المخدرات والممارسات الإدمانية

اعداد واقتراح تنظيم المنظومة الوطنية للصحة، لا سيما اعداد الخريطة الصحية

تنظيم العلاج الطبي في هياكل الصحة

ضبط ممارسة مهن الصحة

اعداد السياسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية والتجهيزات الصحية المستعملة في الطب البشري

السهر على التموين بالمنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية والتجهيزات الصحية وعلى نوعيتها

السهر على الحماية الصحية في الأوساط الخاصة

الحث على الاعمال المرتبطة بالوقاية ومكافحة الامراض الوبائية والمتوطنة وغير المتنقلة واقتراح تدابير الكشف المرتبطة بها

المبادرة بتدابير مكافحة الاضرار والتلوث التي تؤثر في صحة السكان وتنفيذها "[1]

[1] - مرسوم تنفيذي رقم 11-379 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1432 الموافق 21 نوفمبر سنة 2011, يحدد صلاحيات وزير الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات.

بإضافة الى أن المادة الرابعة تضمنت ما يلي " يكلف وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، في مجال السكان، على الخصوص بما يأتي:

اعداد الاستراتيجية والسياسة الوطنية في مجال السكان وتنفيذها وتقييمها

تحديد الأولويات في مجال التحكم في النمو الديمغرافي والتخطط العائلي

القيام بالتحاليل وكل الدراسات الاستشرافية في مجال الديمغرافيا" [1]

مديرية الصحة والسكان هي عبارة عن مصالح غير ممركزة للدولة تحت وصاية وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ووالي الولاية، أنش ئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 261/97 المؤرخ في 1997/07/14 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مديريات الصحة والسكان الولائية وسيرها؛ وبموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1998/05/12 الذي يتضمن المخطط التنظيمي لمديرية الصحة والسكان في الولاية.

تتمثل بعض الوظائف الرئيسية لمديرية الصحة والسكان فيما يلي:

- وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الصحية والسكانية؛
- تقديم التوجيه والدعم الفني للمنشآت الصحية والمنظمات المجتمعية؛
- مراقبة وتقييم أداء المرافق والبرامج الصحية؛
- إجراء البحوث حول قضايا الصحة والسكان؛
- الدعوة الى زيارة الموارد المخصصة لبرامج الصحة والسكان؛
- حشد المجتمعات للمشاركة في الأنشطة الصحية والسكانية؛

وكمثال سنختص بدراسة مديرية الصحة والسكان لولاية سطيف.

الفرع الأول: تنظيم مديرية الصحة والسكان

تتكون مديرية الصحة والسكان لولاية سطيف من 06 مصالح و 18 مكتبا ، وهي:

1- مصلحة الموارد البشرية والشؤون القانونية، والتي تتكون من:

- مكتب المستخدمين؛
- مكتب التكوين؛
- مكتب الشؤون القانونية والمنازعات.[2]

[1] - مرسوم تنفيذي رقم 11-379 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1432 الموافق 21 نوفمبر سنة 2011, يحدد صلاحيات وزير الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات.

[2] - http://www.dsp-setif.dz 22/01/2023

2- مصلحة التخطيط والوسائل، والتي تشمل:

- مكتب الخريطة الصحية والإحصائيات
- مكتب الاستثمارات والصفقات
- مكتب الميزانية والمراقبة.

3- مصلحة الهياكل والمهن الصحية، والتي تضم:

- مكتب تنظيم الهياكل العمومية للصحة وتقييمها ؛
- مكتب القطاع الخاص؛
- مكتب الاستعجاليات والإسعافات.

4- مصلحة الوقاية، والتي تتكون من:

- مكتب البرامج الصحية
- مكتب الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة
- مكتب الحماية الصحية في الأوساط الصحية.

5- مصلحة السكان، وتشتمل على:

- مكتب الصحة التناسلية والتنظيم العائلي؛
- مكتب البرامج السكانية؛
- مكتب الإعلام والتربية والاتصال.

6- مصلحة النشاط الصحي والمنتوجات الصيدلانية، وتضم:

- مكتب ترقية العلاج القاعدي وطب الأمراض العقلية؛
- مكتب تنظيم المنتوجات الصيدلانية؛
- مكتب النشاط الصحي ومتابعة اللجان الطبية.[1]

الفرع الثاني: مهام مديرية الصحة والسكان

تسهر مديرية الصحة والسكان الولائية وتضع حيز التنفيذ كل التدابير التي من شأنها أن تؤطر النشاطات الخاصة بالصحة والسكان، وبهذه الصفة تكلف بما يلي:

- تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم في جميع المجالات المتصلة بأنشطة الصحة والسكان.

[1]- http://www.dsp-setif.dz 22/01/2023

تنشط وتنسق وتقوم تنفيذ البرامج الوطنية والمحلية للصحة، لاسيما في مجال الوقاية العامة وحماية الأمومة والطفولة والحماية الصحية في الأوساط الخاصة وكذلك في مجال التحكم في النمو الديموغرافي والتخطيط العائلي وترقية الصحية التناسلية؛

– تسهر على احترام السلم التسلسلي للعلاج، لا سيما بتطوير كل النشاطات التي تهدف إلى ترقية العلاج القاعدي؛

– تطور كل عمل يهدف إلى الوقاية من إدمان المخدرات ومكافحتها وخصوصا في اتجاه الشباب.

تسهر على التوزيع المتوازن للموارد البشرية والمادية والمالية دون المساس بالصلاحيات المخولة قانونا لرؤساء مؤسسات الصحة؛

– تشجع وتطور كل أنشطة الاتصال الاجتماعي لا سيما التربية الصحية بالاتصال مع الجمعيات الاجتماعية المهنية والشركاء الآخرين المعنيين؛

– تسهر على وضع جهاز يختص بجمع المعلومات الصحية والوبائية والديموغرافية واستغلالها وتحليلها وتبليغها؛

– تنشط الهياكل الصحية وتنسقها وتقومها؛

– تسهر على وضع الإجراءات المتعلقة بحفظ المنشآت وتجهيزات الصحة وصيانتها حيز التنفيذ؛

– تتولى تأطير هياكل الصحة ومؤسساتها العمومية والخاصة وتفتيشها؛

– تعد ترخيصات المتعلقة بممارسة المهن الصحية وضمان مراقبتها؛

– تعد المخططات الاستعجالية بالاتصال مع السلطات المعنية والمشاركة في تنظيم الإسعافات وتنسيقها في حالة حدوث كوارث مهما كانت طبيعتها؛

– تدرس برامج الاستثمار وتتابعها في إطار التنظيمات والإجراءات المعمول بها؛

– تتابع وتقوم تنفيذ البرامج المقررة في ميد[1]ان التكوين وتحسين مستوى مستخدمي الصحة وتقويمها؛

– تشرف وتسهر على السير الحسن للمسابقات والامتحانات المهنية والمستجدات.[2]

[2] -https://www.dsp-stif-dz/index.php, 08/01/2023.

المطلب الرابع: مديرية التعمير والبناء

لا يوجد تعريف عالمي لمديرية التعمير (التشييد) والبناء لأنها قد تختلف حسب الدولة أو المنطقة. ومع ذلك بشكل عام هي هيئة حكومية مسؤولة عن الاشراف على أنشطة التشييد والبناء وتنظيمها لضمان الامتثال لأنظمة السلامة وقواعد البناء والمعايير.

قد تكون مديرية التعمير والبناء مسؤولة أيضا عن اصدار تصاريح البناء وإجراء عمليات التفتيش وإنفاذ القوانين وأنظمة البناء . قد تعمل بالشراكة مع الوكالات الحكومية الأخرى بما في ذلك الوكالات البيئية وإدارات التخطيط، وسلطات الصحة والسلامة وإدارات مكافحة الحرائق لضمان استيفاء المباني لمعايير وأنظمة السلامة المطلوبة.

تعتبر هذه المديرية ضرورية لضمان سلامة وجودة مشاريع البناء، وحماية الصحة العامة والسلامة والتأكد من أن الإنشاءات والتجديدات المستمر ة لقوانين ومعايير البناء تعكس التقنيات الجديدة وأفضل الممارسات في صناعة البناء.

أنشئت مديرية التعمير والبناء بالصيغة الجديدة تطبيقا للمرسوم التنفيذي 97/98 المؤرخ في ماي 1998 وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 أبريل 1998 والمحدد لعدد المديريات التابعة لوزارة السكن على المستوى الولائي . وقد تم تحديد المهام المنوطة للمديريات الولائية التابعة للوزارة كما تم ضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها على النحو الآتي:

الفرع الأول: مهام مديرية التعمير

تتولى مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء مهمة تنفيذ السياسة المتعلقة بالتعمير والهندسة المعمارية والبناء على المستوى المحلي. وتكلف، بهذه الصفة، بما يأتي:

1- في مجال التعمير

تتمثل صلاحياتها في هذا المجال فيما يلي:

- تنفيذ أدوات التهيئة والتعمير، ومراقبتها ومتابعتها، بالتنسيق مع الهيئات المعنية؛
- المحافظة على المواقع والمناطق ذات الطابع الخاص؛
- السهر على احترام القواعد في مجال التعمير؛
- تنظيم تدخلات إعادة تنشيط الأنسجة الحضرية الموجودة؛
- برمجة وضمان توفر ا لعقار ا لقابل للتعمير على المدى ا لقريب والمتوسط والبعيد؛

– دراسة طلبات عقود التعمير وإبداء الآراء التقنية الضرورية لإعداد مختلف المستندات المتعلقة بها. [1]

تعنى بمباشرة هذه المهام – ضمن مديرية التعمير والبناء – مصلحةَ التعمير، والتي تشمل المكاتب التالية:

– مكتب آليات التعمير؛

– مكتب الترقية العقارية والتهيئة؛

– مكتب شهادات التعمير والمراقبة؛

– مكتب الهندسة المعمارية.

أما في مجال الهندسة المعمارية فتمارس المديرية المهام التالية:

– التأكد من تطبيق ا لوثائق ا لتقنية والتنظيمية ومقاييس ا لبناء المعمول بها ؛

– إحصاء قدرات إنتاج المحاجر وتحديد مواقع المواد المستعملة في البناء؛

– المبادرة بكل نشاط يتعلق بالبحث ويهدف إلى ترقية وتمويل أنظمة البناء ومواد البناء؛

– السهر على رقابة التنظيم في مجال البناء

تعنى بمباشرة هذه المهام – ضمن مديرية التعمير والبناء – مصلحةُ البناء، والتي تشمل المكاتب التالية:

– مكتب الدراسات ومقاييس البناء؛

– مكتب التنظيم التقني ونوعية البناء؛

– مكتب أنماط مواد البناء.

الفرع الثاني: تنظيم مديرية التعمير والبناء

تضم مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء أربع (04) مصالح:

1– مصلحة التعمير والتهيئة الحضرية؛

2– مصلحة الهندسة المعمارية والبناء؛

3– مصلحة متابعة الصفقات العمومية؛

4– مصلحة الإدارة والوسائل. [2]

[1] -https://wilaya-batna.gov.dz, 08/01/2023.

[2] - https://wilaya-batna.gov.dz, op.cit, 08/01/2023.

تضم كل مصلحة أربعة (4) مكاتب على الأكثر وذلك حسب أهمية المهام الموكلة فمثلا مصلحة الإدارة والوسائل تشمل المكاتب التالية: مكتب تسيير المستخدمين ؛ مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل العامة؛ ومكتب الشؤون القانوني.

المطلب الخامس: المجتمع المدني

يستوعب المجتمع المدني الأفراد والمنظمات الذين يعملون معا لتعزيز الصالح العام وتعزيز المصالح العامة. وه و يشمل المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الخيرية، النقابات العمالية، الجماعات الاجتماعية والدينية، والمعاهد الأكاديمية والبحثية، وغيرها من الجمعيات غير الربحية أو التطوعية المنفصلة عن الحكومة وكذا القطاع الخاص.

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا حاسما في تعزيز الحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والتنمية المستدامة من خلال إشراك المواطنين في العمل الجماعي والدعوة إلى النقاش العام.

الفرع الأول: ماهية المجتمع المدني

يعرفه ميرسكي MIRSKY فيشير إلى أن المجتمع المدني هو "ذلك المجال الذي يخلو من الاستعمال الفردي للسلطة والهيمنة السلطوية الفوضوية . إنه ذلك الفضاء الذي في إطاره يتفاعل الرجال والنساء في سلسلة كلية متنامية من العلاقات والروابط والمؤسسات المدنية والدينية والاقتصادية والثقافية العامة " [1]

يعرف والزر Walzer المجتمع المدني بوصفه "ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي في إطاره يكون البشر شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي وكونيته، سواء كان جماعة أو نقابة أو قبيلة أو رابطة أو دين أو أخوة أو ذكورة أو أنوثة. إنه ذلك المجال والإطار الذي يجتمع الافراد من أجل تحقيق هدف واحد سام، ألا وهو حب الاجتماع الانساني."[2]

[1]- Yehu dah Mirsky, Democratic politics, "Democratic culture, orbits"، **A journal of world affairs**, vol 37 , N 04, Fall 1993 ,p571.

[2]- Michael Walzer: « the civil society argument, The good life », **News stateman and society**, Vol 2, oct1989, p.28.

ومنه، يتمثل دور المجتمع المدني في العمل كوسيط بين الدولة والمواطنين، حيث أنه يلعب دورا حاسما في المجتمع وذلك من خلال ضمان أن تكون الحكومة مسؤولة ومستجيبة لاحتياجات الناس، كما يساعد المجتمع المدني على تعزيز الشفافية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

1 -شروط تكوين المجتمع المدني

من أهم خصائص مؤسسات المجتمع المدني ما يلي:

- حرية تكوين الجمعيات: يجب أن تكون للأفراد حرية التجمع لتشكيل جمعيات ومنظمات دون خوف من المضايقة أو الاضطهاد؛
- حرية التعبير: تحتاج منظمات المجتمع المدني الى حرية التعبير عن آرائها دون خوف من الرقابة أو الانتقام؛
- الوصول الى الموارد: تحتاج منظمات المجتمع المدني الوصول إلى الموارد، بما في ذلك الموارد المالية، للقيام بأنشطتها؛
- بيئة قانونية داعمة: يجب أن تدعم البيئة القانونية تشكيل وتشغيل منظمات المجتمع المدني، دون وضع قيود غير ضرورية على أنشطتها؛
- ثقافة المشاركة: الثقافة التي تشجع على المشاركة والانخراط والنشاط ضروري لتشكيل واستدامة منظمات المجتمع المدني.
- عدم التمييز : إن جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مدعوون ومخولون بالمشاركة في الحياة العامة دون أي نوع من التمييز .[1]

عندما تتوفر هذه الظروف، يمكن للمجتمع المدني أن يعمل بفعالية ويقدم مساهمة مهمة في المجتمع.

الفرع الثاني: الإعلام البيئي والصحافة البيئية

الاعلام البيئي هو ذلك النشاط الذي يتمثل في توفير المعلومات والتوعية حول القضايا البيئية وتحليلها وتقديمها للجمهور، وذلك بهدف تشجيع المواطنين والحكومات والمؤسسات على اتخاذ قرارات وإجراءات تساهم في الحفاظ على البيئة والحد من تدهورها.

[1]- زيد رعد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، دليل عملي للمجتمع المدني الحيز المتاح للمجتمع المدني الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، ص7.

يشمل هذا النوع من الإعلام الصحافة البيئة والبرامج التلفزيونية والإذاعية والمواقع الالكترونية والمنشورات المتعلقة بالقضايا البيئة.

يشير مصطلح الإعلام البيئي أو الإعلام المساند لقضايا البيئة إلى الفعاليات والأدوار التي يمكن أن يؤديها الإعلام في مجال الحفاظ على البيئة من حيث إحداث تغيرات لازمة وضرورية في المفاهيم والقيم المرتبطة بالسلوك البيئي من خلال زيادة الوعي البيئي لدى الجمهور بقضايا ومشكلات البيئة لإكسابه المهارات والسلوكيات التي تساعده على أداء دوره في الحفاظ على البيئة.

لقد تعددت تعريفات الإعلام البيئي، نذكر أهمها:

– هو إعلام لا يعبر عن وجه ة نظر الكاتب أو المرسل؛ بقدر ما يعبر عن أهمية القضايا البيئية وأبعادها وخطورتها. وهو إعلام ذو تعبير موضوعي بحيث يقوم بطرح الحقائق البيئية بين الجماهير.

– وعرف أيضا: بأنه استخدام كافة وسائل الإعلام المختلفة لتوعية الأفراد وتزويدهم بكافة المعلومات التي من شأنها المساهمة في المحافظة على سالمة المحيط البيئي الذي يعيش فيه.

يمكن للإعلام المطبوع أن ينمي الوعي بقضايا التلوث الصناعي والحد منها على النحو الآتي:

أ– الدور التنويري والتثقيفي بزيادة الوعي البيئي على كافة المستويات" الأفراد، الحكومة صانع القرار، أصحاب الصناعات" ويختلف هنا إطار عمل الصحافة وأسلوب المعالجة للقضية باختلاف الفئة التي توجه إليها الرسالة الإعلامية البيئية؛

ب– الدور الرقابي من خلال دق ناقوس الخطر عند رصد أي مشكلة بيئية.

ج– الدور التعبوي من خلال تعريف الجماهير بحقوقهم وواجباتهم تجاه البيئة والدعوة للحفاظ عليه.

د–العمل على كسب أصدقاء للبيئة والتنمية وتسليط الضوء على الإيجابيات والجهود المبذولة لحماي البيئة.[1]

1– دور الصحافة في التوعية البيئية

[1]- مجلة شمس، يوم 2023/04/22 على الساعة 8:44 , https://www.starshams.com

تقوم وسائل الإعلام بأدوار ووظائف اتصالية رئيسة في المجتمعات الحديثة، وأصبحت تشارك في صياغة وعي الأفراد والجماعات . كما تعد الصحافة من وسائل الإعلام المهمة تتلخص مهمتها في تنبيه الجمهور للأحداث، وتقدم المعلومات بالكلمة المكتوبة والصور المعبرة.

الصحافة البيئية هي تغطية للأخبار والأحداث المتعلقة بالقضايا البيئية والمحافظة على البيئة. يتضمن ذلك الأخبار والتقارير والمقابلات والمقالات التي تركز على المشاكل البيئة الحالية والتحديات التي تواجه المجتمع والحكومات والشركات في هذا المجال.

تهدف الصحافة البيئية إلى توعية الجمهور بأهمية البيئة والاهتمام بها وتشجيع المجتمع والحكومات على اتخاذ إجراءات لحمايتها والتصدي لأي تهديد لها. ذلك، لأن القضايا الإعلامية البيئية تشمل التغطية الخاصة بالتلوث والتغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي والطاقة المتجددة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

تلعب الصحافة البيئية دورا مهما في التثقيف البيئي للمجتمع على مستوى فئاته على اختلاف أعمارهم. فبواسطتها يتم التعرف على كثير من المفاهيم والعناصر البيئية، كما تثقف المواطن بحقوقه القانونية التي كفلها القانون وواجباته نحو الحفاظ على بيئته والتزامه بحمايتها وتنمية مواردها وترسيخ أسس التنمية المستديمة.

فهدف الإعلام البيئي هو التصدي لمشاكل من هذا النوع، وظيفته أن يكون ضمير المجتمع بأجياله المتعاقبة، فيقرع ناقوس الخطر لأفراد والجماعات والحكومات من أجل الحفاظ على البيئة وإقامة التوازن بين البيئة والتنمية، للوصول الى نهج صحيح من التنمية المتكاملة القابلة للاستمرار، التي تضع في اعتبارها حاجات المستقبل ولا تحصر اهتمامها في المعالجات الظرفية. [1]

الفرع الثالث: دور المنظمات الأممية في حماية البيئة

تعرَّف المنظمات الدولية بأنها تجمع إرادي لعدد من أشخاص القانون الدولي متجسد في شكل هيئة دائمة يتم إنشاؤها بموجب اتفاق دولي ويتمتع بإرادة ذاتية، ومزود بنظام قانوني متميز، وبأجهزة مستقلة تمارس من خلالها المنظمة نشاطها لتحقيق الهدف المشترك الذي من أجله تم إنشاؤها.

[1]- الإعلام العربي والبيئة، تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، برامج الأمم المتحدة للبيئة، ص 51.

تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في مجال البيئة حيث تقوم بأنشطة متعددة من أجل تحقيق هذا الغرض . وتملك هذه المنظمات العديد من وسائل الدعوة والإشراف وإعداد الاتفاقيات الدولية، وإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة، وتبادل البرامج وإصدار التوصيات والقرارات واللوائح وتشكيل اللجان والهيئات اللازمة لحماية البيئة.

كما قامت منظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات المتخصصة بدور فعال في تطوير القانون الدولي للبيئة بغرض الحد من المشاكل التي تعترض حماية البيئة.

1- دور المنظمات المتخصصة في حماية البيئة

أدَّت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بوصفها منظمات دولية متخصصة دورا كبيرا في السعي من أجل إيجاد آليات دولية للحفاظ على البيئة وحمايتها، ومن أبرز هذه المنظَّمات:

أ ـ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)

من ضمن اهتمامات هذه المنظَّمة حماية البيئة، وهذا من خلال رفع مستوى المعيشة والتغذية لسكان العالم، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية، وذلك بالحرص على احترام المعايير والمستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة والأغذية من التلوث بواسطة بقايا المبيدات الزراعية، أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها. وانطلاقا من هذا قرر مجلس المنظمة في سنة 1982 بأن الأنشطة التي تقوم بها للمحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الطبيعية للزراعة، والغابات والأسماك ذات علاقة وثيقة بالبيئة البشرية . لذلك أبرمت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات متعددة، منها التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة والمؤسسات، سواءا على المستوى الدولي أو الوطني.

وفي إطار حماية التنوع البيولوجي، فقد أخذت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على عاتقها كذلك مهمة حمايته، ويظهر ذلك في اعتماد المنظمة في دورتها السابعة والعشرين (27) في نوفمبر 1993 المدونة الدولية للسلوك حول جمع المادة الوراثية واستخدامها المستدام وتلافي أو منع تآكل المادة الوراثية، وحماية مصالح الجهات المتبرعة والجامعة للمادة الوراثية النباتية. حيث تنص المادة الثالثة من الفصل الثالث على أن "الدولة لها حقوق سيادية على الموارد الوراثية النباتية في كامل إقليمها، وترتكز على مبدأ الحفاظ

وتواصل توافر هذه المواد الذي يُعتبر الاهتمام المشترك للبشرية، ولا يجوز أن تستخدم الموارد النباتية الوراثية على نحو غير ملائم."[1]

وفي مجال حماية البيئة البحرية، تبنى مؤتمر المنظمة في 1995/10/31 مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، التي تهدف إلى إرساء مبادئ الصيد الرشيد مع مراعاة الجوانب الإيكولوجية الإحيائية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وقواعد القانون الدولي. ومن أهداف هذه المدونة إرساء مبادئ ومعايير لإعداد وتنفيذ سياسات وطنية لصيانة الموارد السمكية ومصائد الأسماك وإدارتها وتنميتها، وأن تشجع حماية الموارد المائية الحية وبيئتها المائية والمناطق الساحلية، إضافة إلى وضع معايير سلوك لجميع المشتغلين بقطاع مصائد الأسماك.

وفي نفس السياق عقدت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمرا خصص لبحث إسهام مصائد الأسماك في الأمن الغذائي في مدينة كيوتو (اليابان) سنة 1995. وتناول هذا المؤتمر سبل الإدارة السليمة لمصائد الأسماك والتربية الصحيحة للأحياء المائية . وناقش مؤتمر ريكيافيك للصيد الرشيد في النظم الإيكولوجية البحرية بأيسلندا خلال الفترة من 01 إلى 04 أكتوبر 2001 عدة محاور، أهمها التزامات حماية النظم الإيكولوجية البحرية بموجب الاتفاقيات الدولية والصكوك القانونية الأخرى، وإدراج اعتبارات النظم الإيكولوجية في إدارة المصائد، ومنظور حماية البيئة بشأن المصائد الرشيدة، تأثير الصيد على الأنواع والتنوع الوراثي .... [2]

كما ساهمت المنظمة سنة 1991 في التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية المستديمة . وشاركت في العديد من مجموعات العمل المعنية بالتلوث البيولوجي والمحيطات والغابات والأرض والزراعة، كما شاركت في الصياغة المقترحة للإعلان الصادر عن قمة الأرض "أجندة القرن الواحد والعشرين"، وشاركت نفس المنظمة في انعقاد المؤتمر العالمي السادس للغابات في باريس سنة 1991، حيث تمت دراسة أسباب التصحر ومنها قطع الغابات.

وينحصر دور هذه المنظمة في إطار تطوير القانون الدولي للبيئة، في أربع مجالات هي: جمع ونشر المعلومات التشريعية، الدراسات القانونية بشأن المجالات الخطرة للغذاء والزراعة والبيئة، تقديم المساعدات الغنية للدول الأعضاء . وأخيرا فقد قامت المنظمة بإعداد

[1]- نادية ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، د ط، دار الحامد، عمان, 2010, ص 194,195.
[2]- المرجع السابق، ص 196.

الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالبيئة، مثل اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث سنة 1976، إلى جانب العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بالأسماك وحماية الزراعة ومحاربة الفقر.[1]

ب ـ المنظمة العالمية للصحة

تعتبر منظمة الصحة العالمية وكالة حكومية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بموجب اتفاق التعاون والتنسيق المقرر من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة للصحة وفقا للشروط الواردة في المادتين 57 و63 من ميثاق الأمم المتحدة. وتتمتع المنظمة بالشخصية القانونية الدولية التي تخول لها الحق في الدخول مع الأشخاص الدولية الأخرى في اتفاقيات تعاون.

تقوم منظمة الصحة العالمية بضمان التعاون فيما بين الدول في مجال مكافحة الأمراض الوبائية، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تعرف الحدود . الأمر الذي يتطلب تضافر جهود دولية . وتقوم كذلك بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء، ووضع المعايير التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

ومن ذلك ما نشرته المنظمة حول حماية الصحة من تغير المناخ بقول ممثلها أنه: "حتما يؤثر تغير المناخ على المتطلبات الأساسية التي تحافظ على الصحة البشرية، من هواء نظيف وماء وغذاء مناسب وكافي، حيث يتوفى كل سنة ما يقدر بـ 12 مليون شخص نتيجة تلوث الهواء الحضري، وحوالي 22 مليون شخص بسبب الإسهال الذي يكون نتيجة النقص في الحصول على إمدادات المياه النقية، وتصريف المياه القذرة وحوالي 3,5 مليون شخص من سوء التغذية وإلى ما يقارب 60.000 شخص نتيجة حالات الكوارث الطبيعية، كما أن تغير المناخ من أهم الأسباب للوفاة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة أو هطول الأمطار، والتي تؤدي إلى أمراض الكوليرا والإسهال والملاريا وغيرها من الأمراض..." [2]

وينحصر دور منظمة الصحة العالمية في تولي القيادة بشأن المسائل الحاسمة للصحة، والدخول في الشراكات التي تقتضي القيام بأعمال مشتركة، تصميم برنامج البحوث، و تحفيز

[1]- سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المؤسسة الدولية عن الضرر البيئي، د ط، دار ومؤسسة رسلان، شوريا دمشق , 2016, ص 369.

[2]- بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام معمق, 2019/2019 , ص52.

توليد وترجمة ونشر المعارف المقيدة، وضع القواعد والمعايير وتعزيز رصدها وتنفيذها، توضيح السياسات الأخلاقية المسندة بالبيانات، رصد وتقييم الوضع الصحي.

وقد أدرجت منظمة الصحة العالمية ضمن أهداف برنامجها المعروف باسم " البرنامج العام السادس للعمل " 1978-1983 (Sixth General Programme Of Work) مسألة تطوير برامج الصحة البيئية لتحقيق أربعة أهداف رئيسية في مقدمتها:

- تقديم المعلومات حول العلاقة بين الملوثات البيئية وصحة الإنسان؛
- العمل على وضع مبادئ توجيهية، لوضع الحد الفاصل بين المؤثرات الملوثة تتلاءم مع المعايير الصحية، وبيان الملوثات الجديدة من الصناعة أو الزراعة أو غيرها؛
- إعداد البيانات بشأن تأثير تلك الملوثات على الصحة والبيئة؛
- الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة.[1]

أما برنامج العام الحادي عشر للعمل (2006-2015) فيتضمن في جدول أعماله سبعة 07 أهداف هي:

- الاستثمار في الصحة من أجل الحد من الفقر، باعتبار أن الفقر هو السبب الرئيسي لاسيما في وفاة الأطفال والأمهات وسبب الإصابة بالأمراض وسوء التغذية؛
- بناء الأمن الصحي الفردي والعالمي، حيث تزايدت الكوارث الطبيعية والنزاعات والأوبئة، ومساعد على انتشار الأمراض التجارة الخارجية للسلع، وكذلك سفر الأشخاص بين الدول؛
- تعزيز الاهتمام العالمي والمساواة بين الجنسين، الصحة كحق من حقوق الإنسان؛
- معالجة محددات الصحة، ومن هذه المحددات : الدخل الفردي والقومي، دور الجنسين، التعليم، العرق، شروط الحياة، العمل البيئي، وفرة الغذاء والماء إضافة إلى محددات سياسية واقتصادية؛
- تعزيز النظم الصحية، والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية؛
- تسخير المعرفة، العلوم والتكنولوجيا؛
- تعزير الحكم القيادة والمساءلة، إذ يجدر بالسلطات الوطنية أن تكون الصحة لديها من أهم المواضيع والمسائل. وعلى وزارة الصحة أن تظهر القيادة في تعزيز الحوار بشأن السياسات في مختلف القطاعات . كما تساعد منظمة الصحة العالمية الدول في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برنامج مكافحة التلوث وتقييم فعاليتها . وبذلك يعد دور هذه

[1]- المرجع السابق ص 53.

المنظمة هاما في تطوير المعايير الدولية المقبولة للحد من الملوثات الكيمائية وغيرها، وحماية البيئة البشرية بوجه عام. [1]

ج ـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 29 يونيو عام 1957 في فيينا، استجابة للمخاوف والتوقعات الناجمة عن اكتشاف الطاقة النووية، والجدل في توجيه هذه التكنولوجيا للاستخدام كسلاح بدلا من اعتبارها أداة مفيدة وعملية . ومن أمثلة استخدام هذه الطاقة بصورة عدائية، القنبلة النووية الأمريكية ضد اليابان في أ وت 1945 وكذا التجارب النووية الفرنسية في جنوب الجزائر وقاع المحيط الهادي، والتي خلفت آثارا مدمرة للبيئة لا تزال تبعاتها غير محصورة إلى يومنا هذا.

وتهتم هذه الوكالة بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، ووضع مستويات ومعايير دولية للحماية من الإشعاع . حيث تنص المادة الثالثة من نظامها الأساسي في فقرتها السادسة على وضع الموافقة على مستويات الأمان لحماية الصحة، والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والممتلكات. وتعمل هذه المنظمة على تقييد الدول بمعايير السلامة وتطبيقها على العمليات والأنشطة التي تقوم بها بواسطة اتفاقيات ثنائية أو جماعية . وبموجب المادة الثالثة من نظامها الأساسي فإنه يحق للوكالة متابعة ومراقبة مدى تقيد الدول بإجراءات السلامة الواجب إتباعها للوقاية من الإشعاع عند استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية . ويقع على الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الذرية الإبلاغ دون تأخير عن الحوادث الرئيسية التي تقوم الوكالة بتقديم المساعدات اللازمة في حالات الطوارئ لحماية الإنسان والبيئة من الإشعاع الذري . وبذلك فإن وكالة الطاقة الذرية تعمل من خلال استحداث معايير مختلفة للسلامة فيما يتعلق بالأنشطة أو بالمنشآت النووية، والحرص على تطبيق هذه المعايير للمحافظة على البيئة والإنسان والإسهام في زيادة أمن هذه الأنشطة أو المنشآت، وبالتالي الوقاية من أخطار النتائج الضارة أو الحد منها سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

الفرع الرابع: المنظمات التي تعمل في مجال حماية البيئة في الجزائر

يوجد العديد من المنظمات التي تعمل وتهتم بمجال حماية البيئة في الجزائر ، ومن بينها:

[1]- عكوم عادل، حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، العدد 14, جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص74.

- جمعية الحماية والتنمية للبيئة والثقافة؛
- جمعية التنمية المستدامة لواحات أوارة؛
- الجمعية الوطنية لحماية الطبيعة والبيئة؛
- منظمة " أصدقاء البيئة"؛
- الجمعية الجزائرية لحماية الحياة الفطرية والبيئة.

تعمل هذه المنظمات على توعية المجتمع والحكومة حول أهمية البيئة والمحافظة عليها، وتنظم حملات ومبادرات لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعمل على إيجاد حلول لمشاكل البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة.

ملخص

يعد الاهتمام بمجالات حماية البيئة شأنا ذي أهمية كبيرة للبلدية، إذ يتعلق الأمر بالحفاظ على جودة الحياة والصحة العامة للمواطنين والحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية والتي تشكل دعائما أساسية للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال الحفاظ على البيئة، فإن الضرر الذي تتعرض له بات يزداد بشكل مستمر بسبب التلوث والتغير المناخي وغيرها من العوامل الضارة، مما يعني أن هناك حاجة مستمرة لتحسين السياسات والممارسات البيئية.

وتكمن أهمية اهتمام البلدية بمجالات حماية البيئة في تحقيق الأهداف التالية:

- التأثير الإيجابي على صحة المواطنين وجودة حياتهم؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها لتحقيق التنمية المتوازنة؛
- تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛
- تعظيم الاستفادة من الموارد البيئية المحلية وتشجيع الاستثمار المستدام؛
- تعزيز الوعي بالأهمية الضرورية للحفاظ على البيئة والحفاظ على الثروة الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك كله، فإن العناية بالبيئة يمكن أن تؤدي إلى توفير العديد من الفرص الصناعية والاقتصادية التي من شأنها دعم التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي المحلي.

وعليه، يجب على البلدية أن تتكيف مع التغيرات المستجدة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة في المستقبل.

الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية مستغانم

تمهيد

يشير مفهوم المدينة عموما إلى الفكرة أو الخطة الشاملة لتنمية المدينة ونموها. وهي تشمل عواملا مختلفة مثل البنية التحتية، والنقل والتنمية الاقتصادية والمناطق السكنية والتجارية، والخدمات العامة والاستدامة البيئية. يهدف المفهوم إلى ضمان تنمية متوازنة ومستدامة للمدينة وتوفير نوعية حياة عالية لسكانها.

المدينة هي عبارة تصميمات مبنية على أسس رياضية، هندسية، فلسفية أيديولوجية ورمزية. والتي تعبر عن تطور الفن المعماري الذي يبرز الجماليات التي تجذب الناس،

والمهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكام. والأهم من ذلك تاريخ شعوب وأقوام بأكملها تعاقبت على عمارتها. لكل جيل منها ثقافته وطريقته في تنظيمها، تجهيزها، تهيئتها، وتنميتها.

المبحث الأول تقديم عام حول مدينة مستغانم

مستغانم مدينة ساحلية جميلة تشتهر بثقافتها الغنية وأجوائها النابضة بالحياة والهندسة المعمارية ذات الطابع الفني، وبشواطئها والمواقع التاريخية الرائعة، فهي وجهة شهيرة للسكان المحليين والسياح على حد سواء.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن مدينة مستغانم

تزخر المدينة بالعديد من المواقع التاريخية وببعدها التاريخي الممتد إلى العصر الفينيقي وشتى الحضارات التي عرفتها على مر القرون، بما في ذلك الرومان والوندال والعرب.

الفرع الأول: تاريخ مدينة مستغانم

بالعودة إلى البحث الذي أجراه بعض المؤرخين والجغرافيين، نستنتج أنه لم يتمكن أي منهم من تحديد أصل الكلمة أو المعنى الدقيق لكلمة مستغانم. من جهة ثانية نلاحظ العديد من التأويلات التي اقترحها السكان المحليون لتسمية هذه المدينة. نذكر منها ما يلي:

- مشتى، أي محطة تربية الأغنام؛
- مرسى غانم، بمعنى ميناء الغنائم؛
- مسك الغنائم، أي وفرة القطيع؛

في حين ذهب بعض مؤرخي العصور القديمة إلى أن أصل كلمة مستغانم هو MURUSTAGA أي الميناء الروماني.

تأسست المدينة في القرون الوسطى. ويرجع البعض الآخر تأسيسها للمرابطين الذين كانوا أمراءا في القرن 11م. وفي حدود عام 1802م عمل يوسف بن تاشفين مؤسس دولة المرابطين على إقامة برج شمال المدينة حاليا. أما فيما يخص المسجد الكبير لمستغانم فيرجع تأسيسه إلى السلطان أبو الحسن علي بن أبي السعيد سنة 1341م.

بدأت عملية الاستيطان من طرف الإسبان في المغرب وشرقه عام 1505م. وهو التاريخ الذي احتل فيه المرسى الكبير من طرف الكردينال كزيمنس XEMENS في عهد حكم ملوك الكاثوليك، حيث بات ملوك تلمسان وتونس الذين أنهكتهم الحروب والصراعات الداخلية غير قادرين على مواجهة التحدي الاسباني. وفي عام 1511م وقعت مستغانم معاهدة الاستسلام.

بدأت فترة حكم الأتراك في تاريخ المغرب العربي مباشرة بعد دخول الإسبان إلى الموانئ الرئيسية لشمال إفريقيا. وبحكم موقع مستغانم الوسيط بين وهران والجزائر فقد كانت مسرح مواجهات وحروب دامية بين الأتراك والإسبان. ثم عاود الإسبان مرة أخرى احتلال مستغانم نظرا لما تتمتع به من أراضي خصبة فجُلبت إليها أعداد هائلة من العائلات الأندلسية التي استقرت فيها وأسست مزارع فلاحية اشتهرت بها المنطقة. وفي عام 1580م كانت مستغانم تعيش في رخاء وتقوم بدفع الضرائب للأتراك الموجودين في الجزائر كون المدينة تزخر بعدة

ثروات طبيعية، ومن الجانب العمراني قام العرب وبعدهم الأتراك بتأسيس العديد من المراكز مثل قلعة بن راشد، ما زونة.

عرفت مدينة مستغانم أسماء الامعة على مر التاريخ. نذكر منها على سبيل المثال الكاتب الشاعر سيدي بن حواء، سيدي لخضر بن خلوف، الشيخ بوراس...وغيرهم من الأسماء البارزة. وتجتمع كل من تجديت، المطمر، مزغران حول المدينة الرئيسية لكي يصبح عدد المساجد فيها تسعة. أما جهاز العدالة فقد كان يتولاه قاضيان أحدهما تركي يتبع المذهب الحنفي والأخر عربي يتبع المذهب المالكي. ولا يجر استئناف القضاء إلا أمام باي وهران.

بعد تحرر وهران من الاحتلال الإسباني عام 1792م أصبحت مقر بهوات الغرب فتم نقل بعضا من سكان مستغانم إلى وهران من أجل تعميرها من جديد. أما والي الأتراك فمن ضمن شؤونه جمع الضرائب التي تتكون من ايرادات مدفوعة من طرف الملاك من أجل ترميم الأماكن الإسلامية المقدسة.

قام الأتراك بالاستيلاء على المدينة الواقعة في الضفة الخلفية لعين الصفراء. وهو الحي المخصص لأوامر البهوات والأرستقراطيين المتواجدين بالمنطقة. أما الجدار فكان عبارة عن هيكل حماية به خمسة أبواب: باب شلف في الشمال، باب مجاهر في الشرق، باب معسكر في الجنوب، ثم باب أرزيو وباب البحرية في الغرب[1].

في جويلية من عام 1833م أُحتلت مستغانم من طرف القائد العسكري الفرنسي دي ميشال بعد مقاومة عنيفة كان على رأسها الأمير عبد القادر شخصيا. وفي 26 فيفري 1834م تم ابرام معاهدة بين الأمير عبد القادر ودي ميشال. أما معاهدة التافنة في 20 ماي 1837م فلم توقف إطلاق النار إلا لفترة مؤقتة وينقطع خلالها المستغانميون عن مواجهة ومقاومة الإستدمار الفرنسي الوحشي، فكانت معركة مزغران في فيفري من عام 1840م.

شاركت مستغانم بطريقتها في مظاهرات 8 ماي 1945 حيث تم القبض خلالها على 45 من الوطنيين من بينهم الشهيد بن عياد بن ذهيبة. وفي أول نوفمبر 1954م اندلعت الثورة وسجلت هي الأخرى العديد من المحاولات الفدائية كالشهيد عبد المالك رمضان الذي سقط في ميدان الشرف في أول أيام الثورة التحريرية. وقد شارك بنشاط متواصل في تنظيم الثورة المسلحة في ولاية مستغانم وكان مساعده الأول الشهيد برجي اعمر رحمه الله. خلال

[1]– منصة التعليم عن بعد، جامعة مستغانم،2023/05/22، https://www.univ-mosta.dz

حرب التحرير عرفت ولاية مستغانم أكثر من 90 معركة 71 منها في الفترة الممتدة ما بين 1956 و 1958 من أهمها: معركة جبل الديس، معركة جبل بوهاني في 1957 ومعركة مزاينية 1958م. إلى جانب هذه المعارك شهدت الولاية عمليات فدائية أظهرت القدرات التنظيمية للثورة من خلال إضراب السبعة أيام في جانفي 1957. فبقيت هذه المواجهات دامية إلى غاية الاستقلال.[1]

الفرع الثاني: معطيات جغرافية عن المدينة

تقع بلدية مستغانم – التي أنشئت رسميا سنة 1963 بموجب المرسوم رقم 189/63 المؤرخ في 1963/05/16 المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات – في الغرب الجزائري. تحدها من الشرق بلدية بن عبد المالك رمضان، من الجنوب بلدية مزغران وبلدية حاسي ماماش وبلدية عين نويصي، من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب بلدية الصيادة وبلدية خير الدين.

تبلغ المساحة الإجمالية ما مقدراه 50 كم مربع. إلى غاية 2016/12/31 كان يبلغ تعداد سكانها حوالي160.260 نسمة.[2]

تقع مدينة مستغانم على الساحل المتوسطي، شرق مدينة وهران. وتبعد عن هذه الأخيرة بحوالي 80 كلم. خلال القرن الثامن عشر كانت أهم مركز لبايلك الغرب بعد تلمسان. ويعود ذلك إلى دور الأندلس التي قدموا إليها خلال القرنين السادس والسابع عشر. فارتفع عدد سكانها إلى 15000 نسمة.[3] ونمت نشاطاتها التجارية والحرفية وانتعشت الفلاحة فيها.

تشرف المدينة على منطقة خصبة تسقيها مياه وادي عين الصفراء ونهر الشلف الذي يصب في البحر شرقا، إضافة إلى ذلك فقد كانت منفذا تجاريا لمنتوجات المناطق السهلية والتلية المجاورة مثل مينا والشلف وتيارت نحو الخارج.

تتكون نواة البلدة من المسجد الكبير والسوق المركزي والحمامات الرئيسية ودار القايد (القصبة). وحولها تقع محلات التجار ودروب الحرفيين. وفي دائرة ثانية تمتد مساكن الأتراك والكراغلة والجالية اليهودية.

---

[1]– مقابلة مع الأمين العام لإدارة بلدية مستغانم، في 2031/05/15.

[2]– نفس المصدر.

[3]– محمد غانم، "إنسانيات"، **المجلة الجزائرية في الانثرولوجيا والعلوم الاجتماعية** ، المجلد رقم13، العدد رقم52، في 15 ديسمبر2019

في هذا الحي توجد أهم الصنائع التي اشتهرت بها المدينة حسب ترتيب يراعي الضرورات الايكولوجية. ومنها الحرف النبيلة كالحلي والمجوهرات ثم العطور والنسيج والأحذية التي تتسم كلها بقلة تلويثها للمحيط.

تحتوي المدينة البلدة على المعالم الرئيسية التالية للمدينة: مسجد سيدي يحي الذي بني في العهد العثماني، الجامع الكبير حيث تقام به خطبة الجمعة، ضريح سيدي بوعجاج، وهو ولي صالح عاش إلى غاية بداية الاحتلال الفرنسي ومسجده الذي بناه الأعيان (باب البحر)، المنازل الجميلة التي بناها أشخاص بارزون مثل المنزل الذي شيده حميد العبد قائد الأمحال (قريب من الطبانة) والقصر الذي أقامه الباي محمد الكبير لقضاء العطلة.[1]

يحيط بالبلدة سور مرتفع يحتوي على أبراج للمراقبة أهمها برج الأمحال الذي يتوسطه مكان السجن المدني، الذي شيده الباي الأحمر سنة 1748 ويتصل بالخارج بخمسة أبواب (باب الشلف شمالا، باب أرزيو، باب البحر غربا، باب مجاهر شرقا، وباب معسكر جنوبا) يعود بناء برج الأمحال إلى قائد هذه القبيلة المخزنية حميدة العبد الذي أشرف على قيادة مستغانم في أواخر العصر الزياني.

تشكل البلدة والمطمر مدينتين واضحتي المعالم حيث كان لكل منهما سوره. ويفصل بينهما وادي عين الصفراء الذي يخترق مستغانم طولا. إذ تقع البلدة على الضفة الشرقية للوادي بينما يقع المطمر على الضفة الغربية في أعالي المدينة.

توجد بالمطمر بعض المعالم مثل أضرحة البايات الثلاثة الذين ينتمون إلى الأسرة المسراتية مصطفى بوشلاغم، ابنه يوسف، ومصطفى الأحمر.

خروجا من المطمر عن طريق باب مجاهر نصل إلى حي تجديت (دار الجديد). ويسمى الطريق المؤدي إليه قادوس المداحين حيث تتجمع المياه عند الوادي الذي يسقي هذا الحي. وكان هذا المكان ملتقى المداحين والشعراء في مواسم الفرح والأعياد.

يقع حي تجديت شمالا، ويقطنه العرب أي العناصر التي انتقلت من الريف للعمل في مطاحن الحبوب وورشات الدباغة وبعض الأشغال المتواضعة. يعرف هذا الحي ببناءاته البسيطة وطرقه الضيقة الملتوية. وقد تعرض للتخريب من قبل القايد إبراهيم بوشناق حين

[1]– لواليش فتيحة، **الحياة الحضرية في بايليك الغرب** (رسالة جامعية) (جامعة الجزائر، 1994) ص.94.

التحق سكانه بالمقاومة سنة 1831. فيه يوجد مقام سيدي عبد القادر الجيلالي ومسجد مول النخلة وضريح إبراهيم بن عثمان حفيد الباي محمد الكبير.[1]

أما العرصة وقد سماها الفرنسيون "قرية الليمون" فكانت حيا جميلا تحيط به غابة من أشجار الفواكه في جنوب المدينة، تعرض للتخريب من قبل الجيش الفرنسي أولا ثم أقام فيه فرسان المخزن بقيادة الاغا محمد المزري الذي دخل في خدمة القايد بوشناف في أواخر سنة 1835.

قبل تحرير وهران من الوجود الاسباني سنة 1792 كان ميناء مستغانم مركزا هاما للتجارة في الغرب الجزائري لكن نشاطه تقلص وتحول جزء من هذا النشاط إلى وهران التي أصبحت عاصمة البايلك.

لا يمكن فصل المدينة عن حوزها. فالحرف التي اشتهرت بها المدينة مرتبطة بموارد الحوز وانتاجه، وفي الحوز توجد أملاك الفئات الاجتماعية الميسورة. تعود تنمية الحوز إلى جهود الأندلسيين الذين أدخلوا زراعة القطن إلى المنطقة منذ القرن السادس عشر وطوروا بعض الزراعات كأشجار الفواكه والزيتون وأساليبها. واشتهر إقليم مستغانم بتربية المواشي والخيول التي كانت تعتبر من أجود ما كان ينتجه الغرب الجزائري.

خارج المدينة تقع مطحنة الحبوب، تدار بالطاقة المائية (وادي الصفراء). كانت سابقا تكفي لسد حاجات المدينة وأحوازها لكنها عرفت نوعا من الإهمال. كانت هذه المطاحن ملكا للبايلك تشتغل بواسطة يد عاملة أجيرة، تحت سلطة القايد مباشرة.

في الوقت الحالي أضحى يغلب على المدينة الطابع الصناعي، وإلى درجة ما الطابع الفلاحي في المناطق الجانبية للمدينة بمجموع أراض فلاحية يقدر ب 1261 هكتار . مع بعض النشاطات والوجهات السياحية أيضا (سياحة داخلية خاصة). سيما أنها قد أصبحت مؤخرا تحوز عددا معتبرا من الفنادق السياحية الفخمة المقامة على شواطئها الطويلة. إضافة إلى مساحات اللعب بحوالي 45 مساحة لعب، حديقتين عموميتين (الوئام والأمير عبد القادر)، حديقة تسلية بخروبة (Mostland) ذات شهرة وطنية...[2] (أنظر الى الملحق رقم 01)

أما من الناحية الإدارية فمستغانم مقسمة حاليا إلى 14 ملحقة إدارية.

[1] – https://journals.openedition.org، 2023/05/10

[2] – https://journals.openedition.org، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الأجهزة والهياكل المسيرة للبلدية

تكتسي دراسة الهياكل البلدية وأجهزتها المسيرة أهمية جوهرية، لكون المعرفة الجيدة بالقواعد التي تنظم عمل هذه الهياكل من شأنها أن تسهم في تحقيق شرعية القرارات والأعمال، فضلا عن كون احترام قواعد الاختصاص أمر أساسي لممارسة الصلاحيات. علاوة على ذلك فإنه بقدر وضوح مسؤوليات وصلاحيات مختلف الهياكل البلدية والعلاقات بينها بقدر ما يزول غموض الأدوار وينتفي تداخل أو تنازع الاختصاص في واقع العمل البلدي. ومن شأن ذلك كله أن ينعكس إيجابيا على مستوى أداء العمل البلدي.

تتوفر البلدية وفق **المادة 15** من قانون البلدية على الأجهزة الآتية:

- المجلس الشعبي البلدي: هيئة مداولة؛
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.[1]

الفرع الأول: المجلس الشعبي البلدي/ رئيس المجلس الشعبي البلدي

المجلس المنتخب بشكل عام هو " جماعة منتخبة أو هيئة تشكل جهازا استشاريا أو تشريعي الاتخاذ القرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها" [2]. كما يعرف أيضا بأنه "اجتماع عدد من الأفراد تنظمهم مصلحة واحدة أو عمل واحد يدعون لتداول الرأي واصدار القرارات والقيام بمهمة معينة" [3].ويتضح هنا أن هذا التعريف لا يركز على مسألة الانتخاب فقط بل يؤكد على المصلحة الواحدة والعمل المشترك الذي يجمعهم واتخاذ القرار.

المجلس البلدي هو الهيكل التداولي للبلدية. وهو هيكل منتخب من طرف مواطني المنطقة البلدية وفق الشروط والإجراءات التي يحددها القانون الانتخابات وقانون البلدية.

يتكون المجلس البلدي من رئيس، نواب له، وبقية الأعضاء المنتخبين.

---

[1]– المادة 15، قانون رقم 11–10، المؤرخ في رجب 1432 الموافق 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37).

[2]– أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت– لبنان: مكتبة لبنان،1993).

[3]– محمد علي محمد وآخرون. **قاموس علم الاجتماع** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ج م ع. 1995)

يتولى المجلس البلدي بمداولاته البت في الشؤون البلدية، ويمارس وفقا للقانون النموذجي الأساسي للبلدية صلاحيات تقريرية وصلاحيات استشارية وفقا للمادة 19 من قانون البلدية رقم 10/11.[1]

1- تشكيل المجلس

يتشكل المجلس الشعبي من مجموعة منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات. ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية حسب المادة 79 من القانون العضوي للانتخابات لسنة 2012 وفق الترتيب التالي:

- 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة؛
- 15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة.
- 19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 200.001 و 50.000 نسمة.
- 23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 500.001 و 100.000 نسمة.
- 33 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها بين 100.001 و 200000 نسمة.
- 43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200.000

وقد أبعد المشرع طوائفا معينة من الانتخابات البلدية وحرمها من حق الترشح لها. وهذا بغرض سد الطريق أمامها حتى لا تسيء استعمال نفوذها لربح المعركة الانتخابية. وقد تم حصر هذه الطوائف في المادة 81 من قانون الانتخابات.

أ- عمل المجلس

حسبما نصت عليه المادة 16 من قانون البلدية رقم 10-11 يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين. ولا تتعد مدة كل دورة خمسة أيام. ويعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة. ويحدد النظام الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم. كما يمكن أن يجتمع في دورة استثنائية في كل مرة تتطلب فيها شؤون البلدية ذلك، سواءا بدعوة من الرئيس أو بطلب من الوالي أو من ثلثي عدد الأعضاء.[2]

---

[1]- المادة 19، قانون رقم 11-10، مرجع سابق (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 37) ص 9.

[2]- المادة 16، قانون رقم 11-10، مرجع سابق.

يبدأ المجلس المداولات حين يحضر الجلسات الأغلبية المطلقة للأعضاء. وإذا لم يجتمع المجلس لعدم بلوغ النصاب بعد استدعائيين متتاليين بفارق 5 أيام على الأقل بينهما تكون المداولات التي تتخذ بعد الاستدعاء الثالث صحيحة مهما يكن عدد الحاضرين، وفق المادة 23 من قانون البلدية.

ب- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي

يتأثر مدى اتساع الصلاحيات والاختصاصات الموكلة للهيئات المحلية وخاصة البلدية بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالدولة.

يحدد القانون البلدي اختصاصات المجلس الشعبي البلدية التي يمارسها من خلال مداولات. وهي اختصاصات كثيرة وواسعة تمس جوانبا مختلفة من شؤون البلدية، لعلّ أهمها:

ب-1- في مجال التهيئة العمرانية

يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط تنموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية. وما يسهل على المجلس قيامه بهذه المهمة أن هناك بنكا للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية.

ومن جهة أخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم معالم و حدود تطور النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية. وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد الرسوم التي حددها القانون.

وعلى صعيد آخر، حمّل المشرع البلدية ممثلة في مجلسها حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية. وكذا تنظيم الأسواق المغطاة والغير المغطاة على اختلاف أنواعها. وفي مجال الضبط الإداري أناط المشرع بالبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور ويعود للبلدية السهر على المحافظة على النظافة العمومية، ومعالجة المياه القذرة، وتوزيع المياه الصالحة للشرب. كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية...

ب - التخطيط والتجهيز

يسهر المجلس على تزويد البلدية بكل أدوات التجهيز والتعمير. كما يساهم في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

ج – في المجال الاجتماعي

تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كافة الإجراءات قصد:

– إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها، وكذا انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك، بما تخولها إياها المادة 122 من قانون البلدية.

كما يمكن البلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يأتي:

– اتخاذ، عند الاقتضاء وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية الطفولة، وإقامة وصيانة رياض وحدائق الأطفال، وفيما يتصل بالتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني؛

– المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة؛

– تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية؛

– المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها؛

– اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها؛

– تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل؛

– حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية؛

المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة؛

– تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة، لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.[1]

[1]– المادة 122، قانون رقم 11–10، مرجع سابق.

– هذا، وقد أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن. وألزم البلدية بإنشاء مراكز صحية وقاعات علاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية؛

– كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي؛

– بالنسبة للسكن تتكفل البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية. ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء مؤسسات عقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

د – في المجال المالي

يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواءا الميزانية الأولية وذلك قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية، أو الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية بابا.

هـ – في المجال الاقتصادي

يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال. وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي أيضا إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.

من كل ما تقدم يتضح لنا أن البلدية كقاعدة للامركزية مهامها كبيرة ومتنوعة وذات صلة وثيقة بالجمهور وإمكاناتها المالية خاصة في المدة الأخيرة عرفت انخفاضا كبيرا أثر بالسلب على دورها ونطاق خدماتها.

2– رئيس المجلس الشعبي البلدي

وفق المادة 80 من قانون البلدية يقدم المترشح لانتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة الأغلبية المطلقة للمقاعد.[1]

وبعد تعيينه يقوم الرئيس بتشكيل هيئة تنفيذية وذلك بتعيينه لعدد من النواب له بتراوح بين نائبين وستة نواب حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الثاني: الإدارة البلدية

الهيكل التنظيمي هو الإطار الذي يحدد كيفية تنسيق الأنشطة والمهام والمسؤوليات وتفويضها بين مختلف الإدارات والمستويات والموظفين في المؤسسة. وهو يحدد كيفية انشاء الأدوار وكيفية توزيع السلطة بين مستويات الإدارة المختلفة، وفق تسلسل هرمي للمنظمة ويساعد على توضيح الأدوار والمسؤوليات وعمليات صنع القرار...

وهذا هو ذاته المنطق الذي تسير عليه الإدارة البلدية في عمومها. مثلما سيجري توضيحه.

1- الأمانة العامة

يرأسها الأمين العام للبلدية بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية من أجل السهر على حسن سيرها. وفي هذا الإطار فهو يقوم بإعداد جدول الأعمال الخاص بالمجلس الشعبي البلدي وتحرير المداولات ومتابعتها. والأمانة العامة هي المشرفة على إدارة المصالح البلدية وتنشيطها والتنسيق بين مختلف مديرياتها والسهر على السير الحسن للبريد الصادر أو الوارد. والأمانة العامة بصفة عامة تتكون من ثلاثة مكاتب وهي:

أ- مصلحة الأمانة العامة

وهي جهاز إداري محوري تقع عليه مهام أساسية تشمل توجيه، وتنشيط، والإشراف غير المباشر على كل المصالح الإدارية، وتنسيق العمل بين الأجهزة المنتخبة واللجان والمتعاملين الخارجيين... وهي تتكون من المكاتب التالية:

أ-1- مكتب الوثائق والأرشيف، ويتولى:

- التكفل بأرشيف البلدية، حفظه، ترتيبه، تسييره، ومتابعته والسهر عليه؛
- جمع الوثائق القانونية التنظيمية واستغلالها ووضعها في متناول مصالح البلدية؛

[1]- المادة 80، قانون رقم 01/12 المؤرخ في 20 صفر 1433 الموافق ل 14 يناير 2012 يتضمن النظام الانتخابي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الأول).

– تكوين بنك للوثائق وخاصة منها التي تمس بشكل كبير أو غير مباشر تسيير مصالح البلدية؛

– استغلال الوثائق والأرشيف للقيام بالدراسات والتحليل؛

– تنسيق العلاقات مع مختلف المصالح الخارجية في مجال المحفوظات والوثائق.

– **فرع الطباعة،** ويتولى مهام الطباعة الورقية.

– **فرع مندوب الأمن البلدي وحراسة ممتلكات البلدية،** ويتولى تنظيم سلامة الأفراد داخل المؤسسة وحماية الممتلكات والنظام العام المتعارف عليه.

أ–2– مكتب المناقصات والصفقات العمومية، ويتولى:

– إبرام الصفقات والعقود العمومية وتنفيذها؛

– تنظيم المناقصات والعقود وتنفيذها؛

– إعداد الوضعيات المالية والمادية لجميع المشاريع؛

– ضمان أمانة لجان فتح وتقييم العروض، وكذا لجنة الصفقات العمومية.[1]

2– رئيس المجلس الشعبي البلدي

تساعد رئيس المجلس في أداء مهامه المكاتب التالية:

أ **-مكتب كتابة المجلس،** ويتولى مهام:

– مسك سجلات مداولات المجلس الشعبي البلدي؛

– مسك سجلات قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي.

– القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي وقرارات السلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة.

– تسجيل البريد الوارد والصادر للبلدية.[2]

ب– خلية الإعلام والاتصال، ويتولى:

– التغطية الإعلامية للنشاطات العلمية، الثقافية، والرياضية...

– إعداد تقارير وملخصات يومية عن كل الأخبار الواردة في الجرائد والمواقع الالكترونية ذات الصلة بالبلدية ونشاطاتها على وجه الخصوص؛

---

[1]– هريات مسعود، **الإطار القانوني لتنظيم قانون الصفقات العمومية 15/247** (مذكرة تخرج ماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون اداري) ص 20.

[2]– مقابلة مع الأمين العام لإدارة بلدية مستغانم، في 2031/05/15.

– ضمان تغطية إعلامية لنشاطات البلدية ورقيا، وخاصة الكترونيا عبر صفحات الفايسبوك.

ج– مكتب العلاقات الخارجية الاستقبال والتوجيه، ويتولى مهام:

– استقبال الزوار أو المتعاملين والترحيب بهم وتوجيههم الى المسؤول أو المكتب المناسب؛

– الرد على المكالمات الهاتفية الواردة وتحويلها؛

– تقديم الدعم الإداري وتنسيق أنشطة العمل؛

د– فرع البريد، ويتولى مهام:

– استقبال الرسائل الإلكترونية والرد عليها؛

– إرسال الفاكسات واستقبالها وحفظ الملفات وترتيبها.

3– مديرية الموارد البشرية والتكوين

أ– مديرية الموارد البشرية

تقوم مديرية الموارد البشرية بالعديد من المهام الضرورية لتلبية احتياجات العمل، من خلال إدارة أكثر الموارد قيمة والمتمثلة في مستخدميها. وتشمل مهام هذا القسم التوظيف والتدريب والمساعدة في علاج مشكلات محددة تتعلق بالأداء، إضافة إلى تحضير رواتب الموظفين، وضمان الامتثال للتوجيهات.

تحتوي هذه المصلحة على مجموعة من المكاتب نذكر منها ما يلي:

– مكتب تسيير الموارد البشرية – فرع تسيير الموارد البشرية؛

– مكتب اللجان المتساوية الأعضاء – فرع اللجان المتساوية الأعضاء؛

– مكتب الامتحان والمسابقات – فرع الامتحانات والمسابقات؛

– مكتب الحماية الاجتماعية؛

– مكتب التقاعد؛

– مكتب الاعلام الآلي؛

– مكتب الأجور.

4– مديرية التنظيم والإدارة والعامة

تهتم هذه المديرية بتجميع المهمات والأنشطة المراد القيام بها على مستوى المديريات والمصالح، وتحديد السلطات والصلاحيات، والتنسيق بين الأنشطة والأقسام، من أجل تحقيق الأهداف، مع حل المشكلات والخلافات التي تواجه كافة الأنشطة والأقسام، من خلال

مجموعة الوظائف والعمليات الإدارية المتعددة والمتفاعلة التي تهتم بتخطيط وتنظيم وتوجيه الأعمال والأنشطة.[1] وتشمل هذه المديرية ما يلي من مصالح ومكاتب:

أ – مصلحة الحالة المدنية وملحقاتها

من مهامها الأساسية ما يلي:

– الإشراف وتتبع سير جميع أنشطة مكاتب الحالة المدنية والأعمال التي تقوم بها داخل الملحقات الإدارية؛

– الحرص على تتبع سير عمل هذه المكاتب بما يتطابق مع الأحكام القانونية المتعلقة بالحالة المدنية.

وهي تتكون من فرعين يشمل أولهما ما يلي:

– مكاتب وثائق الحالة المدنية؛

– مكتب الإحصائيات " السكن والسكان"؛

– مكتب الرقمنة؛

– مكتب صيانة وتجليد السجلات؛

– فرع ترتيب وحفظ الأرشيف؛

– مكتب التصريح بالولادات؛

– مكتب ابرام عقد الزواج؛

– مكتب التصريح بالوفيات؛

– مكتب الاستقبال والتوجيه والتنسيق بين الفروع والإجابة على البريد والاستقبال.[2]

أما الفرع الثاني فيتكون من:

– مكتب التنظيم؛

– مكتب الانتخابات؛

– مكتب إبرام عقود بيع المركبات؛

– مكتب المنازعات القانونية؛

– مكتب الإعلام الآلي؛

– فرع لجان الأحياء والجمعيات.[1]

---

[1]– مقابلة مع الأمين العام لإدارة بلدية مستغانم، في 2031/05/15.

[2] – مقابلة مع الأمين العام لإدارة بلدية مستغانم، في 2031/05/15.

5- مديرية الاقتصاد والمالية والاستثمار

وتتكون من:

- مصلحة أملاك البلدية بها: مكتب أملاك البلدية، مكتب الإعلام الآلي، مكتب أملاك البلدية؛

- مصلحة النشاط الاقتصادي بها: مكتب النشاط الاقتصادي، مكتب الإعلام الآلي؛

- مصلحة التجهيزات بها: مكتب ابرام الصفقات، مكتب التجهيز والاستثمار مكتب الاعلام الآلي.

- مصلحة المالية بها: مكتب الميزانية، مكتب التقديرات الميزانية، مكتب الإيرادات، مكتب النفقات، مكتب تحصيل المداخيل، فرع الاعلام الآلي.[2]

6- مديرية الشؤون الاجتماعية والثقافة والرياضة والشباب

وتتكون من:

- مصلحة الشؤون الاجتماعية بها: مكتب الشؤون الاجتماعية، مكتب تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية، مكتب الإعانة الاجتماعية، مكتب التمهين؛

- مصلحة الثقافة والتربية بها: مكتب النشاطات الثقافية، مكتب النشاطات الرياضية، مكتب التربية، مكتب متابعة دور الحضانة، مكتب متابعة المدارس والمساجد والمراكز الثقافية.[3]

7- مديرية التخطيط ومتابعة المشاريع التنموية والتعمير

تتكون من:

- مصلحة التعمير بها: مكتب التنظيم، مكتب مراقبة قواعد التعمير والبناء، مكتب الاحتياطات العقارية، مكتب التهيئة العمرانية؛

- مصلحة التخطيط والدراسة بها: مكتب الدراسات والمشاريع التنموية، مكتب متابعة الورشات وبرامج التجهيز، مكتب التخطيط والبرمجة، مكتب التخطيط والبرمجة.[4]

8- مديرية المصالح التقنية

تشمل:

- مكتب كتابة المديرية؛

---

[1] - نفس المصدر.

[2]- مقابلة مع الأمين العام مقابلة مع الأمين العام لإدارة بلدية مستغانم، في 2031/05/15.

[3]- نفس المصدر.

[4]- مقابلة مع ممثل الأمانة العامة لإدارة بلدية مستغانم، في 2023/05/15.

– مصلحة الوسائل العامة؛

– مكتب المخازن واللوازم الأخرى، مكتب الإنتاج؛

– الحظيرة، ورشة ميكانيك و كهرباء السيارات، المحشر البلدي، ورشة تصليح العجلات المطاطية؛

– مصلحة الصيانة بها: ورشة صيانة الطرق والزفت، ورشة صيانة أملاك البلدية والمؤسسات التعليمية، فرع الإنارة العمومية وصيانة الشبكات، فرع المياه والتطهير وجهر المجاري، فرع الإنتاج وصناعة مواد البناء وأغطية القبور؛

– مصلحة الأشغال بها: ورشة البناء، ورشة التدهين والزجاج وصيانة الأقفال، ورشة النجارة، ورشة التحليم، ورشة الترصيص.[1]

9- مديرية الصحة والنظافة وحماية البيئة

وتتكون من:

– مصلحة التنظيم الصحي والوقاية بها: فرع التنظيم الصحي، فرع التطهير، فرع المذبح البلدي والأسواق؛

– مصلحة البيئة بها: فرع صرف المياه المستعملة ومعالجتها، فرع تسيير النفايات، فرع الوسائل والاستغلال العام، فرع إبادة الحشرات والحيوانات الضارة؛

– مصلحة النظافة بها: فرع التنسيق والمتابعة، فرع تنظيف الطرق والمحاور الطرقية، فرع التكنيس ورفع القمامة؛

– مكتب الاعلام الآلي.[2]

10- مديرية تهيئة الإقليم العمراني والسياحي وتطوير الصناعة التقليدية والفلاحة والصيد البحري

وتشمل:

– مصلحة التهيئة العمرانية والمساحات الخضراء بها مكتب المساحات الخضراء؛

– مصلحة تهيئة النسيج السياحي وتطوير الصناعة التقليدية بها: مكتب الفلاحة والصيد البحري، مكتب السياحة والصناعة التقليدية، مكتب المنشأة المصنفة؛ (أنظر الملحق رقم 02).

---

[1]– نفس المصدر.

[2]– مقابلة مع ممثل الأمانة العامة لإدارة بلدية مستغانم، في 2023/05/17.

المبحث الثاني: حصيلة أنشطة البلدية في حماية البيئة

بتفاقم الأخطار المحدقة بالبيئة وتعاظم المشكلات التي أصبحت تهددها بصفة دائمة، نتيجة الاستغلال المفرط لعناصرها والاستنزاف غير العقلاني لمواردها تعالت الأصوات المنادي بحماية البيئة بشكل يضمن استدامتها والحفاظ على دورها الحيوي قصد الاستفادة منها من قبل الأجيال القادمة.

هذا، ومن المعلوم أنه تتكفل بمهمة حماية البيئة أجهزة مركزية وأخرى محلية. وهنا يأتي دور البلدية في القيام بأنشطة وإجراءات من أجل المحافظة على بيئتها المحلية والمساهمة في التقليل من مخاطر استنزافها.

لقد قامت بلدية مستغانم باتباع مجموعة من الخطوات الأولية في مجال حماية البيئة وقد عبرت عن مدى اهتمامها بها من خلال أنشطتها وحملاتها التوعوية الموسمية منها واليومية.

المطلب الأول: في مجال الصحة العمومية

تعد الصحة العامة أمرا بالغ الأهمية في تمكين الناس من العيش في بيئة مواتية لرفاههم البدني والعقلي والاجتماعي.

تلعب الحكومة دورا حاسما في تحقيق الصحة العامة. وهي مسؤولة عن وضع السياسات واللوائح والقوانين التي تعزز صحة ورفاهية السكان. تشمل بعض الطرق التي يمكن للحكومة من خلالها المساهمة في تحقيق الصحة العامة ما يلي:

– التمويل، إذ يمكن للحكومة توفير التمويل اللازم لبرامج الصحة العامة والبحوث والمبادرات التي تعزز صحة السكان؛

– التنظيم ومراقبة الجودة، إذ يمكن للحكومة أن تنظم صناعات مثل الأغذية والأدوية للتأكد من أنها تلبي معايير السلامة والجودة. ويمكن أن يساعد هذا في منع انتشار الأمراض والأمراض التي تسببها المنتجات غير الآمنة أو الملوثة؛

– التعليم والتواصل، إذ يمكن للحكومة أيضا توفير برامج التثقيف والتوعية حول مجموعة متنوعة من الموضوعات الصحية بما ذلك التدابير الوقائية وأنماط الحياة الصحية وإدارة الأمراض. ويمكن أن يساعد هذا الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم واتخاذ خطوات للبقاء في صحة جيدة؛

– الاستعداد للطوارئ، فيمكن للحكومة أيضا الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والصناعية، وتفشي الأمراض. وهذا يشمل تطوير خطط الاستجابة للطوارئ وتخزين الأدوية والامدادات وتنسيق الموارد لتوفير الإغاثة السريعة.

بشكل عام، تلعب الحكومة دورا حاسما في تحقيق الصحة العامة من خلال توفير التمويل والموارد وتنظيم الصناعات ومراقبة الأمراض وتوفير التعليم والتوعية والاستجابة لحالات طوارئ من خلال العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين. يمكن للحكومة المساعدة في ضمان حصول كل فرد على فرصة التمتع بصحة جيدة والحصول على خدمات الرعاية الصحية.[1]

هذا على المستوى الوطني، لكن تكريس وتجسيد ذلك لا يتم مركزيا فقط بل يجد تأثره ومداه الفعلي في المستوى المحلي من خلال أيضا:

الفرع الأول رفع النفايات وحملات النظافة

تعد مصلحة جمع النفايات جزءا حيويا من البنية التحتية لأي مجتمع. إنها كنشاط عملية جمع ونقل والتخلص من النفايات بطريقة آمنة وفعالة، حيث يجب تصميم أنظمة جمع النفايات لتوفير وسيلة آمنة على المواطنين وكذلك البيئة التي يعيش فيها.

يمكن للبلديات أن تلعب دورا رئيسيا في إزالة النفايات، سواءا من البنايات السكنية أو الشركات. تتمثل إحدى أهم مسؤوليات البلدية في توفير خدمات آمنة وفعالة لجمع النفايات. ويمكن أن يشمل ذلك الالتقاط على جانب الرصيف ومحطات النقل أو مدافن النفايات. كما يمكن للبلديات أيضا تقديم حوافز للأسر لتقليل كمية النفايات التي تخلفها. بالإضافة إلى ذلك يمكنها توفير برامج تعليمية لمساعدة الأشخاص على فهم أهمية التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

تقوم بلدية مستغانم كغيرها من البلديات بإجراءات وهذا بتنسيق مع أفواج النظافة وباقي الهيئات المتدخلة كمؤسسة مستغانم النظيفة، الديوان الوطني للتطهير ONA، حيث تقوم بـ:

– نظافة المحيط داخل وخارج النسيج العمراني؛

– مراقبة نظافة المحيط وعملية رفع القمامات المنزلية؛

[1]– يامنة طنش، **دور الضبط الإداري المحلي في حماية الصحة العمومية** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري (الوادي: جامعة حمه لخضر) ص5.

- مراقبة المفرغات العمومية؛
- تخصيص حملات التشجير؛
- حماية المساحات الخضراء؛
- منع تربية الحيوانات داخل النسيج العمراني؛
- تنظيف وتنقية المقابر وطلاء جدرانها؛
- تدخلات المكتب البلدي لحفظ الصحة في حالة ظهور انتهاكات تهدد البيئة.

1- نوعية النفايات

تشير النفايات المنزلية إلى النفايات المتولدة من المنازل أو الأنشطة المنزلية. وتشمل أنواعا مختلفة مثل نفايات الطعام (خضار فواكه) والورق والكرتون والبلاستيك والزجاج والمعادن والزجاج والسيراميك والالكترونيات ومخلفات البناء والنفايات الصناعية التي غالبا ما يتم انتاجها من الأنشطة الصناعية وكذا الأنشطة البشرية اليومية كالبناء والهدم والنقل. وغيرها من النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية اليومية مثل الطهي والتنظيف وأنشطة المعيشية...

2- الآلات والأجهزة المستعملة

تخصص بلدية مستغانم جزءا من ميزانيتها بشكل مدروس بشكل دقيق من كل الجوانب. وذلك لاقتناء مجموعة من الوسائل والآلات المختلفة لتسهيل عملها في رفع وإعادة تدوير النفايات وتتمثل في:

- شاحنات قمامة ضاغطة لرفع القمامات المنزلية مصممة لضغط القمامة عند جمعها. تحتوي هذه الشاحنات على صناديق ضغط كبيرة في الخلف تستخدم المكونات الهيدروليكية لضغط النفايات أثناء تحميلها، بما يقلل من حجم القمامة ويسمح بجمع المزيد منها مرة واحدة. وهذا يساعد على تقليل عدد الرحلات إلى مكب النفايات. وتعمل الشاحنات الضاغطة أيضا على تقليل الرائحة وانتشار الأمراض من خلال احتواء النفايات وضغطها.
- آلة الشحن والرفع الخلفي. وهي شاحنة لا تمتاز بخاصية الضغط كالتي تم ذكرها سابقا، إنما هي نوع من الرافعات الشوكية المصممة لرفع الأشياء الثقيلة من الشاحنة. عادة ما تستخدم هذه الشاحنة في نقل الأشياء الكبيرة الحجم والثقيلة. وعلى هذا الأساس تستغلها البلدية من أجل تحميل النفايات الهامدة والمخلفات الصخرية والحجرية. تكون هذه الشاحنات

مجهزة بنظام تحريك هيدروليكي لنقل الجسم من مكان إلى آخر. وتم تجهيز شاحنة الرفع الخلفية أيضا بمنصة ثابتة إضافية للجسم الذي يتم نقله.

– جرارات، وهي عبارة عن مركبات بمحرك قوي ذات عجلات خلفية كبيرة، مجهزة بمحركات كبيرة قوية ودفع الرباعي. مجهزة بمجموعة من الملحقات التي يمكن استخدامها في مهام مختلفة. تستعملها البلدية على سبيل المثال من أجل جر وابعاد شجرة أو جدع سقط في وسط الطريق.

– حاويات النفايات Caissons لوضع القمامة وتجميعها ونقلها إلى المكبات والمفارغ العمومية...

– إضافة إلى ما تم ذكره سابقا، تستعين البلدية أيضا بمجموعة من المعدات البسيطة ذات الاستعمال اليدوي تضعها تحت تصرف أعوان رفع النفايات متمثلين في عمال ومهندسي النظافة وتتمثل في:

– الجرافات، المجرفة هي أداة ذات نصل مقوس ومقبض طويل، وتستخدم لغرف ونقل النفايات مثل التربة والرمل والحجارة؛

– أداة ذات أسنان أو شوكات متصلة بمقبض طويل، والتي تستخدم لتجميع ونقل الحطام مثل الأوراق والعشب والأغصان الصغيرة؛

– المجرفات والمكنسات، يتم استخدامهما لكسح وتجميع أكوام صغيرة من النفايات للتخلص منها؛

– عربات يدوية، تستخدم لنقل القمامة؛

–مطرقة المخلب، هي أداة ذات رأس مسطح ونهايتها على شكل مخلب، والتي تستخدم لإزالة المسامير وغيرها من النفايات الصغيرة؛

– كماشة تستخدم لإمساك وإزالة قطع صغيرة؛

– قاطع الأسلاك يتم استخدامه لقطع الاسلاك والخيوط وغيرها من القطع الصغيرة من النفايات؛

– قضيب التثبيت، هو أداة ذات نهاية مسطحة ونهاية منحنية والتي تستخدم لإزالة القطع الكبيرة من النفايات؛

– وبطبيعة الحالة تقوم البلدية بتوفير اللباس والأحذية الموحدة الخاصة بأعوان النظافة والتطهير والقفازات والأقنعة من أجل توفير الشروط المناسبة للعمل.[1]

تتم عملية الجمع النفايات من طرف "مؤسسة مستغانم نظيفة" في توقيت محدد. وذلك أثناء خلو الشوارع وتوقف زحمة السير على مستوى جميع شوارع البلدية وتفريغ حاويات النفايات، ثم بعد ذلك تقوم بالتوجه إلى مركز الردم التقني " للوكالة الوطنية لتسيير النفايات. " وهذا من أجل تفريغ حمولة الشاحنة التي يتم وزنها وتسجيلها بغرض إعداد فاتورة خاصة بها تقوم البلدية بدفعها بعد حلول الفترة المتفق عليها، تتراوح ما بين ستة إلى سبعة أشهر.

وقد أشرفت بلدية مستغانم على ابتكار طرق جديدة حيث هي ضمن دراسة مخطط توجيهي لتسيير النفايات المنزلية على مستوى بلدية مستغانم. وهي أيضا في طور اقتناء وتطبيق مشروع حاويات الفرز، إذ قامت بتوزيع مجموعة من حاويات الفرز في مواقع وأماكن مختلفة من البلدية.[2]وسنذكر منها نموذجين:

– حاويات لجمع النفايات المنزلية ذات سعة 770 لتر، مصنوعة بمادة معدنية. وهي حاويات توضع في كل حي.

– حاويات الفرز، وهي مخصصة للبلاستيك فقط. وقد صنعت على شكل قارورة، تم توزيعها في بعض الأحياء كتجربة لبداية تطبيق هذا المشروع.

الفرع الثاني: معالجة المياه

يتبع فريق معالجة المياه عملية محددة جيدا وموحدة لمعالجة المياه والوقاية من الإصابة بالأمراض. تتضمن العملية بشكل عام الخطوات التالية:

– الفرز والمعالجة المسبقة حيث يقوم الفريق بفحص المياه لإزالة أي حطام كبير أو جزيئات ويطبق عمليات ما قبل المعالجة مثل الترسيب والتخثر والتلبد لإزالة الجسيمات الأصغر؛

– التطهير، يستخدم الفريق مجموعة متنوعة من طرق التطهير مثل المعالجة بالكلور ومعالجة الأوزون والأشعة فوق البنفسجية لقتل البكتيريا والفيروسات والكائنات الحية الدقيقة الأخرى التي يمكن أن تسبب الأمراض؛

[1]– مقابلة مع رئيس مصلحة حماية البيئة لبلدية مستغانم، في 2023/05/16.

[2]– مقابلة مع رئيسة مصلحة التوجيه، في 2023/05/21.

– الترشيح، يستخدم الفريق أنواعا مختلفة من المرشحات لإزالة الشوائب والكائنات الحية الدقيقة التي مرت خلال عملية المعالجة السابقة؛

– الاختبار والمراقبة، يقوم الفريق بانتظام بأخذ عينات من المياه للتحقيق من وجود أي تلوث أو مخالفات وتعديل عملية المعالجة وفقا لذلك؛

– التوزيع، بمجرد اجتياز المياه لجميع اختبارات الجودة يقوم الفريق بتوزيع عبر شبكة من الانابيب وخزانات التخزين لضمان الوصول الى مياه الشرب النظيفة؛

– بالإضافة إلى هذه الخطوات، يتبع فريق معالجة المياه أيضا بروتوكولات وأنظمة أمان صارمة لتقليل مخاطر التلوث وضمان سلامة امدادات المياه.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب أن القانون قد حدد ونظم عملية المعالجة على النحو الآتي:

– يتم استخراج العينات قصد مراقبة المطابقة حسب الدوريات الدنيا الآتية:

– بالنسبة للمياه الجوفية: آخذ عينتين في السنة لكل نقطة استخراج بنسبة عينة واحدة كل ستة أشهر؛

– بالنسبة للمياه الجوفية: أخذ أربع عينات في السنة لكل نقطة استخراج بنسبة عينة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر؛

– تخطر الإدارة المكلفة بالموارد المائية، عندما تلاحظ تجاوزا للقيم القصوى لكل أو بعض المعايير، الهيئات المستغلة المعنية لغرض أخذ التدابير الملائمة التي تسمح بضمان مواصلة تزويد السكان بالماء دون تشكيل خطر على الصحة.[1]

يشمل فريق معالجة المياه، الآتي:

– مدير محطة معالجة المياه، مسؤول عن العمليات الشاملة بما في ذلك الميزانية والتوظيف وصيانة المعدات؛

– مشغلو معالجة المياه، مسؤولون عن الوظائف اليومية للمحطة والتي تشمل معالجة المياه ومعدات المراقبة وإدارة المعالجات الكيميائية؛

[1]– مرسوم تنفيذي رقم 11–219 المؤرخ في 10 رجب عام 1432 يحدد أهداف نوعية المياه السطحية والجوفية المخصصة لتزويد السكان بها الموافق 12 يونيو سنة 2011 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34). ص 5.

– طاقم المختبر، مسؤول عن اختبار جودة المياه بانتظام للتأكد من مطابقتها لمعايير السلامة والمعايير التنظيمية؛

– الفنيون الميكانيكيون والكهربائيون، مسؤولون عن صيانة معدات المصنع وابقائها في حالة عمل جيدة؛

– الموظفون الإداريون، المسؤولون عن إدارة سجلات المصنع والتواصل مع السلطات المحلية ومعالجة استفسارات العملاء وشكاويهم؛

– موردي الموارد الكيميائية غالبا ما يعملون مع فريق المعالجة لتوفير أي مواد للحفاظ على جودة.[1]

يخرج فريق بلدية مستغانم المتخصص في عملية مراقبة كل من نشاطات المحلات ومراقبة المياه بشكل يومي على مستوى كامل مناطق البلدية حيث يقومون بعملية فصح الكلور وفق **الخطوات** التالية:

– يوضع (0.5) ملل من محلول المنظم في دورق زجاجي؛

– يضاف إليه (0.5) ملل من كاشف DPD؛[2]

– يضاف حوالي (0.1) غرام من بلورات KI؛

– يضاف (10) ملل من النموذج؛

– يترك المحلول لمدة دقيقتين؛

– يقاس الامتصاص باستعمال جهاز الطيف عند طول موجة مقدارها (515) نانومتر؛

– يقاس تركيز الكلور بوحدة ملغ على لتر من المنحنى القياسي بدلالة الامتصاص.

تعتمد هذه الطريقة في قياس الكلور المتبقي على إحلال الكلور بدل اليود في ايوديد البوتاسيوم عندما تكون ال PH تساوي 4 أو أقل وتفاعل اليود الحر مع محلول DPD وتكوين محلول ذو لون أحمر. ويقارن هذا المحلول الملون مع منحنى بياني مرسوم بين الامتصاص والتركيز لمجموعة المحاليل القياسية.

تكون هذه الطريقة ملائمة لقياس الكلور المتبقي في المياه المعاملة بتركيز بين 0.2 إلى 4 ملغ على لتر.[3]

---

[1]– مقابلة مع رئيس مصلحة حماية البيئة لبلدية مستغانم.

[2]– ترمز DPD إلى ثنائي اثيل ف–فينيل دايامين. وهو المركب الكيميائي الذي يتفاعل مع الكلور ويغير لون ماء العينة.

[3]– مقابلة مع رئيس مصلحة حماية البيئة لبلدية مستغانم.

الهدف من إجراء التحاليل المستمرة لقياس الكلور لمياه الشرب هو التأكد من عدم خلو الماء من الكلور المتبقي لضمان خلو الماء من الجراثيم والطعم والرائحة.

وبطبيعة الحال لدى المراقبين **صلاحيات** عديدة تسهل عليهم القيام بعملهم تتمثل أساسا في:

– الدخول المباني التي تقدم خدمات عامة للجمهور من مطاعم ومغاسل السيارات والفنادق والمقاهي ومحل بيع اللحوم...؛

– الحصول على معلومات تتعلق بالعمليات الصناعية ذات الأثر المباشر على نوع ومصدر التصريف الى شبكة الصرف الصحي العامة؛

– أخذ عينات من محتويات صهاريج النضج الخاصة بنقل المخلفات السائلة التي يسمح بتصريفها إلى شبكة الصرف الصحي العامة عند نقاط التفريغ لإجراء الفحوصات المخبرية اللازمة عليها للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المطلوبة؛

– الكشف على التربة والمحاصيل والمزروعات المروية بمياه المعالجة؛

– الكشف عن أنابيب ظاهرة أو مدفونة أو آبار في حالة الشك في مخالفة المستفيد للأحكام؛

– دخول المجمعات السكنية الخاصة أو العمومية بغرض التفتيش والمراقبة لمحطات المياه الموجودة فيها سواءا كانت قائمة أو قيد الإنشاء؛

– الحصول على معلومات تتعلق بمحطة المياه والصرف الصحي الخاصة والاطلاع على الأوراق والمستندات الخاصة بالمحطة ونظام تشغيلها وصيانتها؛

– الدخول إلى المزارع المستفيدة من مياه المعالجة. ولا يجوز لصاحب المزرعة أو من ينوب عنه منع المراقب؛

–غلق وحدة المعالجة الخاصة عند تجاوز نوعية المياه الناتجة منها المعايير القياسية الموضحة والمطلوبة التي حددتها الوزارة، مع اتلاف محاصيل الخضار إن وجدت. [1]

هذا، وتجري عملية إضافة الكلور إلى المياه في محطات تصفية ومعالجة المياه للأغراض التالية:

– تعقيم المياه من خلال القضاء على الكائنات الحية الدقيقة مثل البكتيريا والفطريات؛

– حفظ الماء من التلوث الحيوي أثناء التخزين والنقل خلال شبكة توزيع المياه؛

– إزالة الرائحة والطعم التي يسببها وجود بعض المكونات في المياه.[2]

[1]– مقابلة مع رئيس مصلحة حماية البيئة لبلدية مستغانم.

[2]– مقابلة مع رئيس مصلحة حماية البيئة لبلدية مستغانم.

يترجم طاقم المراقب لبلدية مستغانم النتائج التي تحصل عليها إلى جدول لتسهيل قراءة النتائج. يتضمن الجدول خانتين: الأولى يوضح فيها عنوان المنطقة التي تم فيها الفحص والخانة الثانية تكتب فيها نسبة الكلور إن وجدت. (أنظر الملحق رقم03)

الفرع الثالث: مراقبة النشاط التجاري

في مجال تأطير الاقتصاد الوطني أعطى التشريع الجزائري أهمية لقطاع التجارة من خلال وضع آليات لحماية المستهلك ومكافحة الممارسات التجارية غير الشرعية والممارسات المضادة للمنافسة، وهذا تحت اشراف وزير التجارة الذي خولت له صلاحيات واسعة لاسيما في مجال الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

وفي هذا السياق فقد نص قانون رقم 04-02 على أن" يتولى البائع وجوبا إعلام الزبائن بأسعار وتعريفات السلع والخدمات وبشروط البيع."[1]

الرقابة الصحيحة على المطاعم ضرورة قصوى لحماية المواطنين لأن حوالي 60 بالمائة منهم يتناولون مأكولاتهم من المطاعم سواءا السليمة منها أو الفاسدة غير الصالحة بل الضارة بصحتهم لجهلهم بها فتحدث حالات التسمم بسبب ذلك.

يسهر فريق الرقابة لبلدية مستغانم على التحقق من مدى التزام المطاعم ومحلات بيع اللحوم (مراقبة ختم الطبيب البيطري) والمواد الغذائية بإجراءات الحفظ والتخزين والتبريد بالنسبة للحوم المجمدة وكذلك التأكد من النظافة الداخلية للمحل من خلال عمليات رقابة وتفتيش دورية. وفيما يلي **الإجراءات** التي تتخذ في إطار هذه المهام:

- تفتيش منتظم للتأكد من نظافة الأماكن المخصصة للطبخ لضمان التحضير والاعداد الصحي الآمن للأغذية؛
- التأكد من تاريخ صلاحية المنتوجات؛
- التأكد من سلامة الأغذية وتبريدها بشكل صحيح؛
- مراقبة وجود نظام مناسب للتهوية (يجب أن يشمل نظام التهوية تجهيزات مثل شفاطات الهواء، مراوح العادم، الأنظمة الخاصة بإطفاء الحرائق...)
- مراقبة عمليات تنظيف قاعات الحفلات؛

[1]– المادة 4، قانون رقم 02/04 المؤرخ في 9 جمادى الأول 1425هـ الموافق ل 27 يونيو 2004، يتعلق ب تحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41).

- التأكد من نظافة الموظفين الشخصية (تغطية شعر الرأس وارتداء قبعة خاصة بالعمل؛
- طريقة التخلص من نفايات المطبخ...[1]

جدول رقم 01: حصيلة نشاطات بلدية مستغانم في نظافة المحيط، أبريل 2023

النفايات المرفوعة	اختبار نسبة الكلور	عدد التحليل التي تم اجراءها
3.665.07طن	6.250Cl/ ل	50

المطلب الثاني: في مجال التعمير

من أجل المحافظة على الجانب الجمالي والحضري للمدن وهندستها وتوحيد الهندسة المعمارية مع المحيط الاجتماعي والبيئي فانه يلزم في البناء أن يتوفر على شروط الأمن والسلامة والصحة والطمأنينة والوقاية من الحوادث الطبيعية والبشرية. ولن تتوفر هذه الشروط والغايات بدون قواعد تنظيمية للبنايات وأخرى تخطيطية للشوارع وخطوط المواصلات والتوصيلات الكهربائية والغازية والخدمات العامة وغيرها من ضروريات الحياة.

وعليه، فإن أي عملية بناء يجب أن تستجيب لمجموعة من المقاييس والقواعد التقنية المحددة مسبقا من طرف المشرع الجزائري.[2]

تتولى البلدية مهاما مختلفة في مجال البناء والتعمير استنادا إلى ما جاءت به المادة الأولى التي تخص أحكام هذا المرسوم مثل: شهادة التعمير، رخصة التجزئة، شهادة التجزئة، رخصة البناء، رخصة الهدم، شهادة المطابقة مما أورده القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01

[1]– مقابلة مع رئيس مصلحة حماية البيئة لبلدية مستغانم.

[2]– منصوري نورة، **قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع** (الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع 2010) ص21.

ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير . وذلك، فيما يتعلق بتحضير هذه الرخص والشهادات وتسليمها إلى من يطلبها.

ولا تدخل في أحكام هذا القانون الهياكل القاعدية التي تكتسي سرية الدفاع الوطني كالهياكل القاعدية العسكرية المخصصة لتنفيذ المهام الرئيسية لوزارة الدفاع الوطني، أو بعض الهياكل القاعدية الخاصة التي تكتسي طابعا استراتيجيا من الدرجة الأولى والتابعة لبعض الدوائر الوزارية أو الهيئات أو المؤسسات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عند الحاجة بموجب قرارات مشتركة بين الوزير المكلف بالعمران والوزير أو الوزراء المعنيين عندما يكون البناء أو التحويل خاضعا لسرية الدفاع الوطني ويكتسي طابعا استراتيجيا أو خاصا.[1]

على الرغم من وجود هذه الالية الرقابية الا أن البناء غير شرعي وتشويه النسيج العمراني يتفاقم يوما بعد يوم على حساب النواحي الفنية والجمالية للمدينة ومقوماتها.

تقوم بلدية مستغانم كغيرها من البلديات بإصدار رخص مختلفة ذات استعمال وغرض معين تهدف من خلالها تحقيق النسيج العمراني المتناسق الذي لا يضر ببيئتها وتتمثل هذه الرخص فيما يلي.

الفرع الأول: وثائق البناء والتعمير

تتمثل أساسا في:

1- رخصة البناء Permis de construire

تعد رخصة البناء الضمانة الأساسية التي اعتمدها المشرع الجزائري لاحترام قواعد قانون العمران[2]. وهي الآلية القانونية التي تأتي مباشرة بعد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي لتحويل الأفكار والبيانات المجسدة في المخططات إلى شيء

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 15-19 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 25 يناير سنة 2015، يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07) ص 4.

[2]- عزيز الزين، **قرارات العمران الفردية وطرق الطعن فيها : دراسة في التشريع الجزائري مدعمة بأحدث قرارات مجلس الدولة**، ط01 (الجزائر: دار الفجر، 2005) ص9.

ملموس، في ظل احترام مقتضيات النظام العام العمراني، من خلال تحقيق المصلحة الخاصة من أعمال البناء في أطر حماية البيئية والاستغلال العقلاني للعقار.[1]

رخصة البناء هي قرار إداري من قبيل الأعمال الإدارية حيث تتميز بالخصائص العامة للقرارات الإدارية الصادرة عن سلطة مختصة قانونا تمنح بمقتضاه الحق لشخص طبيعي أو معنوي بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء يجب أن يحترم قواعد القانون العمراني. وبالتالي فهي عبارة عن سند اداري مسبق يرخص لصاحبه حقا من الحقوق المرتبطة بحق الملكية المعترف به قانونا ودستوريا هو حقه في البناء. وفي نفس الوقت وضع قيودا قانونية على الملكية بعدم خرق الأحكام المتعلقة بالتهيئة والتعمير ولاسيما مخطط تشغيل الأراضي POS والمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU وكذلك المخططات الخاصة بالبيئة والمناطق المحمية.[2] وهي رخصة يسلمها رئيس البلدية أو من يفوضه ذلك.

هذا، وفي إطار أحكام المادة 51 من القانون رقم 90-29، المادة 2 منه فإن " شهادة التعمير هي الوثيقة التي تسلم بناء على طلب من كل شخص معني، تعين حقوقه في البناء والارتفاقات من جميع الأشكال التي تخضع لها القطعة الأرضية المعنية".

وزيادة على ذلك، يمكن كل شخص معني بنفس حقوق البناء الخاصة بالقطعة الأرضية المعنية أن يحصل على بطاقة معلومات لاستعمالها، على سبيل الإشارة لكل غرض مناسب. ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحل محل شهادة التعمير. [3]

أ- خصائص رخصة البناء

عموما تتميز بالخصائص التالية:

- رخصة البناء قرار إداري قبلي، بمعنى أنها إجراء ضروري قبل القيام بعملية تشيد البناء. تمنح بموجب قرار قبل الشروع في عملية البناء. فإقامة بناء دون رخصة عمل غير مشروع يمكن للإدارة من مطالبة صاحبه بإزالته. والغرض من فرض رخصة البناء هو الحد من

---

[1]- عربي باي يزيد، **إستراتيجية البناء في ضوء التهيئة والتعمير الجزائري** (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص عقاري) (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، 2014-2015) ص 132.

[2]- عزري الدين، "النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 8 (جامعة بسكرة، 2005) ص4.

[3]- المادة 2، القانون رقم 05/15، المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 12 فبراير 2016 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 7) ص.ص6-7.

ظاهرة إقامة أبنية دون ترخيص، وكذلك تمكين الإدارة القيام بدراسة تنظيمية وفنية للبناء قبل إقامته؛[1]

– هي قرار يصدر عن جهة إدارية مختصة. فهي عبارة عن عمل إداري يصدر من جهة محددة قانونا والمتمثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي، الوالي، أو الوزير المكلف بالتعمير وذلك حسب المادتين 48 و49 من المرسوم التنفيذي رقم 19/15 في25 يناير سنة 2015.

– أن يشمل الترخيص إقامة بناء أو تغيير بناء قائم، إذ لا يمكن أن يقتصر الترخيص على القيام ببناء جديد فقط بل يشمل الحصول ترخيص من أجل تغيير بناء قائم وتعديل هو ترميمه. وكلما رفضت الإدارة منح التراخيص لهذه العمليات لأسباب غير مشروعة اعتبر ذلك امتناعا تؤسس عليه دعوى قضائية موضوعها إلزام الإدارة بمنح الترخيص. وهو ما جاء في نص المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 15–19.

ب– أهداف رخصة البناء

أهداف رخصة البناء متعددة نذكر أهمها:

– هي وسيلة تكريس القواعد والمبادئ المتعلقة بالتهيئة والتعمير؛

– تضمن احترام ترتيبات المخطط العمراني؛

– تساهم في المحافظة على جمال الطبيعة وتنسيق المباني، وذلك باعتبارها وسيلة ناجحة في تنظيم العمران، إذ هي وثيقة مسبقة تمنح قبل الشروع في أعمال البناء لضمان احترام قواعد العمران، وعدم فتح المجال للأفراد لإقامة أبنية دون رخص؛

– رخصة البناء تطرح ضرورة وضع مشاريع البناء في إطار المصلحة العامة من خلال تنظيمات العمران.[2]

وقد تضمنت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 07، المؤرخ في 12 فبراير سنة 2015، في الصفحة رقم 29 نموذجا لرخصة البناء المطلوب العمل به في التعاملات الإدارية.

2– رخصة التجزئة Permis de lotir

[1]– عزيز مريم، **النظام القانوني في مجال البناء** (مذكرة لنيل درجة الماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية) (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2015–2016) ص45.

[2]– غواس حسينة، **الآليات القانونية لتسيير العمران** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع إدارة عامة– القانون وتسيير الإقليم) (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2012) ص 83.

تعتبر رخصة التجزئة من بين الرخص الإدارية التي نظمها المشرع ووضع لها شروطا تقنية وقانونية وتنظيمية. فهي الوسيلة التي يمكن بها المالك أو موكله الحصول على إذن يتمثل في رخصة التجزئة. وذلك من أجل تجزئة ملكية عقاره إلى أجزاء مع مراعاة الشروط التي حددها القانون تنظيم الحركة العمران.

لم يعرف المشرع الجزائري رخصة التجزئة في قانون التهيئة والتعمير ولا في المرسوم التنفيذي رقم 91-176 ولا في المرسوم رقم 15-19 بل عرفت فقط في القانون رقم 02/82 في المادة 24 منه، والملغى بموجب القانون رقم 90-29 في المادة 79 منه. والتي جاء فيها: " تعد تجزئة الأراضي للبناء عملية تتمثل في تقسيم ملك عقاري أو عدة أملاك عقارية إلى قطعتين أو أكثر لغرض إقامة بناية أيا كان تخصيصه."[1]

أ- خصائص رخصة التجزئة

تتميز عموما بالخصائص التالية:

- تعتبر رخصة التجزئة وثيقة إدارية تصدر في شكل قرار إداري من جهة إدارية محددة قانونا مع مراعاة الإجراءات المحددة وذلك من أجل حماية حقوق الإفراد وعدم ضياعها؛
- رخصة التجزئة ترتبط بملكية العقار. فهي تسلم لكل شخص طبيعي أو معنوي متحصل على ملكية أرض؛
- هي من صلاحية الوالي أو الوزير المكلف بالتعمير بعد الخضوع إلى الرأي المسبق لرئيس المجلس الشعبي البلدي حول العواقب المحتملة عن هذه التجزئة من حيث الصحة والنظافة والمناظر الطبيعية والعمرانية؛
- هي وثيقة رسمية لها أثر مباشر في تغيير عناصر مادية وقانونية في البطاقة العقارية المنشأة على مستوى المحافظة العقارية؛

[1]- شعلال سهام، عطاف نادية، **نظام الرخص والشهادات في ظل القانون المتضمن التهيئة والتعمير رقم 90-29** (مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون الخاص، تخصص عقود ومسؤولية) (البويرة: جامعة أكلي منحد أولجاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، 2017) ص.35.

- تعتبر رخصة التجزئة من النظام العام. فلا يجوز للإدارة الاتفاق على مخالفتها. وفي حالة نشوء أي نزاع بشأنها، فالقضاء الإداري هو المختص بالنظر فيه وذلك لاعتبارها عملا إداريا يخضع لأحكام وقواعد القانون الإداري. [1]

ب- نطاق تطبيق رخصة التجزئة

خلافا لرخصة البناء التي حدد المشرع تطبيقها في النطاق المكاني والزماني فإن رخصة التجزئة واجبة في كل تقسيم لملكية عقارية أو عدة ملكيات أو عدة ملكيات عقارية بغض النظر عن موقعها، إذ الهدف منها هو تشييد بنايات عليها.

تضمنت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 07، المؤرخ في 12 فبراير سنة 2015، في الصفحة رقم 31 نموذجا لرخصة البناء المطلوب العمل به في التعاملات الإدارية.

3- رخصة الهدم Permis de démolir

على الرغم من اهتمام المشرع الجزائري بتنظيم الحركة العمرانية عبر مراحل زمنية متعاقبة، فإن قانون العمران في الجزائر ظل مجرد نصوص لم تحض باهتمام الفقه والقضاء خاصة الإداريين. على اعتبار أن قانون العمران هو فرع من فروع القانون العام يرتبط أساسا بالقانون الإداري لأن أحكامه تتكيف مع فكرة المصلحة العامة.

إن التتبع الدقيق لقواعد قانون العمران بهذه الخصائص يبرز أنها قواعد ردعية كفيلة بأن تحقق التوازن بين المصالح الخاصة للأفراد من خلال مشاريع أعمال البناء والهدم.

قرار تصريح الهدم هو قرار تتخذه حكومة، بلدية، أو كيان آخر مرخص له فيما يتعلق بالموافقة أو الرفض على تصريح لهدم مبنى. يعتمد القرار على عوامل مختلفة مثل حالة الهيكل وسلامة عملية الهدم والامتثال للوائح المحلية وقوانين تقسيم المناطق. قد يتضمن قرار تصريح الهدم أيضا تدخلات عامة ومراجعة من الوكالات والإدارات ذات الصلة، بالإضافة إلى تقييمات الأثر البيئي المحتملة. بمجرد اتخاذ القرار يتم إبلاغ مقدم طلب التصريح بالنتيجة. وقد يحتاج إلى تقديم وثائق إضافية أو الامتثال لشروط معينة قبل أن يبدأ الهدم.

[1]- شعلال سهام، عطاف نادية، مرجع سابق، ص.ص. 37.38.

تعتبر قرارات تصاريح الهدم مهمة لضمان سلامة كل من العمال والمجتمع المحيط فضلا عن الحفاظ على المعالم التاريخية أو الثقافية.

لم يعرف المشرع رخصة الهدم صراحة بل ذكرها ضمنيا من خلال المادة 60من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير التي نصت على أنه "لا يمكن القيام بأي عملية هدم سواءا جزئية أو كلية لبناية دون الحصول على رخصة الهدم. وذلك ضمانا لإنجازها في الظروف الأمنية والتقنية".[1]

أ- خصائص رخصة الهدم

عموما تتميز بالخصائص التالية:

- رخصة الهدم قرار إداري إجباري يكون مسبقا سواءا كان الهدم كليا أو جزئيا للبناية المراد هدمها؛
- تصدر رخصة الهدم في شكل قرار إداري من جهة الإدارة مختصة والمتمثلة في رئيس مجلس الشعبي البلدي.

ب- دوافع رخصة الهدم

تتمثل أساسا في:

- حماية البنايات المصنفة أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية أو المعمارية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية؛
- حماية البنايات المجاورة؛
- حماية السكن الاجتماعي والجماعي.

تضمنت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، المؤرخ في 12 فبراير سنة 2015، في صفحة رقم 30 نموذجا لرخصة البناء المطلوب العمل به في التعاملات الإدارية.

الفرع الثاني: حصيلة عقود البناء والتعمير لبلدية مستغانم 2022-2023

فيما يلي إحصائيات عقود البناء والتعمير لسنة 2022:

جدول رقم 2: حصيلة الشباك الوحيد في إطار المرسوم رقم 19/15

[1]- شعلال سهام، عطاف نادية، مرجع سابق، ص 37.

نوع الطلب	عدد الطلبات المسجلة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات المؤجلة
رخص البناء	349	295	54	/
رخص الهدم	49	39	10	/
رخصة التجزئة	12	10	02	/
شهادة التقسيم	06	03	03	/
شهادة التعمير	10	10	/	/
شهادة المطابقة	73	52	21	/
مجموع عقود التعمير لسنة 2022	449	409	90	/

المصدر: رئيس مصلحة البناء والتعمير لبلدية مستغانم

جدول رقم 3: حصيلة ملفات عقود التعمير الخاصة بالقانون 55/22

نوع الطلب	عدد الطلبات المسجلة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات المؤجلة
رخص البناء معدلة على سبيل التسوية	13	13	01	/
شهادة مطابقة على سبيل التسوية	11	05	02	04

مجموع عقود التعمير لسنة 2022	25	18	03	04

المصدر: رئيس مصلحة البناء والتعمير لبلدية مستغانم

وفيما يلي إحصائيات عقود البناء والتعمير لسنة 2023:

جدول رقم 4: حصيلة الشباك الوحيد في إطار المرسوم رقم 19/15

نوع الطلب	عدد الطلبات المسجلة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات المؤجلة
رخص البناء	65	33	14	18
رخص الهدم	18	14	03	01
رخص التجزئة	01	01	/	/
شهادة التقسيم	/	/	/	/
شهادة التعمير	08	08	/	/
شهادة المطابقة	29	15	05	09 قيد الدراسة
مجموع عقود التعمير لسنة 2023	121	71	22	28

المصدر: رئيس مصلحة البناء والتعمير لبلدية مستغانم

جدول رقم 5: حصيلة الشباك الوحيد في إطار المرسوم رقم 55/22

رخص الطلب	عدد الطلبات المسجلة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات المؤجلة
رخص البناء معدلة على سبيل التسوية	05	04	/	01
شهادة مطابقة على سبيل التسوية	02	01	/	01

مجموعة عقود التعمير لسنة 2023	07	05	/	02

المصدر: رئيس مصلحة البناء والتعمير لبلدية مستغانم

الفرع الثالث: حصيلة الأعمال المتعلقة بمخالفات قانون البناء و التعمير 2022-2023

بنايات فوضوية	بنايات آيلة للانهيار	بنايات هشة	بناية مشيدة بدون رخصة	الاعذارات	قرارات الهدم (3)	
					منفذة	غير منفذة
06	18	04	18	26	12	19
					31	

المطلب الثالث: المتدخلون في مجال حماية البيئة

في حالة ظهور انتهاكات تهدد البيئة يتم تشكيل لجان حسب نوع المشكلة. والتي تكون غالبا متكونة من مصالح البلدية، إدارة الموارد المائية، قطاع الصحة ممثلا في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية وإدارة المصالح الفلاحية من مهندسين وأطباء بياطرة، ومصالح الحماية المدنية، ومختلف مصالح الأمن من شرطة ودرك وطني ومصالح البيئة بالولاية وإدارة الغابات والصناعة والمناجم، إضافة إلى المصالح التقنية البلدية من مهندسين وتقنيين حضريين، ومهندسين معماريين، وفي والسكن والعمران، وكذا مصالح الحظيرة البلدية.

فيما يلي بعض الوظائف التي تؤديها لجنة محلية البيئة:

– المراقبة والإبلاغ، يمكن للجنة مراقبة البيئة المحلية عن أي مخالفات مثل الإغراق غير مشروع أو التلوث، ويمكنها بعد ذلك ابلاغ السلطات المتخصصة بهذه الحوادث والدعوة الى اتخاذ إجراءات تصحيحية؛

– التثقيف والتوعية، يمكن للجنة تثقيف المجتمع حول القضايا البيئية وتعزيز الممارسات المستدامة ويمكن أن تشمل ذلك تنظيم ورش عمل وندوات وفعاليات مجتمعية لزيادة الوعي وتعزيز التغيير؛

– المناصرة والضغط حيث يمكن للجنة الدفاع عن السياسات واللوائح التي تحمي البيئة كما يمكنها تحسين تدابير حماية البيئة والتعاون مع المنظمات الأخرى لإحداث التغيير؛

– البحث والتحليل، يمكن للجنة اجراء البحوث والتحليلات حول قضايا البيئة المحلية ويمكن أن تشمل ذلك دراسة تأثير النشاطات البشري على البيئة واقتراح حلول للتخفيف من هذه الآثار؛

– الترميم والمحافظة، يمكن للجنة العمل على استعادة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها في البيئة المحلية، يمكن أن تشمل ذلك أنشطة مثل زراعة الأشجار وتنظيف القمامة وحماية موائل الحياة البرية؛

– التعاون والتواصل، يمكن للجنة أن تتعاون مع المنظمات الأخرى وأصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف المشتركة، يمكن أن يشمل ذلك التواصل مع اللجان المماثلة في مناطق أخرى أو الشراكة مع الشركات المحلية لتعزيز الاستدامة البيئية.

بشكل عام يمكن للجنة المحلية أداء العديد من الوظائف لحماية البيئة، من خلال العمل معا والاستفادة من نقاط القوة لدى أعضائها، يمكن للجنة أن تحدث تأثيرا مفيدا على البيئة المحلية وتعزيز مستقبل مستدام للمجتمع.[1]

ملخص

يسعى المشرع الجزائري من خلال قواعد قانونية الى مكافحة المشاكل التي تعتري البيئة , حيث توجد قواعد جنائية بيئية يقوم المشرع بموجبها بتجريم عمل و يضع لها جزاءات عند المخالفة, و كذلك توجد قواعد مدنية بيئية ترتب المسؤولية المدنية على من يتسبب في الاضرار بالبيئة و بذلك توجد قواعد إدارية بيئية و التي هي بالأساس تنظم المجالات و التي من خلالها يتدخل القانون الإداري لمصلحة البيئة و يحميها من الاضرار و الاخطار , حيث

[1]- الاتصال المباشر مع مصالح البلدية.

تلعب الإدارة فيها دورا هاما لما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة , و سلطة ضبط النشاطات التي يمارسها الافراد و المؤسسات على المستوى المحلي.

وبالرجوع إلى قانون البلدية 11-10 نجد أن حماية البيئة تندرج ضمن صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة والبلدية على حد سواء، وهذا ما يتطابق مع اعتبار حماية البيئية أولوية تقع على عاتق الجماعات المحلية.

الخـــــاتمة

البلدية هي تقسيم فرعي سياسي للولاية تم تفويضه اختصاصات لتقديم خدمات عمومية على مستوى منطقة جغرافية محددة. هي كيان محلي لامركزي ويعمل بموجب قانون وتنظيم يحدد صلاحياته وواجباته. إنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة في التنظيم الإداري الجزائري. وهي منطلق قاعدي لتجسيد أي مخطط تنموي محلي . وقد خصها المشرع الجزائري بقانون ينظمها وينظم عملها. تضطلع بعديد من المهام الموكلة بها في مختلف

مجالات الحياة : السياسية ، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الرياضية، وغيرها من الميادين، التي تحكمها الخيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية التي تعرفها البلاد وتعكسها التعديلات الدستورية والقانونية ذات الصلة بها منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

تلعب البلديات دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة. من أجل تحقيق التنمية والنمو، من الضروري حماية البيئة المحلية والحفاظ عليها. فالمجالس الشعبية البلدية هي المسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والقوانين واللوائح البيئية لتعزيز التنمية المستدامة. كما أنها مسؤولة عن مراقبة وإدارة القضايا البيئية المحلية مثل التلوث ، التخلص من النفايات، وتدهور الموارد الطبيعية...

تتمتع البلديات بسلطة تنظيم استخدام الأراضي وتنميتها، وهو أمر بالغ الأهمية في حماية البيئة. يمكنها ضمان تنفيذ المشاريع الجديدة بطرق مستدامة بيئيا، مع الانتباه الى عوامل مثل الطاقة النظيفة، الممرات الخضراء، الحدائق، الحد من انبعاثات الكربون، وحماية الموائل الطبيعية...

علاوة على ذلك يمكن للبلديات تعزيز برامج التوعية والحملات التثقيفية لزيادة الوعي العام بالقضايا البيئية. يمكنها أيضا تشجيع السكان على تبني ممارسات مستدامة مثل التقليل من نسبة التلويث المنزلي وإعادة التدوير والحفاظ على الطاقة واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة.

من خلال العمل مع الشركات والصناعات المحلية، يمكن للبلديات أيضا تعزيز التقنيات الخضراء وتقليل النفايات والاستثمار في الممارسات المستدامة.

إن البلديات تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة في إطار حماية البيئة. من خلال تطوير وتنفيذ السياسات البيئية، وتنظيم استخدام الأراضي، وتعزيز الممارسات المستدامة، وتثقيف الجمهور يمكن للبلديات المساهمة في بناء مجتمعات خضراء وصحية، وتعزيز النمو الاقتصادي، ومواجهة تداعيات تغير المناخ...

ومنه، ولأجل تفعيل دور البلديات في حماية البيئة نقترح البدائل التالية:

– وضع اللوائح، يمكن للبلديات أن تضع قواعد وأنظمة لحماية البيئة على سبيل المثال يمكنهم وضع قيود على الانبعاثات من الشركات أو تنظيم التخلص من النفايات؛

– تشجيع الممارسات المستدامة، يمكن للبلديات تعزيز الممارسات الخضراء مثل تشجيع إعادة التدوير، واعتماد حلول الطاقة المتجددة والحد من انبعاثات الكربون؛

-إنشاء مساحات خضراء، يمن للبلديات إنشاء حدائق عامة ومساحات خضراء تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي؛

– تنفيذ أنظمة النقل المستدامة، يمكن للبلديات تشجيع وسائل النقل العام والمبادرات الصديقة للدراجات التي تقلل انبعاثات الكربون من المركبات؛

– تشجيع إعادة التدوير وتحويلها الى سماد وفرض اللوائح المتعلقة بالتخلص من النفايات؛

– مراقبة جودة الهواء والماء وفرض اللوائح المتعلقة بالانبعاثات والتصريفات ووضع برامج للحد من التلوث؛

– تشجيع الممارسات الموفرة للطاقة مثل استخدام اضاءة LED وتعزيز وسائل النقل العام، ودعم مصادر الطاقة المتجددة؛

– حماية المناطق الطبيعية وموائل الحياة البرية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد وإنشاء برامج للحفاظ على المياه؛

– وضع خططا للتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز الممارسات الحيادية للكربون ودعم استراتيجيات التكيف مع المناخ.

في الختام، تلعب البلديات دورا حاسما في حماية البيئة من خلال تنفيذ السياسات التي تعطي الأولوية للاستدامة لتعزيز مجمع صحي لكل من البشر والكائنات الحية والأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- بالعربية

أ- القرآن الكريم

1- سورة يوسف، الآية رقم 61.

ب- الوثائق الرسمية

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 مؤرخ في 08 ديسمبر 1996 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76).

2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 مؤرخ في 23 نوفمبر 1989 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 09).
3- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية.
4- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية، العدد رقم 43.
5- قانون رقم 04-02 مؤرخ في 9 جمادى الأول 1425هـ موافق ل 27 يونيو 2004م، يتعلق بتحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41).
6- قانون رقم 11-10 مؤرخ في رجب 1432 موافق 22 يونيو 2011م يتضمن قانون البلدية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37).
7- قانون الانتخابات رقم 12-01 مؤرخ في 20 صفر 1433 موافق ل 14 يناير 2012م (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الأول).
8- قانون رقم 05/15 مؤرخ في 22 ربيع الثاني 1436 موافق ل 12 فبراير 2016م (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 7).
9- مرسوم تنفيذي رقم 11-379 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1432 موافق ل 21 نوفمبر سنة 2011م، يحدد صلاحيات وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات.
10- مرسوم تنفيذي رقم 11-219 مؤرخ في 10 رجب عام 1432 يحدد أهداف نوعية المياه السطحية والجوفية المخصصة لتزويد السكان بها موافق 12 يونيو سنة 2011م (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34).
11- مرسوم تنفيذي رقم 15-19 مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 موافق 25 يناير سنة 2015م، يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07).

ج- التقارير

1- "الإعلام العربي والبيئة"، **تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

د- الكتب

1- أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات السياسية والإدارية**، تر: محمد عرب صاصيلا، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996).

2- علاء الدين عشي، **شرح قانون البلدية** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

3- سعد الله أبو قاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**- الجزء الأول (بيروت: مكتبة دار الغرب الإسلامي، 1992).

4- أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** ، ط 1 (الجزائر: دار هوم ه للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).

5- الشيخ محمد أحمد حسين، **البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي** (إمارة الشارقة: منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر).

6- محمد السيد أرناووط، **الإنسان وتلوث البيئة**، ط 5 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002).

7- سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013)

8- عماد علي جمعة، **تشجير متن الغاية والتقريب في الفقه الشافعي** (دار النفائس للنشر والتوزيع، 2014).

9- زيد رعد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان)، **دليل عملي للمجتمع المدني: الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة** (مكتب المفوض السامي).

10- نادية ليتيم سعيد، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة** (عمان: دار الحامد، 2010).

11- سهير إبراهيم حاجم الهيتي، **المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي** (دمشق- سوريا: دار ومؤسسة رسلان، 2016).

12- عكوم عادل، "حماية البيئة من التلوث في إطار المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية"، **مجلة المفكر**، العدد 14 (المسيلة: جامعة محمد بوضياف).

13- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت- لبنان: مكتبة لبنان ، 1993).

14- محمد علي محمد وآخرون ، **قاموس علم الاجتماع** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ج م ع. 1995).

15- منصوري نورة، **قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع** (الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2010).
16- عزيز الزين، **قرارات العمران الفردية وطرق الطعن فيها: دراسة في التشريع الجزائري مدعمة بأحدث قرارات مجلس الدولة**، ط01 (الجزائر: دار الفجر،2005).

هـ- مذكرات التخرج

1- طيبون حكيم، **محاضرات في قانون البلدية** (مطبوعة موجهة لطلبة الماستر- تخصص قانون إدارة وتسير جماعات محلية)(خميس مليانة-الجزائر: جامعة جيلالي بو نعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية).
2- عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر- دراسة ميدانية لقطاع النفط حاسي مسعود** (رسالة ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة)(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2006 / 2007).
3- خليفة، تركية، دور مديرية البيئة في حماية البيئة (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة،2009-2010)
4- لواليش فتيحة، **الحياة الحضرية في بايليك الغرب** (رسالة جامعية) (جامعة الجزائر، 1994).
5- هريات مسعود، **الإطار القانوني لتنظيم قانون الصفقات العمومية 247/15** (مذكرة تخرج ماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية فرع حقوق تخصص قانون إداري).
6- يامنة طنش، **دور الضبط الإداري المحلي في حماية الصحة العمومية** (جامعة حمه لخضر الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري).
7- عربي باي يزيد، **إستراتيجية البناء في ضوء التهيئة والتعمير الجزائري** (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص عقاري) (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، 2014-2015).
8- عزيز مريم، **النظام القانوني في مجال البناء** (مذكرة لنيل درجة الماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية)(الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2015-2016).
9- غواس حسينة، **الآليات القانونية لتسيير العمران** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع إدارة عامة- القانون وتسيير الإقليم) (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2012).

10- شعلال سهام – عطاف نادية، **نظام الرخص والشهادات في ظل القانون رقم 90-29 المتضمن التهيئة والتعمير** (مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون الخاص، تخصص عقود ومسؤولية) (البويرة: جامعة أكلي منحد أولجاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، 2017).

و- الملتقيات

1- سامية فقير، محمد أمين لعروم، مداخلة بعنوان: "مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر"، **الملتقى الدولي الخامس حول الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار** (برج بو عريريج: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي، 01 و02أبريل 2016

ي- المجلات

1- بن يكن عبد المجيد، "الحماية القانونية للبيئة وفقا للتشريع الجزائري"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، العدد الأول، المجلد الخامس، سنة 2021.

2- محمد غانم، "إنسانيات"، **المجلة الجزائرية في الانثرولوجيا والعلوم الاجتماعية** ، المجلد رقم13، العدد رقم52، في 15 ديسمبر 2019.

3- عزري الدين، "النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد8 (جامعة بسكرة، 2005).

ز- المواقع الإلكترونية

1- https://education.nationalgeographic.org

2- عماد الدين شريف، "تدوير النفايات في الجزائر في الجزائر " ملايين الدولارات مهدرة دون استغلال"، **مجلة الطاقة**، https://attaqa.net

3- كريم حسان (رئيس المنظمة الوطنية للفلاحة والأمن الغذائي)،"السد الأخضر موجه لمجموعة من المشاريع للتنوع البيولوجي"،**المستثمر**، يناير 2023، https://almostathmir.dz

4- الإجرار، مراحل معالجة المياه، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، https://mawdoo3.com

5- محمد علاء، سوناطراك الجزائرية تطلق مشاريع لتحلية مياه البحر، **عربية Sky news**، https://www.skynewsarabia.com

6- مديرية السياحة والصناعة التقليدية الجزائر، dta.alger@mta.gov.dz

7- http://www.dsp-setif.dz

8- https://wilaya-batna.gov.dz

9- مجلة **شمس**، https://www.starshams.com

10- منصة التعليم عن بعد، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، https://www.univ-mosta.dz

11- https://journals.openedition.org

ثانيا- باللغة الأجنبية

أ- المجلات

1- Yehu dah Mirsky, Democratic politics, « Democratic culture, orbits », **Journal of world affairs**, vol 37, N 04, Fall 1993 ,p571.

2- Michael Walzer, « The civil society argument: The good life », **News stateman and society**, Vol 2, oct 1989, p.28.

PRESENTATION DE LA VILLE

Mostaganem est une ville côtière et se situe au nord ouest de l'Algérie, sur une altitude de 104 m.

1. MOSTAGANEM LA WILAYA :

Mostaganem la wilaya couvre une superficie de **2269 km²**, elle s'étend sur une cote de **120 km.**

1.1. Situation géographique de la wilaya :

La ville de Mostaganem ce limite :

- Au nord par la mer méditerranée.
- A l'ouest par les wilayas d'Oran et de mascara.
- A l'est par la wilaya de Chlef.
- Au sud par la wilaya de Relizane.

1.2. Organisation administrative de la wilaya :

Suivant l'ordre alphabétique (arabe) elle occupe la 27ème place dans l'organisation administrative territoriale de l'Algérie. Elle est composée de 32 communes réparties en 10 Dairas.

	Daira	Commune
01	MOSTAGANEM	MOSTAGANEM
02	HASSI MAMECHE	HASSI MAMECHE - STIDIA – MAZAGRAN
03	AIN TEDLES	A/TEDLES - SOUR - S/BELATTAR - O/EL KHEIR
04	BOUGUIRAT	BOUGUIRAT - SIRAT - SAF SAF – SOUAFLIA
05	SIDI ALI	SIDI ALI - TAZGAIT - OULED MAALAH
06	ACHAACHA	ACHAACHA - NEKMARIA - KHADRA - O/BOUGHALEM
07	AIN NOUISSY	AIN NOUISSY - FORNAKA - EL HASSIANE
08	MESRA	MESRA -MANSOURAH-TOUAHRIA-AIN SIDI CHERIF
09	SIDI LAKHDAR	SIDI LAKHDAR - HADJADJ - BEN A/RAMDANE
10	KHEIR EDDINE	KHEIR EDDINE - SAYADA - AIN BOUDINAR

2. MOSTAGANEM LA COMMUNE :

Mostaganem la commune couvre une superficie de **50 km²**, elle s'étend sur une cote de **15 km.**

2.1 Situation géographique de la commune :

Elle est limitée :

- Au nord par la mer méditerranée et la commune de ben Abdelmalak Ramdane.
- A l'ouest par la mer méditerranée.
- A l'est par les communes de Sayada et Kheir Eddine
- Au sud par les communes de mazagran et Hassi Mameche

2.2 Répartition des zones de la commune :

Elle est répartie en 03 zones :

- Salamandre
- Centre Ville
- Kharrouba et zones éparses.

2.3 Le Climat

Mostaganem se caractérise par un climat méditerranéen à hiver doux et été chaud. Dont la pluviométrie se varie entre 350 mm et 400 mm.

2.4 Nature des Sols :

On distingue trois catégories :

- Sols alluvionnaires : bordures occidentales du plateau de Mostaganem.
- Sols dunaires : localement sur la bande littorale .
- Sols calcaires : dans l'ensemble de la superficie.

DEMOGRAPHIE :

Le nombre de population arrêté au 31-12-2022 de la commune de Mostaganem est de 171 208 HAB d'une densité de 2914H/ km2 .

HISTOIRE DE LA VILLE

1. ETYMOLOGIE :

En revenant aux recherches de quelques historiens et géographes on distingue qu'aucun d'eux n'a pu déterminer l'étymologie ou le sens exacte du mot " **MUSTAGHANIM** ", par contre on remarque plusieurs explications qui ont été proposés par la population locale de cette ville.

- **Mostaghanim** serait composé de deux termes distincts : Machta (Station Hivernale) et Ghanem (Riche éleveur de mouton).
- **Mostaghanim** : Marsa ranem, c'est à dire le port du butin.
- **Mostaghanim** viendrait de Misk Al-Ghanem : abondance des troupeaux.
- **Mostaghanim** : "MURUSTAGA" un Port Romain

Cette dernière appellation suivant l'avis de quelques historiens de l'antiquité sera l'étymologie du mot " MUSTAGHANIM "

2. Aperçu historique :

Depuis sa création, la ville de Mostaganem a connu plusieurs étapes historiques qui l'ont marqué et qui sont restées gravées dans la mémoire de sa population à travers les siècles.

- Présence des phéniciens qui avaient établi des comptoirs : Petit Port et Ouillis dans le Dahra et Kharrouba prés de Mostaganem.

- Création de la ville au Moyen Age par les almoravides qui, durant le ixième siècle en fut les maîtres vers 1082.

- Construction d'un "Bordj" sur une colline au nord de l'actuelle agglomération, par Youcef Ibn Tachfine, le Fondateur de Dynastie Almoravides en 1082.

- Construction de la grande Mosquée de Mostaganem en l'an 1340 par le Sultan Mérinide Abou El-Hassen Ali Ibn Abi Saïd.

- Les entreprises espagnoles, guidées par le Cardinal XIMENES sous le règne des Rois Catholiques en 1505, commencent à occuper les terres Mostaganemoises en débutant par Mers El-Kébir.

- Le 26 mai 1511, Mostaganem ouvrit ses portes à l'ennemi en signant avec les espagnoles une capitulation.

- Des combats très violents se déroulèrent à Mazagran le 23 août 1550.Par mer et par terre, entre les murailles et la citadelle qui dominaient la partie la plus élevée de la ville. Ces derniers l'ont défendue contre les espagnoles guidés par le comte d'Alcaudète qui renonça à cette ville après la défaite.

- En 1580 la ville devint opulente et connue un grand équilibre et stabilité grâce à sa population active et nombreuse qui a su gérer les richesses agricoles dont elle possède.

- En Juillet 1833 Mostaganem fut occupée par Desmichels après une vive résistance dirigée par l'EMIR ABDELKADER en personne. Par le traité du 26 février 1834, un consul de l'Emir fut agréé pour résider dans la ville, l'arrêté du 8 décembre y constitue un bey de l'autorité française et le traité de la Tafna en mai 1837 la conserva à la France. La convention de la TAFNA du 20 mai 1837 n'avait fait taire que momentanément les armes. Mostaganem n'a cessé d'opposer une résistance farouche à l'occupation française illustrée entre autre par la bataille de Mazagran en février 1840.

- La région de Mostaganem a participé à sa façon aux manifestations du 08 mai 1945 où l'on a noté l'arrestation de 45 nationalistes dont le martyr BENDEHIBA BENAYAD.

Le 1 er novembre 1954 la ville a participé dans le déclenchement de la Révolution qui a été marqué par une série d'attentat dans la région de Mostaganem. Abdelmalek RAMDANE qui est tombé au champ d'honneur les premiers jours du déclenchement de la guerre de libération en nationaliste de première heure, a participé activement à l'organisation et au déclenchement du

révolution armée dans la wilaya de Mostaganem et a eu pour adjoint le martyr BORDJI AMAR.

Durant la guère de libération, la wilaya de Mostaganem a connu plus de 90 batailles dont 71 uniquement pour la période allant de 1956 à 1958. Parmi ces batailles, on peut citer la bataille de DJEBEL DISS, celle de DJEBEL BOUHANI en 1957 et également celle de la bataille de MEZIANIA en 1958.

A côté de ces batailles, ont eu lieu quotidiennement des réactions de FIDA à l'intérieur même de la ville de Mostaganem où la capacité d'organisation et de mobilisation de la révolution a été démontrée avec éclat lors de la grève des 7 jours en janvier 1957.

Ces hauts faits de guère durèrent jusqu'au recouvrement de l'Indépendance le 5 juillet 1962.

Ainsi donc, à travers son histoire, Mostaganem a toujours opposée une résistance farouche à toute occupation soit romaine, espagnole ou française.

ETAT NOMINATIVE DES MAIRES DE LA COMMUNE DE MOSTAGANEM

N°	PERIODE	NOM ET PRENOM
1	1848	LESIEUR BOMINE
2	1849	CLEE COCHER COSMON
3	1851-1857	M.DELREGRAS BAURIE
4	1870-1871	M.BOLLARD
5	1871-1875	M.GARAU
6	1875-1880	PIERRE AUGUSTE RULLAUD
7	1880-1882	RAUSSEAU
8	1882-1887	VAGNON
9	1887	GROSCLANDE
10	1906	GHIREAU
11	1909-1917	G.JOBERT
12	1918-1921	ED KAUSSEAU
13	1922-1925	QUEYRAT
14	1926-1931	ADRIEN LEMOINE
15	1932-1943	PUJOIL FRANÇOIS
16	1944-1947	AVINANT ANAREEL
17	1947-11953	ADRIEN LEMOINE
18	1953-1958	LUCIEN LOUGIER
19	1961	HERNANDEZ GEORGE
20	1962	BENSABER MOSTEFA
21	1962	BEN OUALI HADJ EL GAHALI
22	1963	KHOUIDMI MOHAMED
23	1965	BELHADJ MOHAMED
24	1966	BEN GUETTAT ADA

25	1967	BEN DERDOUCHE JELOULE
26	1967	REZOUG MOHAMED
27	1975	KARA MOSTEFA RACHID
28	1979	REZOUG MOHAMED
29	1981	ZIANE ABDELKADER
30	1983	BEN SI KADDOUR MOHAMED
31	1985	BEN ABED MOHAMED
32	1985	BEN TORKI BOUASRIA
33	1986	BOUTARFA ABDALLAH
34	1989	BOUAZZA MANSOUR
35	1990	HAMECHERIF EL ADJEL
36	1991	REZGUI FARHATE
37	1992	BENSLIMANE SADEK
38	1994	REZALI ABDALLAH
39	1995	KHALDI BENAMAR
40	1997	BERACHED MANSOUR
41	2002	BENAYCHOUBA HARAG
42	2003	OUADENI BOUASRIA
43	2004	BOUTCHATCHA ABDELKADER
44	2005	BENTAIFOUR HALIM
45	2007	BOUKHARI SENOUCI
46	2012	BELMILOUD ABDENOUR
47	2016	ABDELHAMIS SMAIN
48	2018	BELKHODJA ABDELKADER

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية مستغانم

دائرة مستغانم

بلدية مستغانم

مديرية التنظيم والإدارة العامة

مصلحة الموارد البشرية

ف/ر: تعديل الهيكل التنظيمي للبلدية

بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي

لبلدية مستغانم

بتاريخ 13 جوان 2013

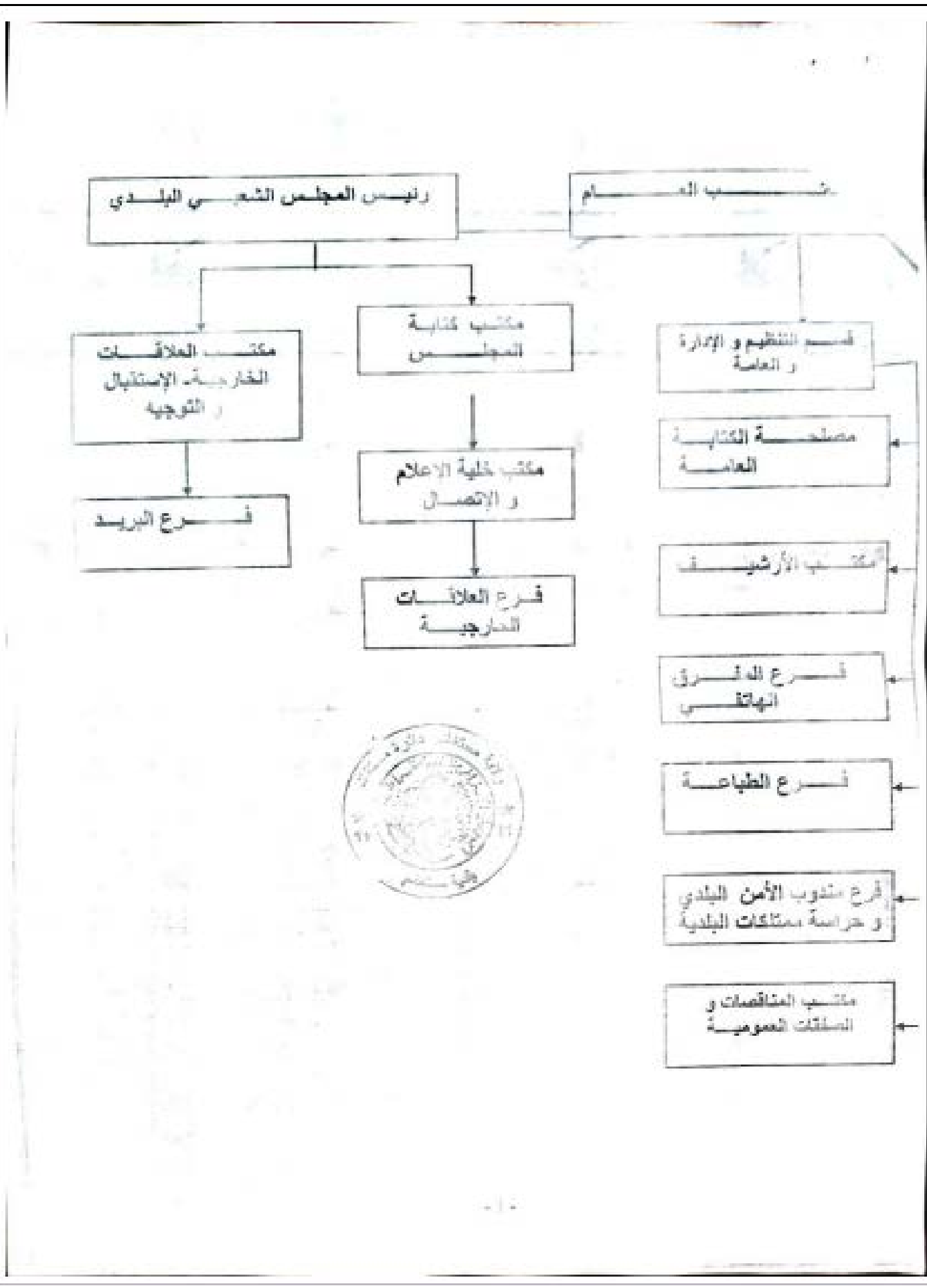
رئيس المجلس الشعبي البلدي
الأمين العام
مكتب كتابة المجلس
مكتب العلاقات الخارجية الإستقبال و التوجيه
مكتب خلية الاعلام و الإتصال
فرع البريد
فرع العلاقات الخارجية
قسم التنظيم و الإدارة و العامة
مصلحة الكتابة العامة
المكتب الأرشيف
فرع المفرق الهاتفي
فرع الطباعة
فرع منتدب الأمن البلدي و حراسة ممتلكات البلدية
مكتب المناقصات و الصفقات العمومية

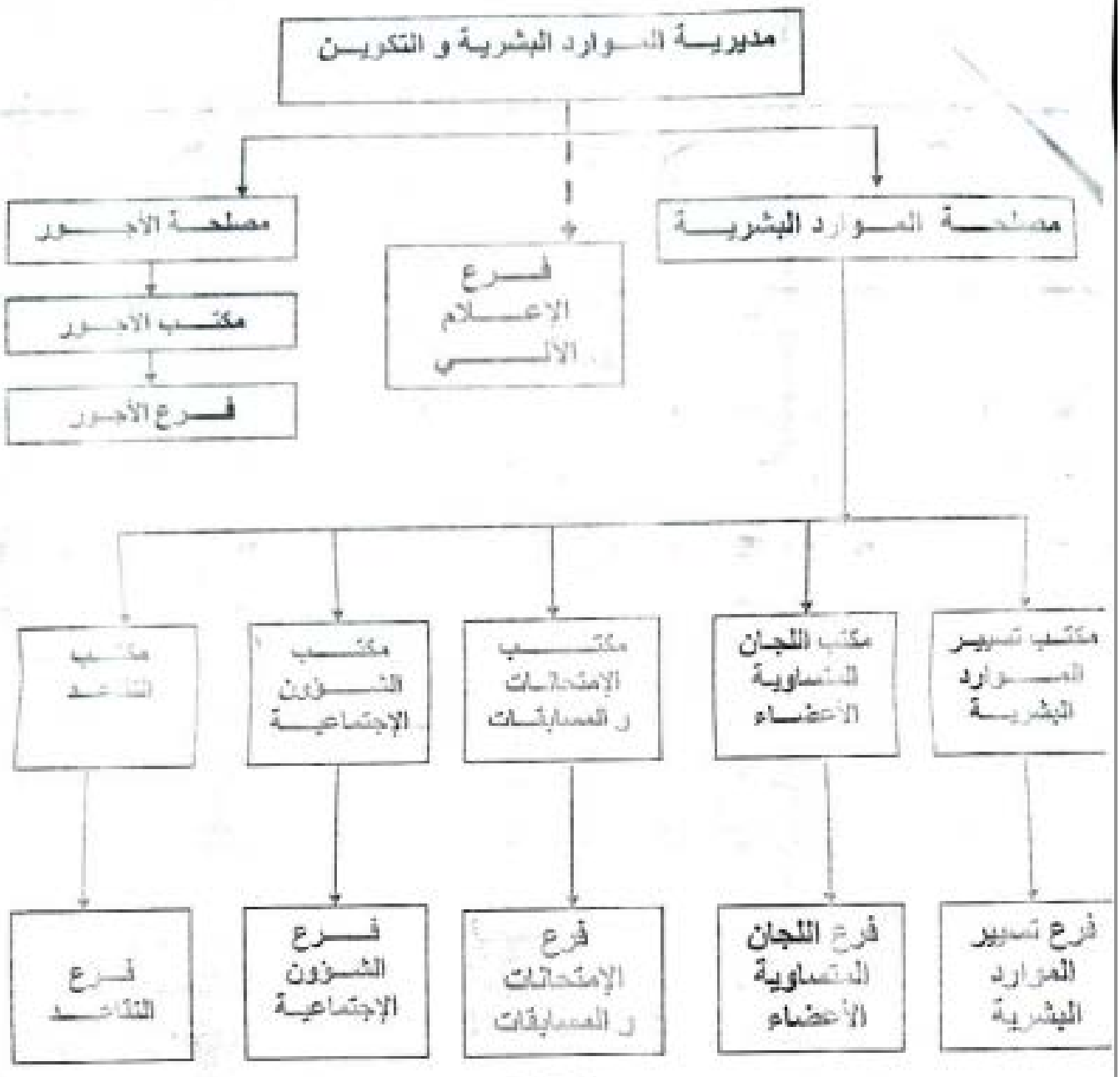
مديرية الموارد البشرية و التكوين
مصلحة الأجور
مكتب الأجور
فرع الأجور
فرع الإعلام الآلي
مصلحة الموارد البشرية
مكتب تسيير الموارد البشرية
مكتب اللجان التساوية الأعضاء
مكتب الإمتحانات و المسابقات
مكتب الشؤون الإجتماعية
مكتب النشاط
فرع تسيير الموارد البشرية
فرع اللجان التساوية الأعضاء
فرع الإمتحانات و المسابقات
فرع الشؤون الإجتماعية
فرع النشاط

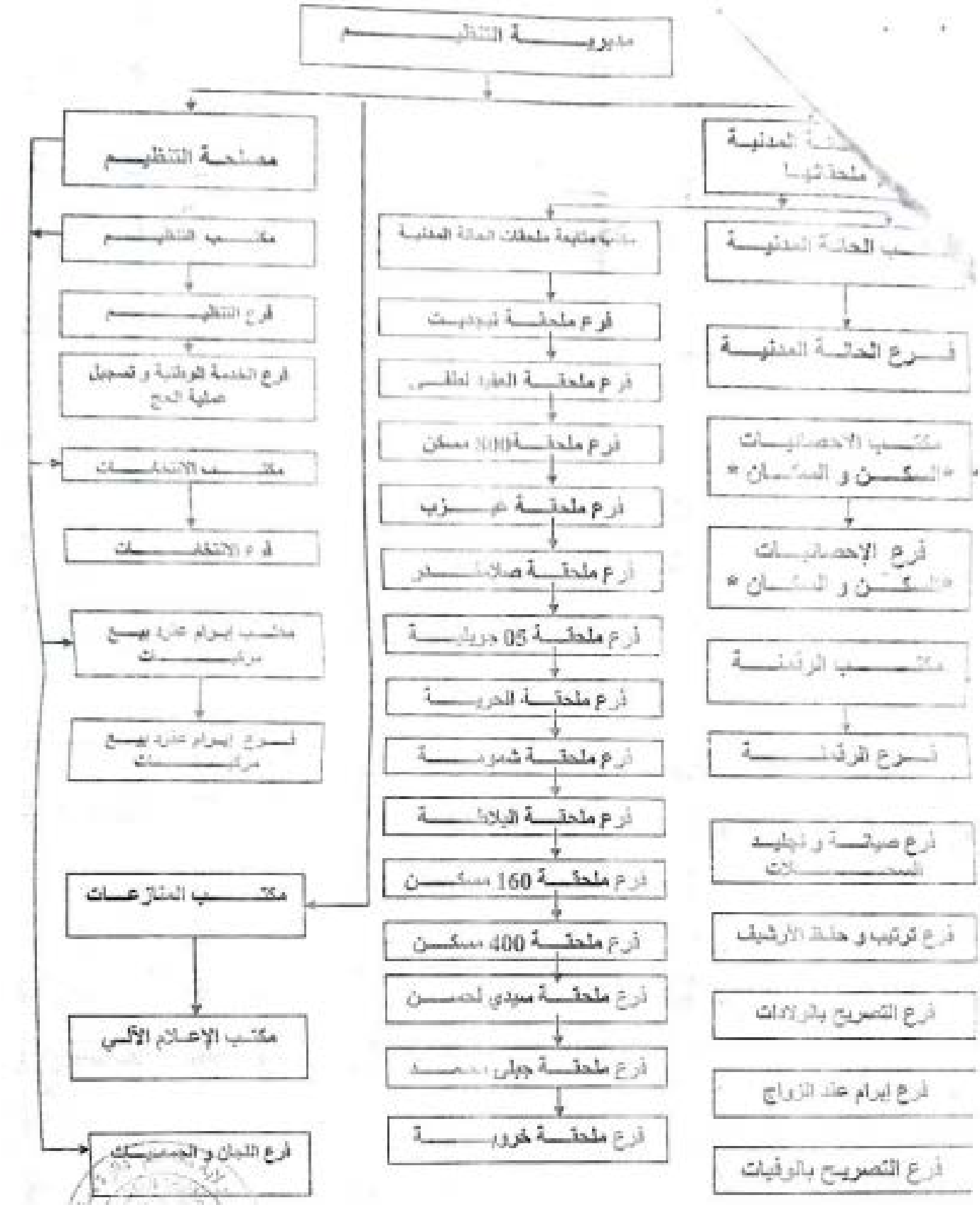
مديرية التنظيم
مصلحة التنظيم
مكتب التنظيم
فرع التنظيم
فرع الخدمة الوطنية و تسجيل صلية الحج
مكتب الانتخابات
فرع الانتخابات
مكتب إبرام عقود بيع مركبات
فرع إبرام عقود بيع مركبات
مكتب المنازعات
مكتب الإعلام الآلي
فرع اللجان و الجمعيات
مكتب الحالة المدنية
فرع الحالة المدنية
مكتب الإحصائيات * السكن و السكان *
فرع الإحصائيات * السكن و السكان *
مكتب الرقابة
فرع الرقابة
فرع صيانة و تجليد السجلات
فرع ترتيب و حفظ الأرشيف
فرع التصريح بالزلادات
فرع إبرام عقد الزواج
فرع التصريح بالوفيات
فرع الإستقبال و التوجيه و التنسيق بين الفروع و الإجابة على البريد و الإنترنيت

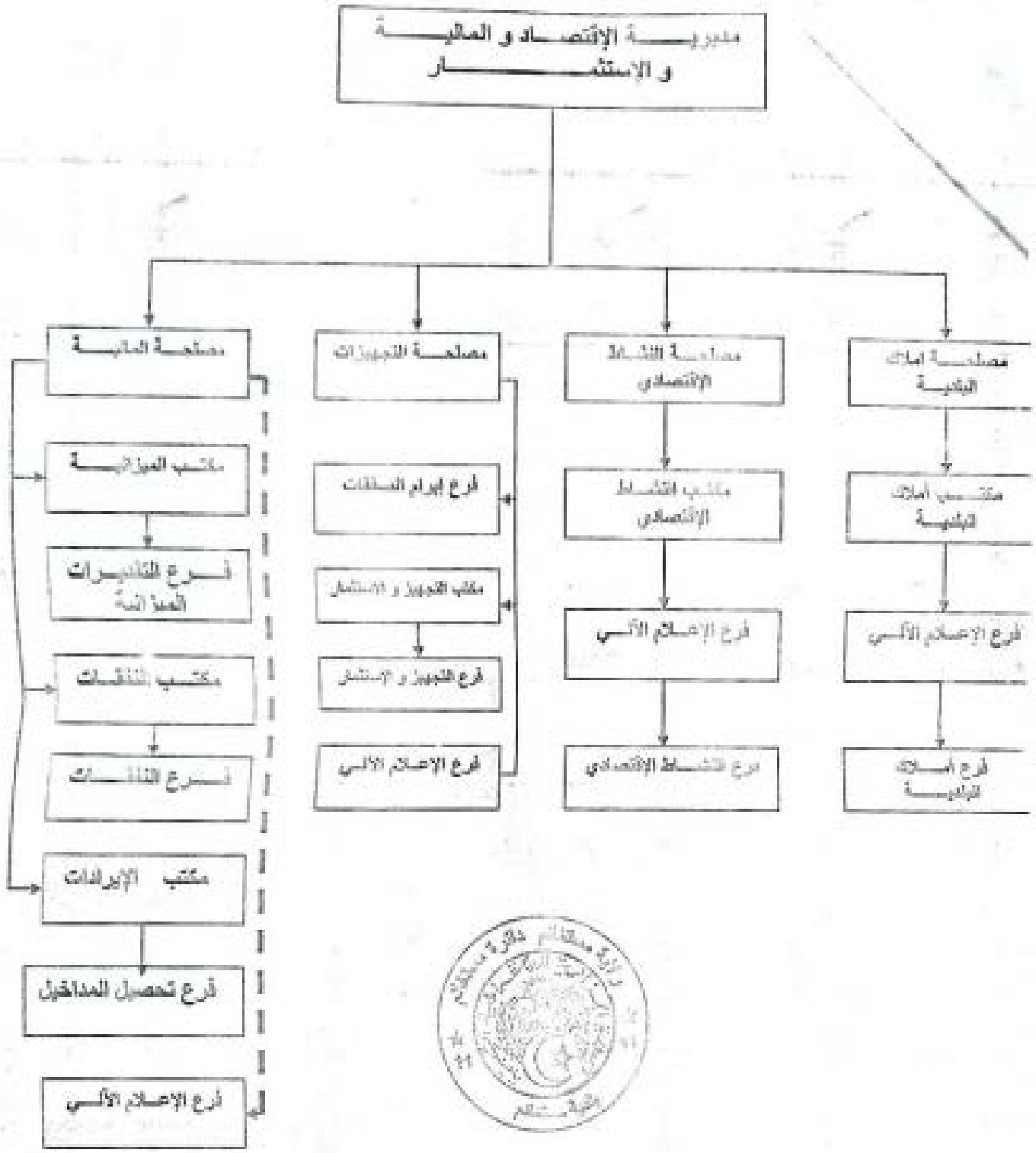
مديرية الإقتصاد و المالية و الإستثمار
مصلحة المالية
مصلحة التجهيزات
مصلحة النشاط الإقتصادي
مصلحة أملاك البلدية
مكتب الميزانية
فرع إبرام الصفقات
مكتب النشاط الإقتصادي
مكتب أملاك البلدية
فرع التقديرات العقارية
مكتب التجهيز و الاستغلال
فرع الإعلام الآلي
فرع الإعلام الآلي
مكتب المنازعات
فرع التجهيز و الإستغلال
فرع النشاط الإقتصادي
فرع أملاك التابعة
فرع المنازعات
فرع الإعلام الآلي
مكتب الإيرادات
فرع تحصيل المداخيل
فرع الإعلام الآلي

مديرية الشؤون الإجتماعية و الثقافة و الرياضة و الشباب
مصلحة الشؤون الإجتماعية
مصلحة الثقافة و التربية
مكتب الشؤون الإجتماعية
مكتب الثقافة
مكتب التربية
فرع تشغيل الشباب و الشبكة الإجتماعية
فرع الرياضة
فرع متابعة الجمعيات
فرع الإعانة الإجتماعية
فرع الثقافة
فرع متابعة المدارس و المساجد و المراكز الثقافية
فرع التمويل

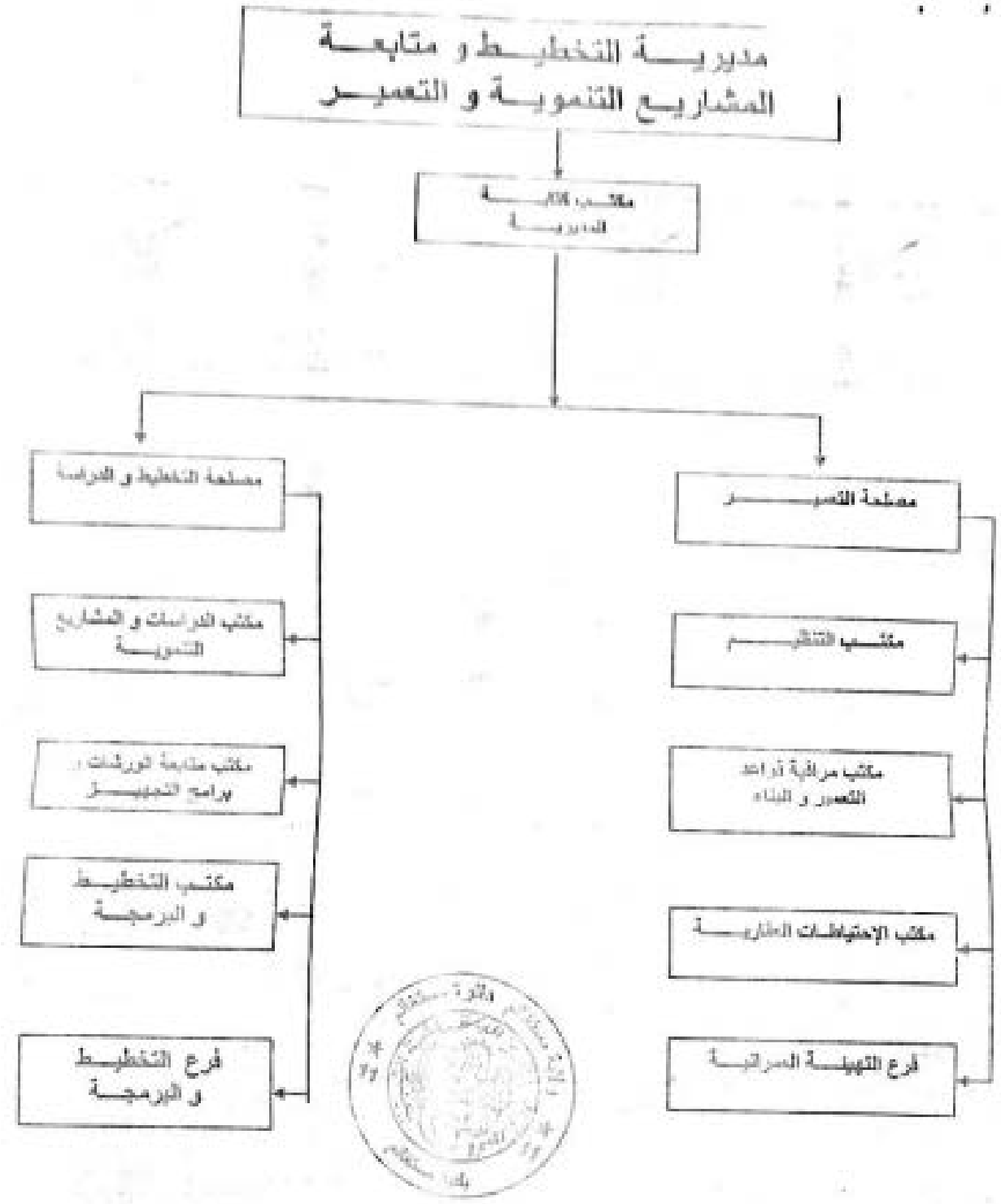
مديرية التخطيط و متابعة المشاريع التنموية و التعمير
مكتب الأمانة الفنية
مصلحة التخطيط و الدراسة
مصلحة التعمير
مكتب الدراسات و المشاريع التنموية
مكتب التنظيم
مكتب متابعة الورشات و برامج التجهيز
مكتب مراقبة قواعد التعمير و البناء
مكتب التخطيط و البرمجة
مكتب الإحتياطات العقارية
فرع التخطيط و البرمجة
فرع التهيئة العمرانية

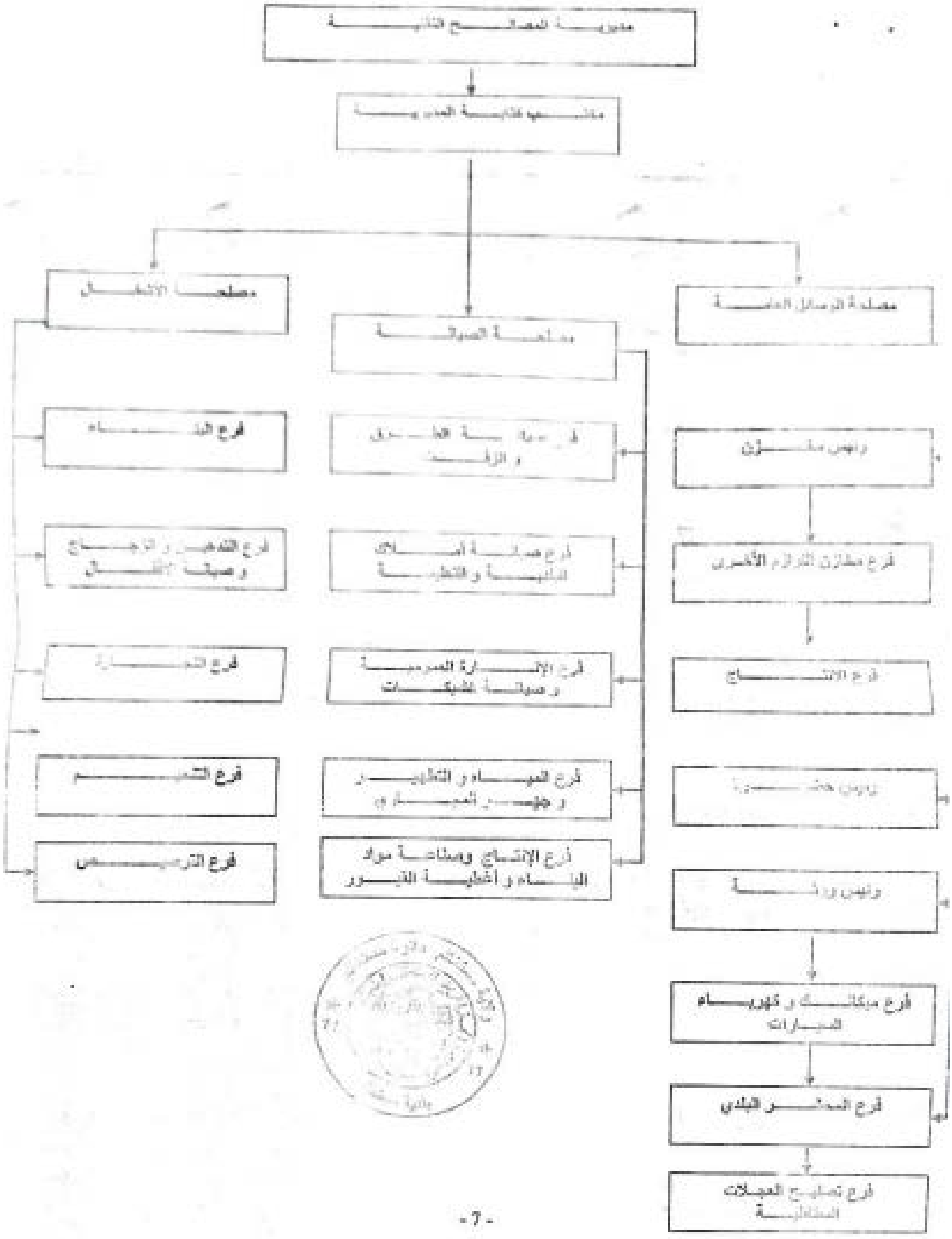
مديرية المصالح الفلاحية
مكتب الشؤون الفلاحية العامة
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة الصيانة
مصلحة الاستغلال
رئيس مكتب
فرع مخازن القارم الأخرى
فرع الانتاج
فرع الإدارة العصرية وصيانة التجهيزات
فرع الإنتاج وصناعة مواد البناء و أنابيب القنوات
رئيس مكتب
رئيس ورشة
فرع ميكانيك و كهرباء السيارات
فرع المحاسب البلدي
فرع تصليح العجلات المطاطية
فرع التهيئة الفلاحية و الري
فرع التهيئة و الاستطلاع
فرع الدراسات و الانجاز
فرع التهيئة و الاستطلاع
فرع التشجير
فرع الدراسات

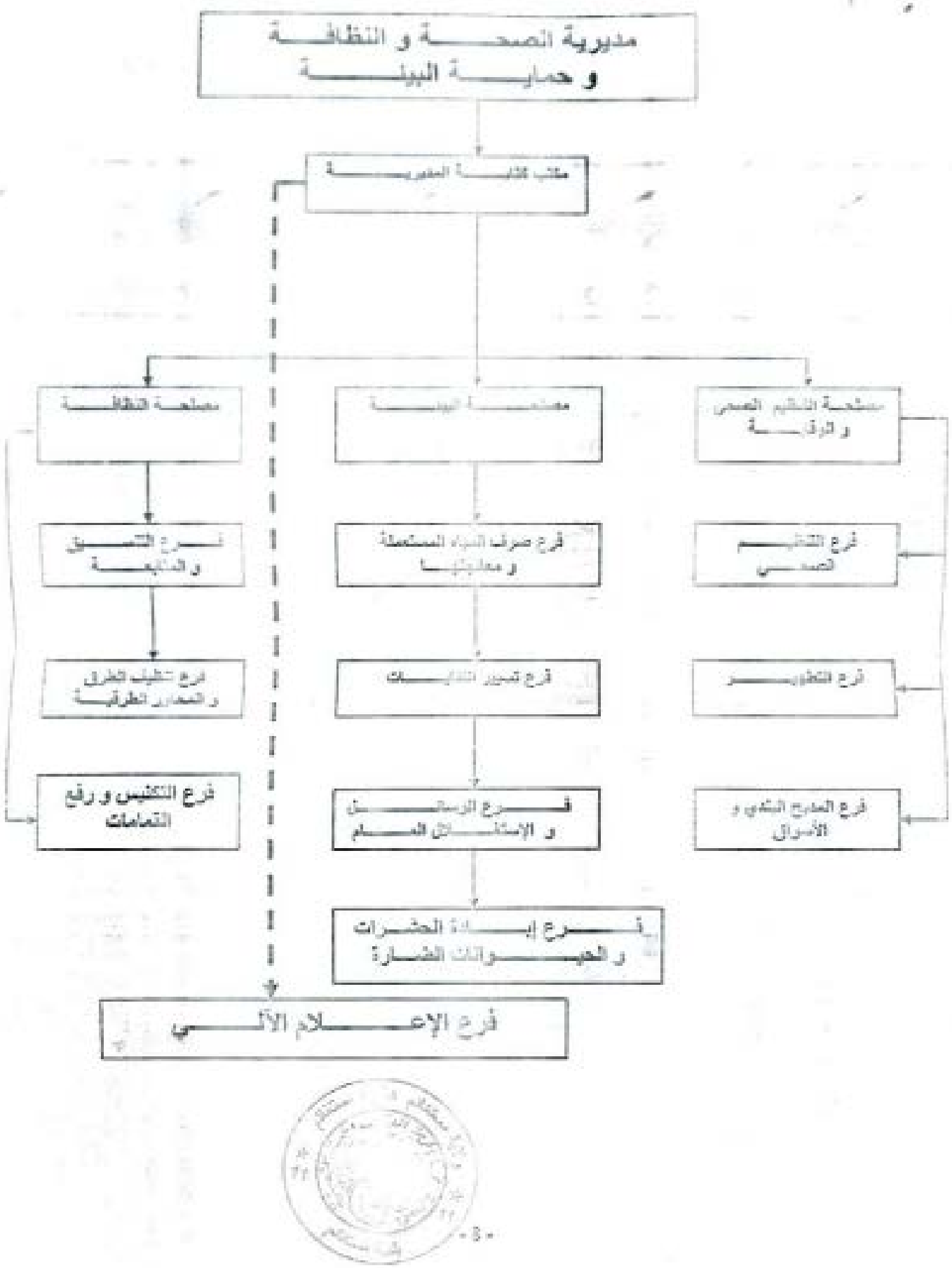
مديرية الصحة و النظافة
و حماية البيئة
مكتب النظافة العمومية
مصلحة النظافة
مصلحة البيئة
مصلحة التنظيم الصحي
و الوقاية
فرع التنسيق
و المتابعة
فرع صرف المياه المستعملة
و معالجتها
فرع التنظيم
الصحي
فرع تنظيف الطرق
و المحاور الطرقية
فرع تسيير النفايات
فرع التطهير
فرع التكفيس و رفع
التعامات
فرع الوسائل
و الإستغلال العام
فرع العلاج الوقائي و
الأسواق
فرع إبادة الحشرات
و الحيوانات الضارة
فرع الإعلام الآلي

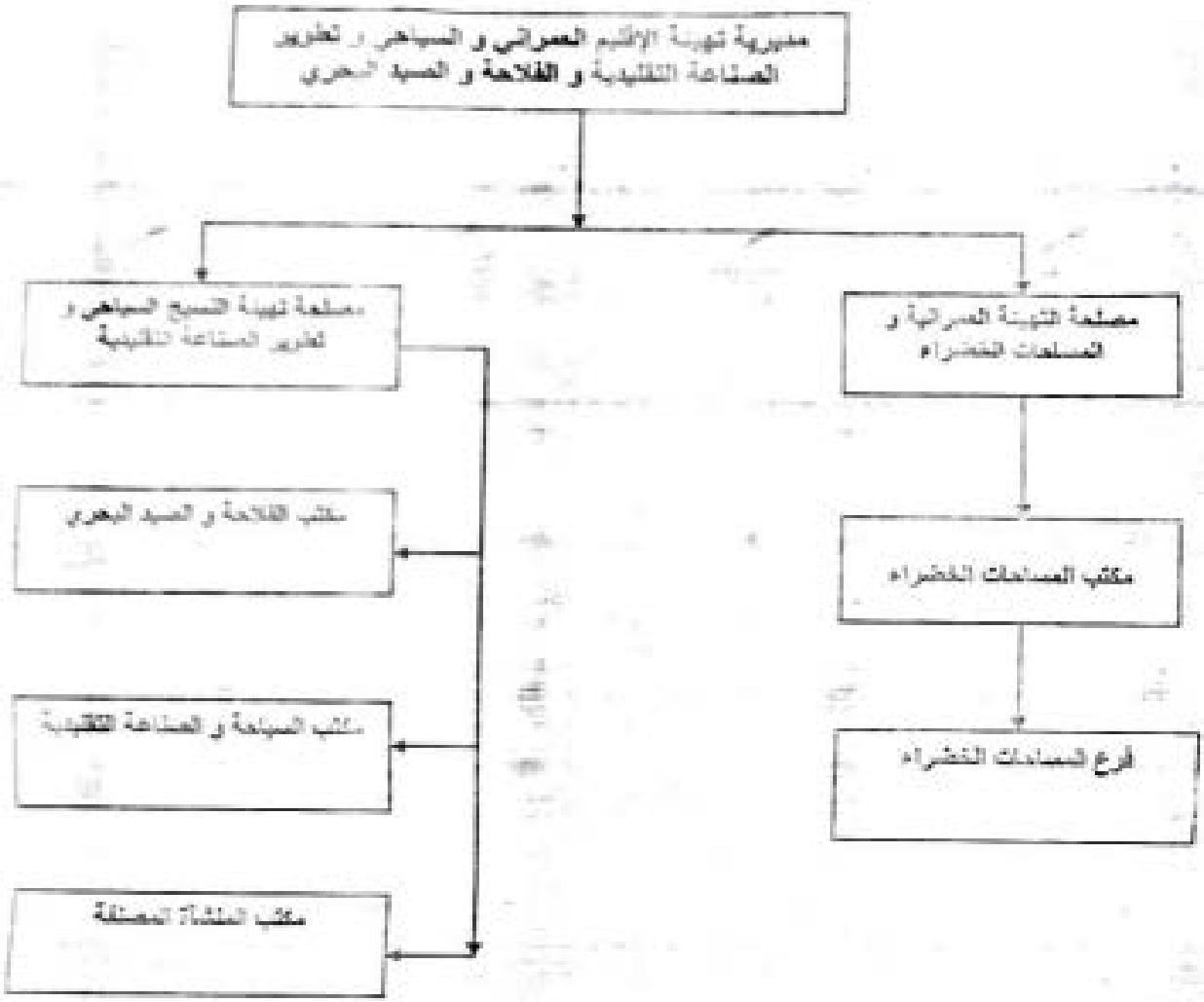
مديرية تهيئة الإقليم العمراني و السياحي و تطوير
الصناعة التقليدية و الفلاحة و الصيد البحري
مصلحة تهيئة النسيج السياحي و
تطوير الصناعة التقليدية
مصلحة التهيئة العمرانية و
المساحات الخضراء
مكتب الفلاحة و الصيد البحري
مكتب المساحات الخضراء
مكتب السياحة و الصناعة التقليدية
فرع المساحات الخضراء
مكتب المنشآت المصنفة

فهرس المحتويات

	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	03
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبلدية والبيئة	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية البيئة	08
المطلب الأول: مفهوم البلدية	08
المطلب الثاني: التطور التاريخي للبلدية	12
المبحث الثاني: ماهية البيئة	14
المطلب الأول: مفهوم البيئة	19
المطلب الثاني: عوامل الضرر	23
الخلاصة	24
الفصل الثاني: اختصاصات البلدية، الأجهزة، وآلياتها في مجال حماية البيئة	
تمهيد	24
المبحث الأول: المجالات المعنية بالتدخل البيئي	25
المطلب الأول: تسيير النفايات	25
المطلب الثاني: حماية الغطاء النباتي	29
المطلب الثالث: الصحة الوقائية	39
المبحث الثاني: المتدخلون الآخرون	41
المطلب الأول: مديرية البيئة	42
المطلب الثاني: مديرية السياحة	45
المطلب الثالث: مديرية الصحة والسكان	47
المطلب الرابع: مديرية التعمير والبناء	51
المطلب الخامس: المجتمع المدني	53
الخلاصة	63
الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية مستغانم	
تمهيد	64

المبحث الأول: تقديم عام حول بلدية مستغانم	65
المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن مدينة مستغانم	65
المطلب الثاني: الأجهزة والهياكل المسيرة للبلدية	70
المبحث الثاني: حصيلة أنشطة البلدية في حماية البيئة	82
المطلب الأول: في مجال الصحة العمومية	82
المطلب الثاني: في مجال التعمير	90
المطلب الثالث: المتدخلون في مجال حماية البيئة	98
الخلاصة	100
الخاتمة	101
قائمة المراجع	103
الملاحق	108
فهرس المحتويات	125
ملخص الدراسة	127

ملخص

تلعب البلديات دورا حاسما في تعزيز وتنفيذ السياسات والمبادرات البيئية على المستوى المحلي. فلديها آليات مختلفة ضمن اختصاصاتها لحماية البيئة ومعالجة القضايا البيئية.

يعد الاهتمام بمجالات حماية البيئة شأنا ذا أهمية كبيرة في البلدية حيث يسعى المشرع الجزائري من خلال المنظومة القانونية لمكافحة المشاكل التي تعتري البيئة.

وبالرجوع إلى قانون البلدية 11-10 نجد أن حماية البيئة تندرج ضمن صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة والبلدية على حد سواء. وهذا ما يتطابق مع اعتبار حماية البيئة أولوية تقع على عاتق الجماعات المحلية.

يتمثل الهدف الأساس في كل ذلك في تنظيم الاستفادة من الموارد البيئية المحلية وتشجيع الاستثمار المستدام وكذا تحقيق الاستدامة البيئة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: البلدية، البيئة؛ تلوث، التنمية، الموارد.

Abstract of Masters Thesis

Municipalities play a crucial role in promoting and implementing environmental policies and initiatives at the local level. They have various mechanisms within their jurisdiction to protect the environment and address environmental issues.

The attention paid to the areas of environmental protection is a matter of great importance in the municipality, since the Algerian legislator seeks, through legal rules, to fight against environmental problems.

With reference to Municipal Law 10-11, we note that the protection of the environment falls within the powers of the President of the Municipal People's Assembly in his capacity as a representative of the State, which is in accordance with the consideration of the protection of the environment as a priority that falls on the shoulders of local groups.

The main objective in all this is to use local environmental resources and to encourage sustainable investments in addition to ensuring the sustainability of the economic and social environment of the region.

Keywords: municipality, environment, pollution, development, resources.